التقدمي

نشرة شهرية يصدرها المنبر التقدمي - مملكة البحرين SDPA 499 العدد 113 السنة الخامسة عشر - أبريل 2017

05 ٧ سنوات على رحيل الفنان المناضل مجيد مرهون

08 قراءة مغايرة للواقع السياسي في البحرين

27 السعداوي ليس مجنوناً فحسب

موقفنا

ضمان التعددية الحزبية

عُرف المجتمع البحريني ومنذ وقت مبكر بأنه نموذج للتعدد السياسي والحزبي والفكري والمجتمعي، وبنتيجة ديناميته المشهود لها من البعيد قبل القريب ظهرت التيارات السياسية والفكرية المختلفة، وفي المقدمة منها اليسارية والقومية، منذ أن كانت بلادنا خاضعة للهيمنة البريطانية، وقد عبرت هذه التيارات عن نفسها بتنظيمات وطنية، متجاوزة للطائفية والعرقية، ناضلت في ظروف سرية قاسية على مدار عقود مقدمة التضحيات من أجل استقلال البحرين وحرية شعبها وسعادته.

وكان السماح بعلنية العمل الحزبي، التي نظمها قانون الجمعيات السياسية، واحدة من أهم مكتسبات المشروع الإصلاحي لجلالة الملك، بعد التصويت على ميثاق العمل الوطني، فقد أتت هذه الخطوة مستجيبة لما بلغه المجتمع البحريني ونخبه السياسية من وعي، ولما يتوفر عليه المجتمع المدني في البحرين من جاهزية لحياة حزبية كنا نتمنى لها المزيد من التطوير والتعميق، وفاء لشروط الملكية الدستورية التي نص عليها ميثاق العمل الوطني.

وفي كل الأحوال شكَّل قيام الجمعيات السياسية، ومنح العمل الحزبي شرعيته خطوة مهمة ومتقدمة، خاصة وأنها فريدة من نوعها في كل بلدان منطقة الخليج والجزيرة العربية، وهو ما رفع من سمعة البحرين ومكانتها كبلد يؤمن بالتعددية السياسية والحزبية.

لذلك لا يمكننا إلا أن ننظر بأسف لقيام وزارة العدل والشؤون الإسلامية برفع دعوى قضائية بطلب حل جمعية العمل الوطني الديمقراطي «وعد»، التي هي، وفق البيان المشترك الصادر عن المنبر التقدمي والتجمع القومي: مكون رئيسي من مكونات التيار الوطني الديمقراطي في البحرين، وهي امتداد لتاريخ تيار وطني لعب دوراً مهماً في نضال شعب البحرين من أجل الاستقلال الوطني والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وقدم في سبيل ذلك الكثير من التضحيات، كما أنها مكون رئيسي في المشهد السياسي البحريني الراهن.

إننا نتطلع بكل إخلاص إلى أن يجري تغليب منطق الحكمة في التعاطي مع قضية حل جمعية «وعد»، وأن تعيد وزارة العدل النظر في قرارها برفع دعوى إلى القضاء بطلب حلها، اتساقاً مع مبدأ حرية العمل السياسي في البحرين الذي يضمنه ميثاق العمل الوطني والدستور وقانون الجمعيات السياسية، فالبحرين في أمس الحاجة، خاصة في ظرفها الراهن، إلى صوت ودور الجمعيات الوطنية غير القائمة على أسس طائفية أو مذهبية، وجمعية «وعد» جمعية رئيسية من هذه الجمعيات.

التقدمي

التجمع القومي والمنبر التقدمي

يطالبان وزارة العدل بالعودة عن طلب حل جمعية «وعد»

تلقينا، في جمعيتي التجمع القومي الديمقراطي والمنبر التقدمي، بأسف شديد نبأ قيام وزارة العدل والشؤون الإسلامية برفع دعوى قضائية بطلب حل جمعية العمل الوطني الديمقراطي»وعد».

إن جمعية «وعد» هي مكون رئيسي من مكونات التيار الوطني الديمقراطي في البحرين، وهي امتداد لتاريخ تيار وطني لعب دوراً مهماً في نضال شعب البحرين من أجل الاستقلال الوطني والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وقدم في سبيل ذلك الكثير من التضحيات، كما أنها مكون رئيسي في المشهد السياسي البحريني الراهن، منذ التصويت على ميثاق العمل الوطني، وتشكل الجمعيات السياسية بفضل المشروع الإصلاحي.

لذلك فإن التوجه نحو المطالبة بحلها يشكل تراجعاً عن المكتسبات الوطنية، ويلحق الضرر بمبدأ التعددية السياسية والحزبية في البحرين، الذي يتطلب وجود معارضة بأجندة وطنية، غير مذهبية، كتلك التي تمثلها جمعية «وعد» وكافة جمعيات التيار الوطني الديمقراطي التي تضم في صفوفها أعضاء من مختلف مكونات المجتمع البحريني بصرف النظر عن المذهب والعرق.

كما أن هذا التوجه ينال من مبدأ حرية العمل السياسي في البحرين الذي يضمنه ميثاق العمل الوطني والدستور وقانون الجمعيات السياسية، وهو ما عزز من صورة البحرين بصفتها البلد الوحيد في المنطقة الذي يضمن شرعية العمل السياسي.

إن المنبر التقدمي والتجمع القومي، إذ يعبران عن تضامنهما مع الأخوة في جمعية «وعد»، يطالبان وزارة العدل بالعودة عن طلبها بحل الجمعية، وبالحرص على ضمان حرية التعبير عن الرأي، وتوسيع مساحة العمل السياسي.

التجمع القومي الديمقراطي
المنبر التقدمي

بلاغ صحفي من المكتب السياسي للمنبر التقدمي

إعادة الهيكلة خطوة ايجابية لكنها غير كافية

ناقش المكتب السياسي للمنبر التقدمي آخر المستجدات السياسية والمعيشية في البلد، مؤكداً على دعواته المستمرة، هو وبقية جمعيات التيار الوطني الديمقراطي، بضرورة الخروج من دائرة الاحتقان السياسي والأمني، عبر مبادرات سياسية تغلب منطق الحوار انطلاقاً من المشتركات والثوابت الوطنية، بأن يكون العمل السياسي قائماً على الطابع السلمي والمطلبي، وموجهاً نحو تطوير الآليات التشريعية وضمانات الحق في وجود معارضة سياسية وطنية الطابع، حريصة على وحدة الوطن والمجتمع، ومتمسكة بمطالب الشعب في الاصلاح السياسي والإداري ومحاربة الفساد واحترام حقوق الإنسان ورفض المساس بالحريات والحقوق المكتسبة وصونها وتطويرها، لا التراجع عنها، لأن في ذلك ضمانة لاستقرار البلد وتطورها، والنأي بها عن المخاطر والأضرار الكثيرة التي ابتليت بها بلدان كثيرة في المنطقة.

وفي هذا الصدد يعبر المنبر التقدمي عن ترحيبه بالدعوة التي وجهها رئيس مجلس النواب للمفوض السامي لحقوق الإنسان لزيارة البحرين، للوقوف الميداني على الملفات المتصلة بعمل المفوضية، ويرى في ذلك خطوة ايجابية باتجاه بناء جسور التفاهم بين البحرين والمفوضية، على قاعدة احترام المعايير الدولية في حقوق الانسان، والالتزام بالإتفاقيات التي صدقت عليها البحرين والتوصيات التي وافقت عليها، بما فيها توصيات اللجنة المستقلة لتقي الحقائق، والنظر بجدية في الملاحظات والتحفظات التي تبديها المفوضية بهذا الخصوص.

وعلى الصعيد الاقتصادي والمعيشي فإن المنبر التقدمي إذ يرى في الدعوة إلى إعادة هيكلة الحكومة بتقليص عدد الوزارات والهيئات بغية ترشيد الانفاق الحكومي خطوة إيجابية، لكنها في الوقت ذاته غير كافية للتغلب على الصعوبات الاقتصادية والمعيشية الجدية التي تواجهها البحرين، جراء الانخفاض الكبير في أسعار النفط والتوقعات باستمرار هذا الانخفاض لفترة طويلة قادمة.

يفاقم من ذلك غياب أو ضعف الرقابة البرلمانية والتضييق على الجمعيات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بالشأن العام، وانعدام التدابير الرادعة للفساد والمفسدين، وتحول التقاريرالسنوية لديوان الرقابة المالية والإدارية إلى ملفات ضخمة من حبر وورق، كونها غير مشفوعة باجراءات وتدابير لمواجهة الفساد.

لذا فإن المطلوب اليوم تدابير جدية وشفافة لوقف هدر المال العام في أوجه كثيرة، ولا يقل أهمية عن ذلك ألا تكون اجراءات التقشف موجهة نحو النيل الحقوق المعيشية للمواطنين أو تضييقها بفرض المزيد من الضرائب والرسوم التي تؤدي إلى تآكل مداخيل الفئات محدودة ومتوسطة الدخل من المواطنيين.

المنبر التقدمي
١٦ مارس ٢٠١٧

بمناسبة اليوم العالمي للمياه

لجنة البيئة بـ «التقدمى» تطالب بوضع ملف المياه فى صدارة الأولويات

شددت لجنة البيئة بالمنبر التقدمى على ضرورة وضع ملف المياه فى مملكة البحرين فى صدارة الأولويات والاهتمامات وطالبت بالتعامل مع المياه كثروة وطنية يجب المحافظة عليها والتعامل معها هذا الملف باعتباره يمثل قضية أمن وطني.

وقالت اللجنة فى بيان لها بمناسبة اليوم العالمي للمياه الذى يصادف الثاني والعشرين من مارس، ان العالم يحتفل بهذه المناسبة تحت شعار « لماذا هدر المياه " ليلقى الضوء على مدى ما تشكله قضية المياه من أهمية وخطورة على مستقبل الأجيال المقبلة، وأشارت الى ان تقرير الأمم المتحدة عن تنمية المياه الذى أعلن عن تفاصيله يشير إلى ان 80٪ من المياه المستخدمة الناتجة عن أعمال المجتمع حول العالم تعود مجدداً الى البيئة بدون معالجة، وان هناك مقدار مهول من التلوث الناجم عن تزايد كميه مياه الصرف الصحي، الى جانب ان 1.8 مليار شخص يحصلون على مياه الشرب من مصدر ملوث بالفضلات، ودعا التقرير الى ادارة آمنه لمياه الصرف الفصحى، ولفتت اللجنة الى التقارير المتشائمة عن أزمة عالمية للمياه فى عام 2030 والمقرونة بتحذيرات من حروب وصراعات دموية بسبب نقص المياه.

وأشارت لجنة البيئة الى التحذيرات التى أطلقت فى اكثر من مناسبة من تفاقم الأزمة المائية فى البحرين بسبب غياب السياسات والخطط الواضحة والفاعلة التى من شأنها ان تحافظ على الثروة المائية واستدامتها، وطالبت اللجنة بالمسارعة فى وضع التشريعات والضوابط للحفاظ على الثروة، وتفعيل الشراكة المجتمعية لمواجهة هذه القضية وخلق الوعي الشعبي بها وبأبعادها على حاضرنا ومستقبل اجيالنا، وبشكل يجعل كل مواطن يشعر بان المشكلة تعنيه ولابد تقنين وترشيد استهلاك المياه.

وشددت اللجنة على أهمية وجود إدارة تتمتع بكفاءة ومهنية عالية فى التعامل مع هذا الملف الخطير، كما طالبت اللجنة بتشكيل مجلس أعلى للموارد المائية او اي تشكيل وطنى تحت اي مسمى، يعكس التشكيل الوعي المطلوب بهذا الملف الذى تشتد مخاطره فى ظل محدودة الموارد الطبيعية والمائية من جهة والكثافة السكانية التى تتسع بمعدلات سريعة ومعدل النمو السكاني العالي، وقلة الخيارات المتاحة، بجانب الاستنزاف الخطير غير المسبوق للمياه الجوفية.

واختتمت اللجنة بيانها بالمطالبة الجهات الرسمية المعنية بوضع الأدوات التقنية والاقتصادية والتشريعية والتوعوية التى لابد من الأخذ بها ومراعاة فاعليتها وإدراكها لحجم المشكلة وجعل معالجة هذه المشكلة مسؤولية الجميع.

عريان السيد خلف يحيي أمسية شعرية رائعة في «التقدمي»

احتفى المنبر التقدمي مساء الأحد، السادس والعشرون من مارس، بالشاعر العراقي الكبير عريان السيد خلف، الذي كان في زيارة للبحرين. حيث أقام «التقدمي» أمسية شعرية ألقى فيها الشاعر عدداً من نصوصه الشعرية الجميلة بالعامية والفصحى، وتولى تقديمه في الأمسية الشاعر الرفيق عبدالحميد القائد، الذي رحب بالشاعر وحيا تجربته الشعرية الثرية.

والقى عريان السيد خلف نصوصه وسط تفاعل الحضور، حيث أخذهم الشاعر، عبرها، إلى أجواء العراق الجميل ومناخات ومحطات تاريخه النضالي – التقدمي.

فضفضة

عيسى الدرازى

تضخم الجهاز الحكومي

اقترن توجيه رئاسة مجلس الوزراء بإعادة هيكلة الجهاز الحكومي بهدف الحد من تضخم الجهاز الحكومي وضمان رفع كفاءته وزيادة انتاجيته. هذه المحاور الثلاث الرئيسية لإعادة الهيكلة الحكومية جديرة بالتأمل (تضخم– رفع الكفاءة– زيادة الانتاجية)، وقد بيّن التوجيه بأن ذلك سيكون عبر تقليص عدد الوزارات والهيئات الحكومية بدمج الوزارات، وتقليل عدد الهيئات والمؤسسات وإلحاقها بالوزارات القائمة قدر الإمكان.

باعتقادي فإن إجراءات الدمج والتوجه لإلغاء بعض الوزارات والهيئات لا يحل المعضلة التي حاصر بها الجهاز الحكومي نفسه حيث أن المشكلة ليست في وجود الوزارة والهيئة، وإنما في ما تضمه هذه الوزارة أو الجهة الحكومية من مستشارين وكبار موظفين، ولسنا هنا في وارد للحديث عن أرزاق الناس ولكن تضخم الجهاز الحكومي عملية تراكمية ليست وليدة اليوم.

فبالدخول في أي مؤسسة حكومية ومجرد مقارنة بالنظر بين نسبة الموظفين الشباب من الموظفين ذوي الخبرة الطويلة يمكن التعرف على حجم الإشكالية التي باتت تضغط على صندوق التقاعد، الحفاظ على الموظف في مكانه الوظيفي لأطول فترة ممكنة أوفر من إحالته على التقاعد وصرف الكفاءة ومعاشه التقاعدي، وهذه نظرة خاطئة تماماً، وخيوطها تبدأ من سوء الطالع الاستثماري الذي يلازم صندوق التقاعد والذي على أثره يتردد بين فترة وأخرى مطلب رفع سن التقاعد.

ولو كان صندوق التقاعد في حالة رخاء ويكون التوجه الحكومي بين فترة وأخرى بتشجيع الموظفين الذي أمضوا سنوات طويلة في الخدمة وحثهم على الاستفادة من مميزات التقاعد وإحلال الشباب حديثي التخرج بنسب معقولة تتناسب مع طبيعة العمل الحكومي والحفاظ على دورية هذا التدوير لما وصلنا إلى نقاش حول تضخم الجهاز الحكومي.

قطاعات المرأة في التيارالوطني الديمقراطي

تحتفل بيوم المرأة العالمي الثامن من مارس

بمناسبة اليوم العالمى للمرأة الثامن من مارس نظمت قطاعات المرأة في التيارالوطني الديمقراطي إحتفالاً في الخامس من مارس في مقر المنبر التقدمي، اشتمل على كلمة قطاعات المرأة في التيارالوطني الديمقراطي ألقتها الرفيقة هديل إبراهيم كمال الدين من جمعية وعد ، أهم ماجاء فيها رفض المادة 353 التي تكافأ مغتصب المرأة بالزواج من ضحيته، بدل من معاقبته على الجرم الذي اقترفه.

وأكدت في الكلمة على أهمية إصدار قانون عصري موحد للأحوال الشخصية، كما ألقيت العديد من القصائد الشعريه التي تشيد بدور المرأة في البحرين والبلدان العربية كإنسان تكافح من أجل حقوقها المشروعة، الشعراء الأستاذة إيمان اسيري والأستاذ حسين الحليبي (رئيس جمعية المكفوفين البحرينية) والرفيق عبد الصمد الليث، حيث ألقت الفنانة لمياء الشويخ قصيدته بالنيابة عنه.

بعدها تم عرض مسرحي(اسكتش) من إعداد الرفيقة حياة الموسوي وإخراج الشاب جاسم طلاق، تمثيل الفنانة لمياء الشويخ والرفيقتين سلوى جواد وايمان الشيخ، العمل المسرحي كان يتحدث عن مآسي المادة 353، كما تألقت الفنانة فاطمة جمعة من (فرقة البحرين الموسيقية) التي غنت العديد من الأغاني البحرينية المعروفة، بمصاحبة الفنان فاضل سبت العازف على العود، كما غنت أغنية جماعية من قبل رفيقاتنا (للمرأة غنوتنا ... ولها محبتنا).

اختتم الحفل بتكريم الشاعرة ايمان اسيري والشاعر حسين الحليبي والفنانة لمياء الشويخ والفنانة فاطمة جمعة والفنان فاضل سبت ومخرج المسرحية الفنان جاسم طلاق من قبل الأمين العام للمنبر التقدمي الرفيق خليل يوسف والأمين العام لجمعية وعد الرفيق فؤاد سيادي. عريفا الحفل الرفيقة أريج الجمري والرفيق هشام رشدان

«التقدمي» يحيي الذكرى السنوية لرحيل الفنان والمناضل مجيد مرهون

بتاريخ 19 مارس 2017 أحيي المنبر التقدمي الذكرى السابعة لرحيل المناضل الموسيقار الرفيق مجيد مرهون ، حيث توفي في 23 فبراير 2010 ، هذا المناضل الشجاع الذي قضى في السجن 22 عاما بعد أن حكم عليه في عام 1969 م بالمؤبد.

فاضل الحليبي: حوّل سجنه إلى ورشة ابداع

وقد ألقى الرفيق فاضل الحليبي، نائب الأمين العام للشؤون التنظيمية، كلمة قال فيها: «باسم المنبر التقدمي نحيي معكم في هذا المساء الذكرى السابعة لرحيل مناضل وفنان مبدع وواحد من كبار الموسيقيين في البحرين، أنه رفيقنا الموسيقار مجيد حميد مرهون (أبو رضا)،

هذا الفنان الكبير الذي أطلق عليه رفاقنا في العديد من كتاباتهم عازف الساكسفون الحزين عندما كان يقضي فترة سجنه في جزيرة جدا وبعدها في سجن جو، حيث قضي زهرة شبابه في المعتقل بما مجموعه اثنين وعشرين عاما حيث حكم عليه أبان مرحلة الاستعمار البريطاني في عام 1969م، بالسجن المؤبد، ومن هنا أطلق عليه (مانديلا البحرين).

بدأ حبه وعشقه للموسيقى منذ الصغر حيث لم يكن قد تجاوز بعد العاشرة من عمره، وبعدها أسس وشارك في العديد من الفرق الموسيقية.

حوَّل سجنه المظلم إلى ورشة ابداع في الموسيقى، وأنفق وقته وسنوات المعتقل على دراسة وقراءة كل ما يتصل بالموسيقى في العالم وكل ما أبدعه العقل الإنساني في هذا الحقل، حيث كتب النوتات الموسيقية والألحان الجميلة، ولا ننسى نشيد (طريقنا أنت تدري) نشيد حزبنا، الذي تغنت به ولا تزال أجيال عديدة من أبناء وبنات البحرين.

والشيء الذي يجب أن يذكر لهذا الفنان المبدع والعاشق للموسيقى كتابته قاموس الموسيقى هذا العمل الفني الكبير تم طباعة اجزاء منه من قبل مركز الشيخ ابراهيم للثقافة، وهو عمل ضخم ويتكون من تسعة أجزاء، وبه أنجز مجيد مرهون عملا نادرا في المكتبة الموسيقية العربية.

سلمان زيمان: مجيد تجربة فريدة من نوعها

وقدم الفنان سلمان زيمان استهلالاً في الحفل قال فيه: «نحن هنا اليوم نحتفي معا بإبداع وعطاء الموسيقار البحريني مجيد مرهون الذي غادرنا مبكرا في يوم الثالث والعشرون من فبراير 2010.

سنقف اليوم أمام تجربة فريدة من نوعها، حيث العطاء اللامتناهي والحب العذري، أمام شخصية متميزة قلما تجود بمثلها الأيام ، إنه المبدع الذي نحت في الصخر بأظافره وأنامله، المعلم وطالب العلم العصامي مدرس النظريات الموسيقية ومؤلف السمفونيات والكونشيرتو والرباعيات، العصامي القادر دائما على خلق الأمل، الرجل الذي اشعل الشموع حين عز النور، الفنان الموسيقار الذي عبر بمؤلفاته عن كل تفاعلات النفس مذللا الصعاب ومخلدا ملحمة من الإبداع الصادم.

مجيد مرهون الموسيقار صاحب القلب الطفلي الصافي، عازف السكسفون الذي تحدث وغني وضحك وبكي بين يديه.

الموسوعة الثقافية المترامية الحقول، التي لم ينحصر بريقها بين الآداب والموسيقى والفنون.

نحن ندعوكم اليوم الى مشاركتنا سويعة التذوق والمتعة الفنية من خلال عروض فنية مكثفة احتفاء بإبداع وعطاء هذه الشخصية البحرينية الفذة.

أحمد الغانم: موسيقاه كنز

أما افنان أحمد الغانم فقد قال في كلمته: «معرفتي بمجيد مرهون تعود إلى زمن الطفولة حيث سمعت عنه وقرأت و أستمعت و أستمتعت بموسيقاه، وكم كنتُ تواقاً لعزف موسيقاه ... إلا أن لقائي به جاء متأخراً جداً لظروف خارج إرادتي و إرادته،و لكن بمجرد تهيأة ظروف اللقاءغدت علاقتنا وطيدة جداً و في زمن قصير جداً.

كتبت العديد من المقالات في فترات مختلفة وهي تختصر عمق العلاقة التي تربطني بمجيد التي بدأت بإهدائي أول مقطوعة من تأليفه لأعزفها في أول أمسية موسيقية قدمتها في نادي باربار في14 أكتوبر1991.

أما أولَ لقاء شخصي معه فقد كان بعد عودتي مباشرة من القاهرة أي صيفَ 1990، حيث توجهت برفقة أحد الأصدقاء له بالمكتبة العامة بالمنامة لأنه كان يعمل أميناً للمكتبة الموسيقية التي تقع فوق المكتبة العامة ومنذ ذلك الحين بدأت تلك العلاقة التي أثمرت عن الكثير من الأعمال الموسيقية سواء تلك التي كتبها سابقاً أم التي قام بتأليفها لاحقاً وكان بعضها ممضياً بإهداء خاص لي وهذه الأعمال أعتبرها كنزاً وهي من أهم مقتنياتي التي بقت وستبقى .

وفي نهاية الحفل تم عرض CD لمجموعات من أعمال الفنان الراحل استغرقت حوالي 45 دقيقة، من عزف فرقة البحرين الموسيقية بالاشتراك مع فنانين أجانب بقيادة المايسترو الفنان خليفة زيمان.

محطات

يحررها: خليل يوسف

بالمختصر ..

كلما طرح البعض أمامنا شعارات كبيرة فى الوطنية، واكبر فى حب الوطن، تتعمق لدينا حالة الإرتياب من المقاصد المتلطية وراء تلك الشعارات ..!!

المستقبل صناعة نقوم بها فى الحاضر لنحدد من خلالها كيف نكون ، وكم هو بالغ السوء والأسى اننا لإنجيد هذه الصناعة ..!!

ثمة من يتحدث عن الواجبات ، عن الولاء، عن الطاعة ، ولكن هؤلاء لا يتحدثون لا من قريب ولا من بعيد عن الحقوق ..!!

احد اكبر مصائبنا إعادة إنتاج الأخطاء، وهذه خطيئة لا تغتفر، ومن يتمتعون بإعادة انتاج الأخطاء ويمهدون الطرق التى تضمن الفشل المؤكد، ماذا يمكن ان نسميهم ياترى ..؟!

الديمقراطية والنزاهة: المعضلة

الديمقراطية يلزمها ديمقراطيون، ومن المستحيل اقامتها او تحقيقها إلا على أيدى ديمقراطيين، وليس دعاة ديمقراطية ، او لا يفهمون الديمقراطية إلا على مقاسهم وأهوائهم ومصالحهم .. والمشكلة أن الديمقراطية عباءتها واسعة.

ينطبق الأمر فيما يخص النزاهة ومحاربة الفساد، اذ ليس من المنطقي أن يحمل لواء النزاهة من لايعرفون للنزاهة معنى فى الفكر والتطبيق ، وليس من المنطق أيضا ان يحارب الفساد من جعلوا للفساد مواقع حصينة مترسخة لها سطوتها ..!!

ينطبق الأمر أيضاً على من يطالبون مؤسسات المجتمع المدنى بان تكون فاعلة، ومبادرة، وخلاقة يحتاج إليها البلد والشعب، فيما هم أنفسهم يكبلونها وينالون منها بأوجه المسخ والتهميش والتضييق وتحويلها الى مؤسسات لا حول لها ولا قوة ...!!

نفس المنوال نراه حين نسمع أو نقرأ تصريحات تتحدث عن ضرورة فتح الباب أمام الشباب لتحمل مسؤولية التجديد والتطوير، وضرورة إزالة العوائق من طريقهم، ويدعون إلى دفع الشباب لصدارة الصفوف، فى نفس الوقت الذى نجد فيه طابوراً طويلاً من الشباب المحبطين اليائسين وقد انسدت فى وجوههم أبواب المستقبل، كما نسمع عن وقائع إن دلت على شيء، فإنما تدل وتثبت مسؤولية رجال الصف الأول عن «مصرع» من يفترض أن يكونوا رجال الصف الثاني ، ..!!

تلك أمثلة ليس إلا .. فالحالات كثيرة والحكايات مثيرة ، والمعضلة كبيرة ..!!

المفارقات .. والمعضلة

ما أكثر المفارقات المذهلة فى واقعنا..
لصوص يهاجمون السرقة والسراق ..!!
فاسدون حتى النخاع يحملون لوا الفساد ..!!
حمقى يدعون الى الحكمة والموعظة الحسنة ..!!
طائفيون يتحدثون عن الوطنية، وبعض من يدعون العلمانية نجدهم علمانيين قولاً وطائفيين فعلاً ..!!
متدينون بلاحدود، يتحدثون عن الدين، وسماحة الاسلام، وقال الله، وقال الرسول، وذاك حرام، وذاك حلال، ولكنهم واقعاً يمارسون مايخالف ذلك ..!!
وحملة راية إصلاح والداعين فى كل مجال وميدان هم اول من يجب ان يقتلعهم اي إصلاح حقيقى ..!!
ومن يدعون إلى رص الصفوف وعدم الوقوع فى فخاخ التفرقة هم الذين يؤججون العصبيات ويزرعون النعرات الطائفية والمذهبية ..!!
ومن يتشدقون بالديمقراطية لايريدون معارضة، او يريدونها على مقياسهم ..!!
والذين يدعون إلى الشفافية يحورون ويدورون ويلتفون ولا يعطون اجوبة واضحة على كل شئ ..!!
والذين يعطوننا دروساً فى الوطنية والوحدة الوطنية والتفاعل الوطنى والعمل الوطنى المشترك، هم الذين يضربون معانى الوطنية فى الصميم وينصبون لها الأفخاخ ..!!
والذين يتحدثون عن النجاح والانجاز والتقدم هم وراء الاخفاق والفشل فى البداية والنهاية ..!!
والذين يدعون الى القانون هم الذين يحتالون عليه إذا مسهم ..!!
– والذين يزعمون بأنهم يرحبون بالمعارضة ويعتبرونها من مقتضيات العمل الديمقراطي هم أنفسهم الذين يصورون المعارض على أنه عدو يجب إزاحته، او فى أحسن الأحوال ثرثار لابد من معاقبته..!
ومن هم أصل الداء والبلوى هم من ينصحون ويعظون ويطرحون الدواء ..!!
انها معضلة تواجه المجتمع وتضعف معنوياته وتذهب به إلى مسارات تتضاءل فيها الآمال إن لم تنعدم، هل هذا مانريده، أن تصل بنا الرداءة والحمق إلى مستويات غير مسبوقة تبعث على تساؤل محير: هل تمضي بنا الحال نحو الأمل أم لخيبة الأمل ..؟!

عندما تدفن الرؤوس فى الرمال ..!!

الأمم المتقدمة عندما تتعرض لاختبارات او أزمات لاتدفن الرؤوس فى الرمال .. ولا تتمترس خلف شعارات لا تقدم ولا تؤخر .. ولا تلتفت إلى أصوات ضحلة من جوقة الانتهازيين والهزليين والمنافقين .. بل تُمارس نقداً ذاتياً، وتجرى مراجعات جادة ، وتخرج بحلول واقعية ومعالجات صائبة ، يكفى أنها على الأقل لا تجعل الأمور تزداد بؤساً وسوءاً، ولا تجعل الكلام يتركز على الواجبات ولا يذكر الحقوق.
تعديل ترويسة مقال جلال ابراهيم + قاسم الحلال إلى مناقشات

سؤال يبحث عن اجابة

لماذا كلما امتلأت بلادنا بالخبراء، والوعاظ، والنشطاء من كل لون وفى كل مجال وميدان، كلما تعقدت أحوالنا..؟!!

الأقلام انواع ..!!

قيل بان «الأقلام» أنواع .. قلم نظيف، وقلم جاهل، وقلم يعمر، وقلم منافق، وقلم يشوه، وقلم يدمر، وقلم مأجو، وقلم تحت الطلب لمن يدفع، وقلم «ريمونت كونترول»، وقلم بلا ضمير، وقلم أشبه مايكون بالفيروسات، وقلم طائفي، وقلم وطنى .. والقائمة تطول..!!

حكاية

علينا أن نتمعن فى دلالة هذه الحكاية .. قيل لعميل مخابرات سابق لدولة كبرى، ماهى جرائمكم التى لم يمسكم عليها أحد، قال: كنّا ندقق فى اختيار من يتبوأون المناصب .. كنا نختار عديمى الكفاءة ودائماً نختار الأسوأ !
بتلك السياسة كانوا يعطون الأولوية للجاهل، والأفضلية للأكثر جهلاً، ويصرون على أن تكون الأرجحية للأسوأ..!!

بصراحة

قراءة مغايرة للواقع السياسي في البحرين

فاضل الحليبي

أولا: مرحلة ميثاق العمل الوطني

في بدأية عام 2001 وتحديدا في فبراير منه إنتقلت البحرين من حقبة قانون أمن الدولة «السيئة الذكر» إلى حقبة العهد الجديد عندما صوت شعبنا على ميثاق العمل الوطني في يوميي الرابع عشر و الخامس عشر من شهر فبرايرعلى ميثاق العمل الوطني باجماع شعبي، في حدث تاريخي لم تشهده البحرين من قبل، وقبل التصويت تم إطلاق سراح المعتقلين والسجناء السياسيين وعودة المنفيين وفيما بعد تم إلغاء قانون أمن الدولة.

هذه الحقبة في حياة شعبنا والحركة السياسية وتحديدا المعارضة شكلت نقلة نوعية وتاريخية وبالأخص عندما تم السماح للتنظيمات السياسية بأن تعمل بالعلن وإن كان تحت مسمى الجمعيات السياسية، وكانت تلك تجربة جديدة على الذين ناضلوا ونشطوا في ظروف العمل السري لعقود من السنين، وإذا بهم يعملون بالعلن تحت مظلة القوانين النافذة في الدولة.

أصبحت كل القضايا موضع نقاش وجدل تحت الأضواء الكاشفة، لم تعد هناك قيود تقف حاجزاً أمام كثرة التساؤلات، وقلة الإجابات، فهذا الواقع الجديد لم تتعود عليه المعارضة ولم تكييف معه بالاستفادة مما اتاحه من هامش، من جهة، والعمل على تطويره من جهة أخرى، خاصة وأنه كانت هناك قوى في الدولة ترفض الإصلاح السياسي والتغيير وتعمل على تعثره وتراهن على فشله.

كان على المعارضة قراءة ذلك الموقف السياسي بعمق وبوعي سياسي ناضج، وليس بشكل عاطفي بحيث لا تصبح شريكاً في انتكاسة العملية الإصلاحية من حيث تدري أو لا تدري لكي لا تدفع الثمن باهظا فيما بعد، كان عليها استيعاب تلك المقولة الفلسفية (بأن التراكمات الكمية تؤدى إلى تغيرات نوعية)، حيث تأخذ الموقف الواضح الذي سوف يحدد المسارات والخيارات والتحالفات في السنوات اللاحقة، بدل من أن نأتي اليوم ونتوقف أمام (التراجعات الحادثة في المشهد السياسي الراهن)، ونحن لا نستطيع أن نفعل شيئاً لوقف ذلك التدحرج المتسارع .

وبسبب عدم تمكن المعارضة من التعاطي مع تلك المستجدات والأحداث طوال الخمس عشر سنة الماضية، زادت الأمور تعقيدا ونحن نعلم بأن الطريق لم يكن سالكاً لها في كل المحطات بل وجدت العديد من المطبات والصعوبات وهي التي كان عليها أن تحقق شيئاً من برامجها السياسية.

هل قرأت الواقع المحلي والإقليمي بشكل صحيح ودقيق، هل تمت الاستفادة من تجربة أحداث فبراير/ مارس 2011 والشرخ الوطني الذي حدث نتيجة تلك الأحداث، هل تم تقييم ومراجعة تلك الفترة التاريخية في حياة الشعب والوطن، رغم معرفتنا بحجم الانتهاكات لحقوق الإنسان والممارسات المشينة التي حدثت للعديد من المواطنين ولازالت تداعياتها مستمرة.

في المنبر التقدمي أصدرنا الوثيقة النقدية بعد أحداث فبراير/ مارس 2011، التي شخصت واقع الأحداث والأخطاء التي برزت مما ساعد على الانشقاق والفرقة في المجتمع، وتوقفنا مطولا أمام عدم تمكن القوى الديمقراطية والتقدمية من توحيد صفوفها وطرح مرئياتها السياسية بصفتها قوى عابرة للطوائف ومختلف المكونات الفرعية.

في الاخفاقات والأخطاء السياسية تتحمل القيادات السياسية المسؤولية وعليها ممارسة النقد والنقد الذاتي، لتعرف أين أخطأت وأين أصابت، وتنظم الورش والحلقات الداخلية في الأطر التنظيمية لتقييم الوضع السياسي والخروج بحلول واقتراحات تلامس الواقع.

ثانيا: التيار الوطني الديمقراطي

في الأشهر الثلاثة الماضية نشطت جمعيات التيار الديمقراطي من أجل المزيد من التنسيق بينها، حيث تمكنت من إقرار الوثيقة السياسية للتيار وعلى أثرها تم اللقاء مع العديد من الشخصيات والفعاليات الوطنية التي تجاوبت مع ما جاء في الوثيقة، كما أصدرت جمعيات التيار: (التقدمي ووعد والقومي)، العديد من البيانات المشتركة ونظمت الندوات والفعاليات الوطنية بصورة جماعية مما يؤكد حرص الجميع على إنجاز مهمة وحدة التيار الديمقراطي التي تأخرت طويلاً.

قبل سنوات نشرت مقالاً عن الدولة المدنية الحديثة الديمقراطية، أقرأ هنا جزء منه :

"عندما يبشر التيار الديمقراطي بفكرة قيام الدولة المدنية الحديثة والديمقراطية، فإنه يطرحها على أسس متينة وراسخة من خلال قيام المؤسسات الدستورية ووجود الأحزاب السياسية المدنية ومنظمات وهيئات المجتمع المدني القوية القادرة على التصدي للقوى الرجعية والتخلف والردة في البلاد، وهذا يتطلب وجود قوى ديمقراطية قوية وموحدة في المجتمع فهي صاحبة المصلحة الأولى في الدفاع عن أسس ومبادىء الدولة المدنية الحديثة التي تؤمن بالتعددية السياسية والفكرية وتطلق العنان لحرية الراي والتعبير، بما في ذلك في وسائل الإعلام بكل تنوعاته، وتتعزز فيها الحريات العامة والشخصية، وتنتفي فيها مفاهيم الإقصاء وإلغاء الرأي الآخر، ومن أجل مجتمع يتسع لجميع أبناءه ويضمن حقهم في الحرية التامة في التفكير والإبداع، ويحمي التنوع والتعددية في الثقافات والأفكار وأنماط العيش، ولا يحجر على الأفكار والقناعات للأفراد والجماعات المدنية ولا تتأسس فيه محاكم التفتيش لتحاكم الرأي والفكر والثقافة.

ثالثا: الوضع البحريني مرتبط بالوضع في المنطقة العربية

تعيش المنطقة أوضاعا سياسية في غاية السوء نتيجة لغياب الديمقراطية وانعدام الحريات العامة، وهذا يعود لأسباب عدة، منها فقدان الثقة مابين الشعوب والأنظمة السياسية الحاكمة، الحروب الأهلية والقبضة الأمنية، بروز تيارات الإسلام السياسي المتطرفة التي تمارس العنف والقتل والإرهاب ضد الأبرياء من المدنيين في العديد من بلدان المنطقة، تزايد العصبيات المذهبية والعرقية، غياب الوعي الثقافي والسياسي، التدخلات الأجنبية في شؤون المنطقة والتواجد العسكري الإمبريالي المتزايد فيها، بدل أن يكون خليجنا بحيرة سلام ووئام يتحول إلى بحيرة حرب ودمار، على صعيد بلادنا ترتفع إسهم الخيار الأمني على حساب الحل السياسي الشامل الذي يضع بلادنا على السكة الصحيحة المؤدية إلى التحولات الديمقراطية والمواطنة المتساوية، العدالة الإجتماعية واحترام حقوق الإنسان .

ويزيد من ضرورة ذلك تردي الحالة الاقتصادية وتراجع الوضع الاقتصادي، خاصة مع استمرارتدهور اسعار النفط الذي يمثل اكثر من 85٪ من دخلنا الوطني والزيادة غير المسبوقة في الدين العام وتوقف او تأجيل العديد من المشاريع الحيوية، وما نشهده من تردي مستوى القطاعات الخدمية كالاسكان والتعليم والصحة والبنية التحتية.

كما ان تضخم الرقم الحقيقي للبطالة في ظل تراجع الاستثمارات والفرص أمام الشباب وهذه حالة تعيشها المنطقة الخليجية والعربية بشكل عام إلا ان تأثيرها علينا في البحرين بات محسوسا ومؤثرا جدا، وهذا مؤشر يجب عدم اهماله لأن له دوافع وارتدادات امنية واجتماعية لا شك اننا جميعا نتلمسها ونراها بالعين المجردة ومن الخطأ الفادح الهروب بعيدا عنها.

بالامكان التغلب على الكثير من مشاكلنا القائمة عبر تحقيق الجدية المطلوبة في مشروع الشراكة الوطنية وهذا يتطلب تحقيق جملة التفاهمات وتحديد أولويات المرحلة القادمة وعدم الاستسلام لانتظار الحلول التي تنتظرها قضايا المنطقة فهذا الأمر من شأنه ان يعقد الأمور اكثر مستقبلا. نحتاج لرحابة صدر وحكمة من الجميع تخرجنا من حالة المناكفة والالغاء والانقسام والتي يعرف الجميع ان منشأها كان سياسيا في الأساس وتسبب في حالة مدمرة من الانقسام والتنافر وتعميق انعدام الثقة والتباعد بين مختلف الأطراف، وهنا كم نحتاج للحكمة

والموضوعية وأن يوظف الإعلام بشكل يساعد في العبور نحو واقع أكثر إيجابية وليس كما هو حاصل الآن، فالاعلام من صحافة وتلفزيون ووسائل تواصل اجتماعي لايساعد أبداً في الوضع الراهن للخروج الى اجواء ايجابية ولابد من لجم القوى المستفيدة من تأزم الأوضاع فمستقبل الوطن أهم وأغلى من ان نضيعه في مهاترات اعلامية وصخب مدمر.

اما بالنسبة للخطاب السياسي والاعلامي للجمعيات فيجب ان يتفهم طبيعة الأزمة بصورة تختلف عما كان عليه الوضع عندما بدأت، وهنا يمكن القول ان المراهنة على المراجعات والمقاربات التي يجب ان تقوم بها الجمعيات المعارضة والقوى السياسية بشكل عام هي التي ستقود لخلق تفاهمات ووعي يتسم بايجابية ينتظرها الجميع ، بل لابد من القول ان استعادة الثقة ايجابية تساعد على الخروج من حالة التأزم، وهذا الأمر مرتبط بمدى مرونة وايجابية الخطاب الرسمي .

إن صلب القضية الوطنية هوالشراكة في صياغة قرارنا الوطني وفي تحقيق العدالة واحترام حقوق الإنسان وتبقى التفاصيل في كل تلك المسائل مرتبطة بالقدرة على تقديم المصلحة الوطنية واحترام المواطنة والدستور وما توافق عليه الشعب في ميثاق العمل الوطني وما تلزمنا به تعهداتنا الدولية.

رابعاً: كيفية استعادة الثقة

كل تلك الامور التي اسلفناها تبقى أساسا مهما لاستعادة عوامل الثقة بين أبناء الشعب الواحد، فالمراجعات في الخطاب السياسي مهمة ولجم الاعلام المنفلت ضرورة وخلق أجواء اكثر ايجابية وتعزيز مشاريع الوحدة الوطنية قولا وعملا وممارسة على الأرض تبقى على جانب مهم من حالة التعبئة الايجابية المطلوبة.

لا يجب أن يتخوف احد من الحل السياسي الذي يحقق العدالة للجميع ويسير بالوطن للأمام ويخدم الحاكم والمحكوم على قاعدة الانتماء للأرض والوطن واحترام المواطنة ورفض أي مغالبة أو تدخلات خارجية فلكل يريد الحل السياسي، هناك ضوابط والتزامات يمكن التوافق حولها والتدرج فيها ورسم مراحل لبلوغها بحيث تتعزز عوامل الثقة وتترسخ مسؤليات الأطراف المعنية مع الوقت.

دور المواطن في حماية حقوقه كمستهلك

شوقي العلوي

لا يوجد منا مواطن لا يقصد محلات التسوق لشراء حاجياته من مأكل وملبس وشراء خدمات باتت ضرورية في حياتنا اليومية، كشراء تذاكر السفر والخدمات الفندقية وخدمات الاتصالات التي باتت جزءا من حياتنا اليومية.

سؤال مطروح على المواطن المستهلك: هل تملك أخي المواطن المستهلك الوعي الكافي لحماية حقوقك؟ بالتأكيد الغالبية العظمى منا لا يمتلكون الوعي الكافي الذي يجعلهم متيقنين أنهم يحصلون على السلع والخدمات التي يشترونها بالمواصفات القانونية الواجبة و بالأسعار المستحقة عن هذه السلع وهذه الخدمات، خاصة أننا في مجتمعات يستشري فيها الفساد وتنعدم فيه الأمانة لدى الكثير من التجار ومقدمي الخدمات.

تعودنا على الدخول إلى محلات البيع وندفع العربة أمامنا ونمر على الرفوف لنملأها بمختلف أنواع البضائع دون أن نتأكد من المعلومات المدونة على أغلفة البضاعة ودون أن نتأكد من السعر الموضوع عليها ومدى مطابقته للأسعار السائدة في السوق، ونأتي في نهاية جولة التسوق عند طاولة الدفع لندفع مجموع قيمة الفاتورة دون مراقبة ودون مراجعة، وهكذا دواليك. نستخدم بطاقات الائتمان في دفع مصروفاتنا بدلا من الدفع النقدي، وقد يقوم التاجر باحتساب نسبة مئوية بالزيادة على قيمة البضاعة المسجلة لأن الدفع لم يتم له نقدا، دون أن ننتبه أنه ليس من حقه احتساب مثل هذه الزيادة.

ليس من المستبعد أن يقوم بعض ضعاف النفوس من الباعة بتزوير تاريخ انتهاء صلاحية البضاعة. هناك من المطاعم من يقوم بتسخين الوجبات الجاهزة وتقديمها لنا على أنها وجبات مطبوخة في مطبخ المطعم.

هناك إدارة لحماية المستهلك تابعة لوزارة الصناعة والتجارة والسياحة من ضمن مهامها مراقبة كل ما يتعلق بحماية حقوق المستهلك، وهناك جمعية أهلية من أهدافها حماية حقوق المستهلك، لكن بالتأكيد أن هذه الجهات الرسمية وغير الرسمية ومهما بذلت من جهود، فإنها لن تكون قادرة على حماية حقوق المستهلكين دون وجود تعاون فعال من قبل المواطنين معها، فالعيون الواسعة هي عيون المواطن، فمتى ما كان المواطن رقيبا على مصالحه لن يتمكن الفاسدون من النيل من حقوقه كمستهلك.

باعتقادي أنه يتوجب على المواطن أن يكون واعيا هو بالدرجة الأولى عن حقوقه وأن لايتهاون أبدا في التنازل عن هذه الحقوق أو التساهل فيها مهما صغرت أو كبرت. علينا أن نتأكد من أسعار السلع في السوق من منافذ متعددة ونقارن بينها، علينا أن نتأكد من كافة المعلومات المدونة على البضاعة، وبالذات تاريخ انتاجها وتاريخ انتهاء صلاحيتها. علينا أن نتأكد من جودة الخدمات المقدمة لنا وأسعارها. علينا أن نتأكد من جودة الخدمات ما بعد شراء البضاعة.

إنني مثل أي مواطن آخر ومن الغالبية العظمى غير المدركة تماما لحقوقها كطرف مستهلك، والذي دعاني للكتابة في هذا الموضوع هو الصدفة فقط. قبل حوالي الشهر دخلت أحد المجمعات التجارية، وكان هدفي شراء بعض الحاجيات من «السوبر ماركت» الموجود في المجمع، وهو فرع من فروع كثيرة منتشرة في مناطق البحرين، وعند نهاية جولة الشرءا وعلى منضدة دفع قيمة الفاتورة شككت في سعر علبة خميرة، حيث احتسب سعرها بمبلغ دينار وأربعمائة وعشر فلسا، السعر لم يكن مدونا على الرف أو العلبة، وبعد مجادلات مع المسئولين في المحل أفادوا بداية أن هناك خللا في نظام الحاسب الآلي وأن السعر الحقيقي هو خمسمائة وخمسون فلسا، ولكنهم سرعان ما تراجعوا عن ذلك وتشبثوا بأن السعر المدفوع هو سعر صحيح، وقد حضر مفتش من إدارة حماية المستهلك للتأكد من الواقعة، وانحصرت ملاحظاته وقتها على عدم وجود سعر مدون على الرف. لم أقتنع بالسعر، مباشرة توجهت لأسواق المنتزه لأجد أن سعر العلبة ذاتها هو 595 فلساً. لاحظ أخي المواطن الفرق بين السعرين. لم أكتفِ بذلك، توجهت لأحد البقالات الصغيرة التي تبيع العلبةَ الواحدة بخمسمائة فلس، لم أكتفِ بذلك توجهت إلى فرع آخر لنفس المحل الذي اشتريت منه المنتج، لأجد أن السعر المكتوب على الرف هو245 فلس، وقد أفاد العاملون في المحل أن هذا السعر يخص منتجا آخر وأن سعر المنتج المقصود هو 790 فلساً، كذلك لم أكتفِ بذلك حيث توجهت بعد يومين للفرع الذي اشتريت منه المَنتج لأجد أنهم قد قاموا بتغيير السعر ليصبح 890 فلسا.

قمت بتصوير الأسعار من كافة رفوف المحلات مدعمة بالمستندات المستخرجة من جهاز الحاسب الآلي، ورفعت مذكرة تفصيلية مدعمة بالصور والمستندات لإدارة حماية المستهلك بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة، شرحت فيها كافة الوقائع، وأنا على وعد منهم بالرد وتوضيح الإجراءات التي اتخذتها الإدارة تجاه هذه الواقعة

الفروق في السعر ليس بسيطاً، لم أعد أثق في أسعار كافة السلع ما لم أقم مسبقا بمعرفة سعر كل منتج من منافذ متعددة.

المواطن هو المسؤول الرئيسي عن حماية كافة حقوقه ومنها حقوقه كمستهلك.

ثلاثية سياسات
الدعم والأسعار والبطالة

سينصب حديثنا حول ثلاثة موضوعات رئيسية: توجهات الحكومة خلال الفترة الماضية بالنسبة لسياسات رفع الدعم عن السلع الأساسية مثل المحروقات وبعض السلع الغذائية، وعلاقة ذلك بمستويات الأسعار والتضخم وانعكاس ذلك على سلة الاستهلاك اليومية لشرائح مختلفة من المواطنين والمقيمين على حد سواء، وصولا إلى ما سينشأ نتيجة لذلك من اختلالات قادمة بالنسبة للأوضاع المعيشية في البلاد وقد بدأت ملامحها في الظهور بالفعل، خاصة إذا ربطنا كل ذلك بجملة من الاشكالات الاقتصادية القائمة في بنية الاقتصاد الوطني.

وسنقارب ذلك، قدر الامكان، بكيفية تعاطي الجهات المعنية معها، مثل الحكومة والسلطة التشريعية على وجه الخصوص. فالأرقام المعلنة تقول لنا إن البحرين تتجه بتسارع نحومزيد من الاستدانة، حيث من المتوقع ان يصل حجم الدين العام مع نهاية العام الحالي الى 10 مليار دينار (اي اكثر من 26 مليار دولار)، وجميع المؤشرات تؤكد أن العجز في الموازنة العامة للدولة سيستمر بنفس الرتم الحالي على أحسن تقدير في حدود 800 مليون دينار عن كل سنة.

علما أن تقديم الموازنة لمجلس النواب قد تأخر حتى الآن أكثر من أربعة شهور، ومن الواضح هنا تردد الحكومة في تقديمها لمجلس النواب وذلك نتيجة لتعذر حسم مسألتين رئيستين على الأقل، كما أعتقد، وهما السعر التقديري لبرميل النفط خلال العامين القادمين حيث لازال النفط يمثل أكثر من 89٪ من ايرادات الدولة، وهذا مؤشر واضح على حجم الإرباك الرسمي تجاه كيفية معالجة الاختلالات القائمة من خلال الموازنة العامة للدولة، وكذلك بسبب عدم حسم موعد وتسلسل فرض حزمة الإجراءات الضريبية القادمة الينا بتسارع، وما الذي سيمكن تمريره منها خلال الفترة القريبة القادمة.

ما نطمح أن نركز عليه هو انعكاس جملة السياسات الأخيرة على الواقع المعيشي والاجتماعي للناس، فعندما نريد أن نناقش مسألة رفع الدعم تقفز مباشرة للسطح مسائل أساسية، من بينها كيفية إدارة موارد الدولة وثرواتها وحقيقة الأرقام المعلنة والشفافية الغائبة بكل أسف ضمن ما نطمح اليه في دولة يجب أن يحكمها القانون وتديرها المؤسسات ولا ترتجل فيها القرارات المتعلقة بمعيشة ومستقبل الناس، بل ضمن شراكة حقيقية في صياغة القرار الاقتصادي والسياسي على حد سواء، وهذه مسألة لازالت مؤجلة بل وغائبة، وتحضر فيها مسألة الرقابة والمحاسبة الحقيقية وحجم الفساد والهدر في الموارد العامة، بما يوصلنا الى اقتصاد حقيقي يتمتع بكفاءة اقتصادية وانتاجية يمكن قياسها والبناء عليها وصولا لتنمية شامل وحقيقية لازالت بكل اسف شعارا بعيد المنال.

والدليل أن جملة القرارات الأخيرة المتعلقة برفع الدعم عن السلع وزيادة الضرائب وتوقعات قرب فرض ضريبة القيمة المضافة العام القادم، وهي ستفرض في بعض الدول الخليجية نهاية العام الحالي، كثيراً ما خضعت وتخضع لردود أفعال شعبية رافضة، كدليل على فوقية تلك القرارات وغياب الشفافية في الأرقام، وهي بالتالي لا تحظى بتوافق مجتمعي حتى الآن وتسود مخاوف حقيقية بعد إعلان بعض دول الجوار إنتهاء عصر دولة الرفاه كما قالت الكويت الدولة الغنية مؤخرا.

إن كفاءة وانتاجية أي إقتصاد هي إحدى ركائز وجود نمو اقتصادي حقيقي ورفاه مجتمعي، وتكمن غاية الكفاءة الاقتصادية أساسا في الوصول بالدرجة الأساس لمؤشرات قياس جيدة من العدالة الاجتماعية تحقق نتيجة لها حالة مرجوة من الآمان الاجتماعي لمختلف الشرائح والفئات الاجتماعية وتقود في نهاية المطاف لاستقرار سياسي يفترض أن يكون هو طموح مشترك للجميع حكومة وشعبا... فهل نحن فعلا نسير في هذا الإتجاه؟

علينا القول إننا بهكذا أوضاع نسير فعلا عكس ذلك بكل تأكيد، ولن تنقذنا أو تنفعنا لغة الاعلام الرسمي والشعارات المرفوعة حول ذلك.

علينا أن نطرح مرئياتنا بكل وضوح متأملين أن تصل رسالتنا إلى أصحاب القرار فذلك جزء من رسالتنا ومسؤوليتنا الاجتماعية والسياسية تجاه هذا الوطن، فالطبقة الوسطى لدينا على سبيل المثال وهي الطبقة المفترض أن تكون الأكبر والمحرك الحقيقي للاقتصاد الوطني، وهي عنوان ومؤشر معتمد عالميا لازدهار المجتمع اقتصاديا واجتماعيا، أصبحت منذ فترة ليست بالقصيرة في حالة تراجع مخيف، رغم غياب الأرقام الرسمية بل ومجافاتها للحقيقة أحيانا كثيرة، وهي ترتبط بأمور عديدة من بينها معدلات النمو الاقتصادي ومستوى الأجور وسياسات ونسب الاستثمار ومعدلات التوظيف ومعدلات البطالة الحقيقية والفقر في المجتمع.

كيف يراد لنا أن نفهم واقع البطالة في البحرين عندما تقول لنا أرقام وزارة العمل والشؤون الاجتماعية إن معدل البطالة في حدود4٪ بينما نجدها لدى مجلس التنمية الاقتصادية الجهة المعنية بالتخطيط للاقتصاد الوطني هي في حدود 7.3٪ فمن نصدق وكيف نعالج قضية البطالة إذا كنا لا نعرف رقمها الحقيقي؟ ولا يحتاج المتابع أحيانا لأدوات استثنائية لرصد معالم هذه الظاهرة فسوق العمل البحريني ونتيجة لهيكلة الاقتصاد الحالية أضحى ينتج فرص عمل بغزارة لكنها محصورة وبحسب أرقام وزارة العمل والاتحاد العام لعمال البحرين بالدرجة الأساسية في قطاع الانشاءات وبأجور متدنية جداً، وشروط عمل تجعل من الصعب استيعابها لجيش من العاطلين من أبناء وبنات البحرين، لذلك فهي فرص تذهب للعمالة الأجنبية بكل تأكيد وليستمر الخلل في ميزان سوق العمل لصالح الأجانب دون أن نلحظ توجهاً جدياً لعلاج هذ الخلل البنيوي وما يترتب عليه من تداعيات خطيرة اجتماعية واقتصادية وحتى أمنية ايضا.

وإذا علمنا أن سياسات دعم السلع عادة ما ترتبط بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والتي تحتم بدورها إيجاد حلول من قبل الدولة للتعاطي مع المعضلات الاجتماعية كالفقر والبطالة مثلا، وهي كذلك مرتبطة أحيانا بمحدودية الموارد أو شحها وكيفية ادارتها علاوة على مدى فاعلية الهياكل الاقتصادية القائمة، لذلك نرى أن الدول المتقدمة اقتصاديا تلجأ باستمرار لسياسات دعم تتسم بالمرونة والنظر في اعادة هيكلتها بشكل سنوي أو دوري، وتحكمها منظومة تشريعات وقوانين منضبطة تراعي جوانب البيئة وحتى تغيير سلوكيات الاستهلاك ذاتها وتتميز في العادة بشفافية ومشاركة شعبية خاصة في فترات الانتخابات وبرامج المترشحين وجمعيات حماية المستهلكين، لذلك نجدها تستمد مشروعيتها من مطالب الناس في الحياة الكريمة وتحقق العدالة للجميع، وبالتالي تتعزز الثقة الشعبية التي هي ضرورية لاسناد خطط الدولة لتحقيق شبكة أمان اجتماعي قوامها اقتصاد كفؤ ومنتج، ووجود رقابة ومساءلة حقيقية وعدالة اجتماعية وشفافية لا يرقى اليها الشك، وهنا يحق لنا أن نتساءل هل علينا أن نحلم قليلا بشيء من ذلك؟ أم هل علينا أن نقبل بالتخلي عن دولة الرفاه وبالتالي القبول بمراجعة وربما التخلي مستقبلا

عبد النبي سلمان

عن مفهوم الدولة الريعية ذاته الذي يشكل جزءا مهما من منظومتنا التشريعية والاجتماعية حتى الآن؟ وما الذي علينا أن ننتظره بعد ذلك يا ترى؟

من المهم ونحن ندخل إلى مساحة مراجعة منظومتنا الاجتماعية والتشريعية وواقعنا الاقتصادي بشكل عام، فهي كفيلة بأن تجيبنا على سؤال كثيرا ما يطرح دون ان نوفيه حقه من الإجابة، وهو هل كان أمام الحكومة بدائل للتعاطي مع جملة الأوضاع المعيشية والاقتصادية القائمة؟ دعونا نلقي الضوء على بعض منها ولو بشكل عابر انطلاقا مما وعدتنا به رؤية البحرين 2030 منذ تدشينها في اكتوبر 2008 حتى اليوم ، فقد ذكر معالي نائب رئيس مجلس الوزراء الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وهو يقدم الرؤية بمعية سمو ولي العهد إلى ملك البلاد ما يلي:

«إن الرؤية تتمحور حول المواطن ويتمثل هدفها الرئيسي في زيادة دخل الأسرة الحقيقي إلى أكثر من الضعف بحلول العام 2030 وهذا يمثل ما سعينا الى تحقيقه منذ البداية، مستوى معيشي أفضل لشعب البحرين نتيجة زيادة معدلات العمالة وارتفاع الأجور، وقال ايضا ان من واجبنا ان نهيء السبل والفرص التي تضمن للمواطن الحصول على عمل محترم يمكنه من اعالة نفسه واسرته بكرامة وعزة، ويضيف ان الاعتماد على مبدأ العدل يعني ان الحكومة ملزمة بمعالجة المسائل القائمة والمتعلقة بكرامة المواطن البحريني وخاصة السكن الملائم وايصال الدعم لمستحقيه من المواطنين، كما يجب على الحكومة ان توفر الاطار القانوني والنظامي الذي يضمن المعاملة العادلة لأصحاب الأعمال واستئصال الفساد والسعي الجاد للتطبيق العادل للقوانين".

وقال أيضا في معرض تقديمه الرؤية لجلالة ملك البلاد: "إن رؤيتنا تملي علينا كمملكة أن نطمح في الانتقال من اقتصاد قائم على الثروة النفطية الى اقتصاد منتج قادر على المنافسة عالميا، ترسم الحكومة معالمه ويتولى القطاع الخاص الرائد عجلة تنميته بشكل يوسع الطبقة الوسطى من المواطنين البحرينيين، بحيث ينعمون بمستويات معيشية عالية جراء زيادة معدلات الانتاجية والوظائف ذات الأجور العالية وسيعتمد مجتمعنا وحكومتنا مبادىء الاستدامة والتنافسية والعدالة لكي تتهيأ لكل مواطن بحريني السبل التي تمكنه من تجسيد قدراته الكاملة وعيش حياة كريمة امنة".

كذلك فإن ارقام وزارة العمل الأخيرة تقول لنا بوضوح أن هناك اكثرمن 45000 أسرة بحرينية لا تتجاوز رواتب معيليها 300 دينار بحريني وهناك اكثر من 117 ألف اسرة بحرينية تعتمد على علاوة الغلاء، واكثر من 14 الف أسرة مسجلة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية وتعتمد على المساعدات الاجتماعية.

هنا نحتاج أن نتوقف لنرى بموضوعية وبعد مرور أكثر من تسع سنوات على تدشين الرؤية، هل نحن نسير في تلك الاتجاهات التي طرحتها الرؤية وأين اخفقنا وأين اصبنا. الملاحظة الأولى انه جرى التخلي رسميا عن البحرنة كتوجه واعتبرت انها سياسة معيقة وفاشلة، وهذا ما تابعناه من خلال تصريحات كبار المسؤلين ومن ضمنهم كبار المسؤلين في مجلس التنمية الاقتصادية الذي ساهم بالجهد الأوفر من وضع تصور الرؤية، كما ان تنويع القاعدة الاقتصادية التي اعطيت الحكومة باعتقادي كامل الحرية للمضي فيه منذ منتصف السبعينات وتحديدا منذ حل المجلس الوطني عام 1975 ودون اية اعاقات، وها هي أرقام ومعطيات الموازنة العامة للدولة تقول إننا نسير عكس ذلك، والدليل استمرار الاعتماد المتزايد على النفط كمورد أساسي على حساب تنويع القاعدة الاقتصادية، فالنفط بات يشكل كما أسلفنا 89٪ من ايرادات الدولة.

كذلك فان احصائيات وزارة العمل ومجلس التنمية الاقتصادية تقول ان غالبية الرواتب ذات الأجور المرتفعة تذهب للأجانب وهناك اكثر من95 ٪ من الوظائف التي يخلقها سوق العمل ذات الاجور العالية (الف دينار فما فوق) تذهب للاجانب ونصيب البحريني منها لا يتجاوز ال 5٪ فقط!! كما أن اكثر من 70٪ من العمالة الاجنبية تتحصل على تأمين صحي، واكثر من 67٪رمن الاجانب يحصلون على علاوات سفر ويحصل اكثر من 60٪ من الاجانب على بدل سكن، فيما لازال معدل البطالة في صفوف البحرينيين كما أسلفنا غير متفق عليه حتى الآن بين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومجلس التنمية الاقتصادية.

الشيء الثابت هنا أن تلك المؤشرات تجيبنا بوضوح حول الأسباب التي صنفت بسببها البحرين كأفضل بلد في العالم يحبذ الاجانب العيش فيه وذلك بحسب المسح الذي قام به (بنك اتش سي بي سي) ونشر مؤخرا!!

يحق لنا أن نتساءل هل لا زالت الحكومة متمسكة فعلا برؤية 2030 التي تطرح أركانها الثلاثة الاستدامة والتنافسية والعدالة مقومات لتحقيق تنمية حقيقية وعدالة اجتماعية فيما لو تم الالتزام بها فعلا، ولكي لا تصبح مجرد حبرا على ورق، فأين نحن من سياسات عدالة توزيع الثروة عندما يتم التخلي عن اهم اركانها وهو جعل البحريني هو الخيار الأفضل ومحور سياسات التنمية واصلاحات سوق العمل. كذلك هو الحال مع سياسات تنويع القاعدة الاقتصادية التي بشرنا بها منذ عقود وجاءت الرؤية لتطرحها مجددا، فهل يكفي ان يخرج علينا وزير الصناعة والتجارة أو رئيس البنك المركزي ليقال لنا أن سقف الدين العام لازال عند الحدود المقبولة وإننا نسير على طريق التنوع الاقتصادي بل وفي مقدمة دول المنطقة ؟! في الوقت الذي نتابع بمرارة خصخصة المشاريع وبيع أصول الدولة دون توقف، وتراجع السياحة والمشاريع الصناعية في حين يستمر اعتمادنا المزمن على سلعة واحدة ووحيدة هي النفط.

ثم أن علينا ان نذكر ان على الدولة التزامات دستورية وقانونية وادبية تجاه مواطنيها وفي مقدمتها توفير العيش الكريم والتعليم والصحة والسكن اللائق وبقية الخدمات الأساسية، وهذه جميعها تتطلب ميزانيات ضخمة وموارد مالية مستدامة، علاوة على توفير شبكة الأمان الاجتماعي لفئات المتقاعدين والفئات الضعيفة الأخرى من المجتمع.. فهل يكمن الحل في مزيد من الاستدانة التي هي اصلا متضخمة؟! وللعلم فان الدول المتقدمة اقتصاديا لا تستدين لمجرد تغطية عجوزاتها ودفع الرواتب وإنما لتنمية اقتصادها وخلق استثمارات جديدة وبالتالي خلق فرص عمل.

نقول كل ذلك وبهذا الوضوح لأننا نعتبر انفسنا شركاء في الهم الوطني العام نحن والحكومة وان المسؤلية تحتم علينا الارشاد الى مكامن الخلل والمخاطر المحدقة، الأمر الذي يدفعنا للقول ان استمرار تجاهل الصوت الشعبي لن تساعد ابدا في خلق اجواء من الثقة المطلوبة للتعاطي مع المشكلات والأزمات القائمة، فمثلا لماذا يتم التجاوز الرسمي كثيرا للمطالب الشعبية حول ضرورة اعادة هيكلة سياسات الدعم وتحيد الفئات المحتاجة لها بدلا من الغاؤها بالكامل، ولماذا يتم الشروع في سياسات ضريبية دون حوار اجتماعي حقيقي من شأنه ان يضمن خلق حالة من التفاهم ويعزز عوامل الثقة بين صناع القرار ومؤسسات المجتمع وفعالياته؟! ولماذا يتم التساهل مع الغاء سياسات البحرنة؟!

أليس في ذلك دعوة لمزيد من إفقار الناس وزيادة أعباء الدولة نتيجة تراجع الطبقة الوسطى التي هي عصب رئيس لنجاح مجمل السياسات الاقتصادية؟! كذلك فإن سياسة ردات الفعل في التعامل مع التوجهات الاقتصادية لا تستند على خطط واضحة أو حتى مزمنة، وبالتالي هي غير مرشحة البتة لأن تبني اقتصاداً حقيقيا قابلاً للاستدامة والنمو، وإن الاعتماد المستمر على النفط هو أحد اسباب تراجعنا الاقتصادي وعلينا الخروج من دائرة المراوحة والاعتماد على هذه السلعة الناضبة في ظل وجود بدائل حقيقية قادمة بقوة ونحن لا زلنا بعيدين عن مجرد التفكير فيها، كما أن زمن المساعدات الخارجية أصبح جزءاً من الماضي فالجميع مشغول بمعالجة أوضاعه الاقتصادية والسياسية في ظل الأزمات الكثيرة التي تمر بها المنطقة والتي وإن سمح لها بالتوقف فإن تداعياتها ستستمر لسنوات طوال بكل أسف، لذلك فاننا يجب ان نركز بشكل جاد على اوضاعنا المحلية اقتصاديا وسياسا واجتماعيا بدلا من السقوط دون ان نشعر في زحمة الاستقطابات الجارية في المنطقة حيث ان لذلك تبعات عديدة تطال بشكل مباشر مقدراتنا وثرواتنا وحتى سيادتنا الوطنية.

وليس مقبولاً أن تستمر رؤية 2030 هي مجرد تجميل لواقع مليء بالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فلا بد من أن تكون الرؤية استشرافا حقيقيا للمستقبل وإدارة واعية للحاضر ضمن مسؤولية وشراكة وطنية حتى نضمن جميعنا نجاحها.

مساهمة المرأة البحرينية في مواقع صنع القرار

دينا الأمير

حسب تقديرات السكان في عام ٢٠١٤ والصادر عن الجهاز المركزي للمعلومات، فقد بلغ عدد سكان مملكة البحرين ١,٣١٤,٥٦٢ نسمة ، وبلغت نسبة النساء٣٩% من إجمالي السكان، فيما بلغت نسبة الرجال ٦١%. في حين بلغ عدد السكان البحرينيين ٦٣٠,٧٤٤ (نسمة خلال نفس العام)، وبلغت نسبة البحرينيات من إجمالي السكان البحرينيين ٤٩% ، فيما بلغت نسبة البحرينيين الرجال٥١%.

الضمانات الدستورية لحقوق المرأة:

أقر الدستور البحريني نصوصاً عامة تتعلق بالمساواة بين المواطنين أمام القانون في الحقوق والواجبات العامة وبحماية الأمومة والأسرة ثم أفرد بنوداً تنص على التزام الدولة بكفالة حقوق المرأة ومساواتها مع الرجل في مختلف الميادين وبالإضافة إلى نصوص نوعية تؤكد حق المرأة بالمشاركة السياسية حيث جاء الدستور الصادر عام 2002 متضمناً نصاً نوعياً بإقرار حق المشاركة السياسية للمرأة والرجل.

كفالة الحق في المساواة:

تضمن الدستور البحريني المعدل لعام 2002 نصوصاً تقر صراحة مبدأ المساواة بين المواطنين بغض النظر عن الجنس أو الأصل او اللغة او العقيدة مما حقق اعترافاً مبدئياً بالتساوي النوعي بين مواطني المملكة بما يدعم فكر المواطنة ومبادئ الديموقراطية وبما يجعلهم سواسية أمام القانون سواء في الحقوق أو الواجبات حيث تنص المادة (4) على أن «الحرية والمساواة والأمن والطمأنينة والعلم والتضامن الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين المواطنين دعامات للمجتمع تكفلها الدولة».

كما تنص المادة (18) على «للناس سواسية في الكرامة الإنسانية ويتساوى المواطنون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة» فضلاً عما تضمنته الفقرة (ب) من المادة (5) من المساواة الصريحة بين الرجال والنساء في جميع المجالات حيث تنص على أنه «تكفل الدولة للمرأة.. مساواتها بالرجال في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية».

الحق في المشاركة السياسية:

لم يمنح الدستور البحريني لعام 1973 المرأة حق المشاركة السياسية، إذ تم تفسير المبادئ الخاصة بالمساواة بين المواطنين باعتبارها قاصرة على الرجال فقط بما حرم المرأة من مباشرة حقوقها السياسية انتخاباً وترشحاً وهي الحقوق التي حصلت عليها في الدستور المعدل لعام 2002، حيث تنص الفقرة (ه) من المادة رقم (1) على أن "للمواطنين رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشئون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق الانتخاب والترشح وذلك وفقاً لهذا الدستور وللشروط والأوضاع التي يبينها القانون ولا يجوز ان يحرم أحد المواطنين من حق الانتخاب أو الترشح إلا وفقاً للقانون".

وقد تضمنت تلك المادة نصاً صريحاً ومباشراً يقر حق المرأة في المشاركة في الفعاليات العامة ومنها الفعاليات السياسية، ولم يقصر الدستور حق المشاركة الانتخابية للمرأة على الحق في التصويت وإنما منحها الحق في الترشح سواء لعضوية المجلس النيابي أو المجالس البلدية بما يحمله ذلك من تبعات من حيث قدرتها على طرح ومناقشة مشروعات القوانين وممارسة الأدوار الرقابية على السلطة التنفيذية والاضطلاع بعمليات التخطيط المحلي.

ورغم هذه النصوص الدستورية الواضحة، فإن مشاركة المرأة البحرينية في مواقع رسم القرار، ما زالت أقل بكثير من المؤمل، ولكي نقيس مشاركة المرأة في هذه المواقع، علينا أولاً ملاحظة ما حققته المرأة البحرينية من مستوى متقدم في التعليم، وكذلك حجم مشاركتها الكبير في سوق العمل.

التعليم والمرأة في البحرين:

فعلى مستوى التعليم نجد أن مملكة البحرين من أوائل الدول في المنطقة التي أولت التعليم النظامي اهتماماً مبكراً، إذ يعود تاريخ تأسيس أول مدرسة حكومية ابتدائية للبنات إلى عام 1928.

وقد بلغت نسبة الفتيات في المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية في المدارس الحكومية والخاصة 49٪ مقارنة بالفتيان خلال العام الدراسي 2012-2013، مما يعكس التجانس في السكان الرجال والنساء وتكافؤ للفرص في التعليم.

بلغت نسبة البحرينيات الحاملات للشهادة الثانوية فأعلى 57.79٪ عام 2010 وبنسبة زيادة مقدارها 11٪ تقريبا مقارنة بالعام 2001.

فيما بلغت نسبة البحرينيين الذكور الحاملين للشهادة الثانوية فأعلى 57.30٪ بنسبة زيادة مقدارها 9٪ تقريباً مقارنة بالعام 2001. وبذلك يتضح بأن نسبة زيادة المرأة الحاملة للشهادة الثانوية فأعلى قد فاقت نسبة زيادة الرجل ب 2٪ تقريباً في الفترة الزمنية 2001-2010.

بلغت نسبة خريجات التعليم العالي من الجامعات والمعاهد الحكومية والخاصة من إجمالي الخريجين للعام الدراسي 2012-2013 (60٪) تقريباً، متفوقات بذلك من ناحية العدد على الخريجين الذين شكلوا (40٪) من خريجي تلك الجامعات.

المرأة العاملة:

أما على صعيد حصة المرأة من مجموع القوى العاملة في البحرين، نجد أن نسبة المرأة من اجمالي القوى العاملة البحرينية ارتفعت من 4.9٪ الى 31.8 خلال الفترة الزمنية من 1971-2013. وتعكس هذه الزيادة الكبيرة النتائج الإيجابية للتعليم والتشريعات والقوانين الداعمة لمبدأ تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات وفي تولي الوظائف العامة.

في القطاع العام، ارتفعت نسبة تمثيل المرأة عن مستواها عند الرجل في الوظائف التعليمية والعمومية في مملكة البحرين خلال العام 2012 . وفي المقابل، ارتفعت نسبة تمثيل الرجل في الوظائف التنفيذية والقضائية

والتخصصية عن مستوياتها عند المرأة خلال نفس العام.

في القطاع الخاص، بلغت نسبة تمثيل المرأة مقارنة بالرجل 48٪ في مجال المهن الكتابية، 36٪ في مجال أعمال البيع والتجارة، 42٪ في مجال المهن الفنية والعلمية، 32٪ في مجال المهن الإدارية والإشرافية، وحوالي 24٪ في المجالات الأخرى في الربع الثاني من العام 2015.

كما ارتفعت النسبة المئوية للعاملات في القطاع العام من إجمالي العاملين البحرينيين في القطاع العام من 43.2٪ إلى 47.8٪ وبنسبة زيادة بلغت 4.5٪ خلال الفترة الزمنية من 2010 إلى الربع الثاني 2015، كما ارتفعت كذلك النسبة المئوية للعاملات في القطاع الخاص من إجمالي العاملين البحرينيين في القطاع

الخاص من 30.1٪ إلى 31.7٪ وبنسبة زيادة بلغت 1.6٪ خلال نفس الفترة الزمنية.

رائدات الأعمال:

وفي مجال ريادة الأعمال، فقد ارتفعت نسبة السجلات التجارية الفردية المملوكة للمرأة من 39.0٪ إلى 40.96٪ وبنسبة زيادة بلغت 1.96٪ خلال الفترة الزمنية 2010 إلى يونيو 2014. وفي المقابل، انخفضت نسبة السجلات التجارية الفردية المملوكة للرجل من 61.0٪ إلى 59.0٪ وذلك بنسبة انخفاض بلغت 2.0٪ خلال نفس الفترة الزمنية. وبلغت نسبة استدامة السجلات التجارية الفردية النشطة المملوكة للمرأة لأكثر من خمس سنوات من إجمالي السجلات التجارية الفردية النشطة المملوكة للمرأة 56٪.

ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في عضوية مجالس الادارة في الشركات الخاصة من ٪ 12 إلى 14٪ خلال الفترة الزمنية 2010-2014 وذلك بنسبة ارتفاع بلغت 2.0٪.

لكن هذه المؤشرات الكمية المهمة لصالح المرأة في مجالي التعليم وسوق العمل لم تنعكس بالصورة اللائقة في مجال تمثيل المرأة في كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية وكذلك القضائية، وحتى في الهيئات القيادية في التنظيمات السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني والنقابات كما سنبين ذلك أدناه:

السلطة التنفيذية:

أسهمت المرأة البحرينية إسهامًا واسعًا في العمل بالجهاز الحكومي، حيث تبوأت مراكز مهمة في هذا الجهاز. إلا أنه من الملاحظ أن عدد النساء في السلطة التنفيذية قد تأخر في السنوات الأخيرة على النحو التالي:

الوزيرات:

سجلت الإحصائيات أن عدد الوزيرات في العام 2005 بلغ 3، وارتفع في العام 2011 إلى 4، ولكنه انخفض إلى وزيرة واحدة في التشكيل الوزاري الحالي بوجود وزيرة واحدة فقط لوزارة الصحة.

السنة	العدد الكلي	عدد الرجال	عدد النساء	النسبة ٪	نسبة التغيير
2002	40	34	6	15%	0
2006	40	30	10	25%	66%
2010	40	29	11	27.5%	10%
2014	40	31	9	22.5%	-18%

نسبة تعيين المرأة في مجلس الشورى

السنة	عدد النساء المرشحات	عدد الرجال المرشحين	العدد الكلي للمرشحين	نسبة % المرشحات	عدد النساء الفائزات
2002	33	284	317	10%	---
2006	5	166	171	3%	---
2010	3	181	184	1.6%	1
2014	11	132	159	7%	3

نسبة مشاركة المرأة المجالس البلدية

السفيرات:

شهدت البحرين تعيين سفيرة في العام 2005، وارتفع العدد إلى سفيرتين في العام 2008 ولغاية العام 2010 حيث ارتفع إلى 3 سفيرات في الخارج. وبهذا فإن عدد السفيرات شهد انتكاسة من 3 سفيرات إلى سفيرة واحدة في الخارج في عام 2016.

دون الدخول في تفاصيل التغيرات الوزارية التي طالت الوزيرات، يبقى أن انخفاض عدد ونسبة الوزيرات في مجلس الوزراء مؤشر سلبي مقارنة بالتطور السابق عندما كانت هناك 4 وزيرات وحالياً وزيرة واحدة. والأمر ينطبق على السفيرات.

السلطة القضائية:

في السلطة القضائية ارتفع عدد القاضيات بشكل تدريجي خلال الفترة الزمنية (2007- 2010) من (0.81٪) إلى (4.72٪) وبنسبة زيادة بلغت (4٪)، وازداد عدد القاضيات ومن في حكمهن بشكل تدريجي خلال الفترة الزمنية (2006- مايو 2013) ليصل إلى (13) قاضية بمعدل بلغ 17٪ تقريباً. إلا أن ذلك يظل عدداً قليلاً مقارنة بعدد القضاة الرجال.

السلطة التشريعية والمجالس البلدية:

الشوريات:

يتولى مجلس الشورى الوظيفة التشريعية إلى جانب مجلس النواب. حيث لا يصدر أي قانون في البحرين دون أن يتم إقراره من قبل مجلسي الشورى والنواب معاً، مع ملاحظة أن مجلس الشورى لا يتمتع بأية اختصاصات سياسية أو رقابية. ويتألف هذا المجلس من 40 عضواً.

نسبة تعيين المرأة في مجلس الشورى:

تم تعيين 6 عضوات في مجلس الشورى 2002 ويمثلن 15٪ من إجمالي أعضاء المجلس. وارتفع عدد الشوريات في مجلس 2006 إلى 10 عضوات ما رفع نسبتهن إلى 25٪ بزيادة قدرها 66٪. وفي مجلس 2010 زادت عضوة واحدة لترتفع النسبة إلى 25٪ بزيادة 10٪، إلا أنها انخفضت في مجلس 2014 إلى 9 عضوات لتتراجع إلى 22.5٪ بانخفاض بنسبة (18٪).

على الرغم أن النسبة ليست كبيرة جداً إلا أنها الأكبر محلياً بين المجالس المنتخبة والمعينة مما يعكس الثقة في قدرة المرأة على المساهمة في هذه النوعية من المجالس.

النائبات:

يتألف مجلس النواب من 40 عضوًا يتم اختيارهم بالانتخاب العام المباشر السري لمدة 4 سنوات. وقد أسهمت المرأة

البحرينية إسهامًا فعالا في أول انتخابات جرت بعد صدور الدستور المعدل في عام 2002، حيث رشحت العديد من النساء لعضوية مجلس النواب.

نسبة مشاركة المرأة في المجلس النيابي:

كان أول تمثيل للمرأة في مجلس 2006 بالتزكية واستمر حتى العام 2010. خلال هذه الفترة كان هناك ارتفاع وانخفاض في عدد المرشحات من دورة إلى أخرى.

في الانتخابات التكميلية 2012 وانتخابات 2014 (مع وجود مقاطعة من جانب المعارضة) حصلت النساء على نسبة من المقاعد تساوي نسبتهن من عدد المرشحين.

ويلاحظ أن عدد النساء المعينات في مجلس الشورى ظلَّ دائماً أكبر كثيراً من النساء الفائزات لعضوية المجلس المنتخب، ما يعكس ضعفاً في وعي المجتمع، الذي ما يزال يميل إلى انتخاب الرجال، ويعزف عن التصويت للنساء.

السنة	عدد النساء المرشحات	عدد الرجال المرشحين	العدد الكلي للمرشحين	نسبة % المرشحات	عدد النساء الفائزات	نسبتها في المجلس	التغيير
2002	8	183	191	4%	---	0%	--
2006	18	203	221	8%	1 (بالتزكية)	2.5%	--
2010	9	140	149	6%	1 (بالتزكية)	2.5%	--
2012	9	75	84	11%	1 + 3 (بالتزكية 2010) العدد الكلي 4	10%	300%
2014	22	266	28	7.5%	3	7.5%	25%-

نسبة مشاركة المرأة في المجلس النيابي

الدورة	العدد الكلي	عدد الرجال	عدد النساء	نسبة النساء إلى الرجال	نسبة التغيير
2004-2008	13	12	1	8%	---
2008-2012	15	14	1	7%	0%
2012-2016	15	12	3	20%	200%
2016-2020	15	11	4	27%	33%

نسبة مشاركة المرأة في المجالس البلدية:

كان هناك إقبال كبير لترشح المرأة في الانتخابات البلدية في 2002 إلا أنه سرعان ما انخفضت نسبة المرشحات وبالتالي حصلت المرأة على مقاعد محدودة جداً.

الجمعيات السياسية (الأحزاب) في البحرين:

توجد في البحرين 15 جمعية سياسية (حزب)، تنقسم إلى (5) جمعيات إسلامية و (5) جمعيات تقدمية أو ليبرالية. وحاولنا خلال البحث الحصول على معلومات عن نسبة تمثيل النساء في قيادة هذه الجمعيات، ولكن تعذر الحصول على المعلومات المطلوبة من غالبية هذه الجمعيات، عدى (3) جمعيات، ولوحظ التالي:

هناك جمعيات إسلامية ليس لديها عضوية نسائية مطلقاً.

بعض الجمعيات الإسلامية لديها عضوية نسائية صغيرة ولا تمثيل لها في قيادة الجمعية.

تمثيل النساء في الجمعيات السياسية:

في الغالب تنجح أغلب المرشحات في الأحزاب التقدمية في انتخابات لجانها المركزية ومكاتبها السياسية، ولكن هناك عزوف عن الترشح لهذه المواقع من قبل النساء العضوات أنفسهن.

هناك ارتفاع مستمر لتمثيل المرأة في قيادة المنبر التقدمي، حتى الآن، مقابل تأرجح في تمثيلها لدى جمعية وعد وثبات في تمثيلها الضعيف عند جمعية التجمع القومي.

الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين:

نسبة مشاركة المرأة في الأمانة العامة للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين:

يلاحظ وجود المرأة منذ أول أمانة عامة للاتحاد وثبات مقعدها في 2008.

نسبة مشاركة المرأة في الأمانة العامة للاتحاد العام لنقابات البحرين

إلا أن العدد ارتفع في 2012 إلى 3 عضوات بارتفاع 200٪ وارتفعت النسبة مرة أخرى في عام 2016 إلى 4 عضوات يشكلن 27٪ من الأعضاء وبارتفاع 33٪ مما يبين تطوراً في ثقة النقابيين بالمرأة وبالأخص كون النسبة الأعلى من المصوتين من الرجال.

تمثل النساء 15٪ من أعضاء النقابات بينما يحصلن على 27٪ من مقاعد الأمانة العامة (يمكن الرجوع إلى ملحق الجداول للتفاصيل).

الخلاصة:

نستنتج من خلال ما تم استعراضه أنه رغم ما حققته المرأة في البحرين من مستوى تعليمي عالٍ، يفوق الرجل في بعض الحالات، ورغم مساهمتها الكبيرة في سوق العمل، وحتى ريادة الأعمال، لايزال تمثيلها ضعيفاً في مراكز القرار.

ويمكن ملاحظة عزوف عام من النساء في قيادة المؤسسات السياسية والنقابية. كما أنه من الواضح وجود سيطرة ذكورية على الانتخابات النيابية والبلدية وضعف حظوظ المرأة في الوصول إلى المجالس التشريعية.

ونرى أن المطلوب، للتغلب على ذلك، ورفع التمثيل الحكومي / النيابي اعتماد نظام كوتا نسائية تحقق إنصافاً أكبر للمرأة.

يلاحظ أن الدولة تظهر حرصاً أكبر على تمثيل المرأة في المجلس المعين من السلطة التشريعية، إزاء عزوف المجتمع، بمن فيه النساء أنفسهن، عن انتخاب ممثلات نساء في مجلس النواب المنتخب، وكذلك في المجالس البلدية.

يطرح ذلك على عاتق الجمعيات والمؤسسات النسوية والتنظيمات السياسية التقدمية ومؤسسات المجتمع المدني توعية المرأة بحقوقها وحثها وتشجيعها على التصدي للمهام القيادية والمشاركة في الانتخابات والتصويت للمرأة.

ورقة قدمت في ندوة «حق المرأة العربية في المشاركة الفعالة في مواقع صنع القرار»، بيروت 17 ـ 18 – مارس ٢٠١٧

نصيب المرأة من سوق العمل في زمن القطاع الخاص

أصبحت سياسة الدولة الاقتصادية في البحرين خلال العقدين الماضيين داعمة لتوسع القطاع الخاص أمام القطاع العام. هذا الأمر حاصل في كثير من دول العالم مع التغيرات الاقتصادية العالمية خلال الثلاثين سنة الماضية. وقد تزامن تراجع دور الدولة إقتصاديً إلى تراجعه إجتماعيا.

نور حسين

فتحولت دول الرفاه المفتوحة للجميع بدون شروط كثيرة إلى دول الرفاه المعتمده على برامج سوق العمل أو ما يسمى بدول الرفاه والعمل.

ويستند هذا المفهوم على أن دور الدولة فيما يخص الجانب الإجتماعي يعتمد على تجهيز المواطن ودفعه بإتجاه العمل حيث يكون اعتماده على عمله لا معونات الدولة، أثرت مثل هذه السياسات على المرأة بالذات كون النساء والأطفال أكثر عرضة للفقر بالمقارنة مع فئات المجتمع الأخرى. لذلك وجب على هذه الدول تطوير سياساتها التي تشجع المرأة للانخراط في سوق العمل. من هذه السياسات توفير الدعم للأطفال قبل سن المدرسة، تغيير القوانين التي تنظم إجازة الأمومة والأبوة بحيث يستطيع الزوجان المشاركه في عناية الأطفال.

تحتاج البحرين إلى برامج تدعم المرأة وتقلل من الإختلاف الجندري في سوق العمل خاصة مع تحول القطاع الخاص إلى الموظف الأساسي للمواطنين وتراجع دور القطاع العام في التوظيف. كل الأرقام الحالية تشير إلى وجود هوة بين الرجل والمرأة في سوق العمل فمثلا نصيب المرأة من القوى العاملة البحرينية في القطاع الخاص لا يتعدى 36.5 ٪ من من إجمالي القوى العاملة البحرينية في سوق العمل بينما تتقارب هذه النسبة أكثر بين الإناث والذكور في القطاع العام حتى بلغت 48.3 ٪. هذا الفرق في نسبة الإناث من القوى العاملة في القطاع الخاص يأتي بالرغم من أن العاطلين أكثرهم من النساء، فبحسب إحصائيات وزارة العمل والتنمية الإجتماعية أن نسبة الإناث العاطلات بلغ 69 ٪ من مجموع العاطلين بحسب إحصائيات عام 2015. وكذلك بالنسبة للهوة بين المرأة والرجل في متوسط الراتب الشهري، ففي القطاع الخاص وبحسب الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي بلغ متوسط الراتب الشهري للرجل في القطاع العام 910 د.ب و للنساء 874 د.ب أما القطاع الخاص فللرجال بلغ 772د.ب و للنساء 524 د.ب.

ماهو موجود حالياً لا يحقق المساواة بين المرأة والرجل ولا يعد دافعا كافيا لإلتحاق المرأة بسوق العمل. فمثلاً إجازة الأمومة في القطاع الخاص لازالت محصورة على المرأة، والآباء لا نصيب لهم منها سوى يوم واحد. المطلوب هو إجازة وضع إلزامية للمرأة والرجل ومن ثم تحديد عدد من الأسابيع التي من الممكن أن تكون مشتركة بينهما. هذا الأمر قد يقلل من التمييز الذي يقع على المرأة عند البحث عن عمل.

التغيير الذي حصل في هذا الجانب في قانون العمل للقطاع الأهلي والذي صدر عام 2012 لم يكن كافيا فهو مدد إجازة الأمومة من 45 يوم إلى 60 يوم كإجازه مدفوعة الأجر ولازال الآباء لا يحظون بأكثر من يوم واحد إجازة أبوة. سياسات أخرى مثل الكوتا في المؤسسات العملية قد ينفع أيضا في زيادة عدد النساء العاملات.

أخيراً وليس آخراً من المهم دائماً أن تاخذ سياسات الدولة الخاصة بسوق العمل، الطفل، والحماية الإجتماعية بعين الإعتبار الفروقات الجندرية وتأثيرها على المرأة. فالمرأه تعاني من التمييز بصورة مختلفة عما يعاني منه الرجل. وهنا لا نقصد بأن الرجل لا يعاني من التمييز، لأن التمييز موضوع شاسع وتقع تحته فئات مختلفة سواء كان بسبب الجندر أو الطبقه الإجتماعية أو الفئة العمرية والإثنية، بل القصد هو أن المرأة يميز ضدها بسبب إنتمائها الجندري كما قد يميز ضد فئات جندرية أخرى كالمثليين مثلاً.

هوامش

1 Labour Market Regulatory Authority .(2016). Table A1 .Estimated total employment (Male) by citizenship and sector: 2005 – 2016. http://blmi.lmra.bh/09/2016/data/lmr/Table_A.pdf

2 وزارة العمل والتنمية الإجتماعية.(2015). التقرير الإحصائي لمستحقي إعانة وتعويض التعطل وبيانات التدريب و التوظيف والشواغر الوظيفية. الربع الرابع. http://www.mlsd.gov.bh/sites/default/files/img/files/2015forthqlabours.pdf

3 الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعي. (2017). التقرير الإحصائي لعام 2016– الربع الرابع ، القطاع العام و الخاص. http://www.sio.gov.bh/public/SIO_StatisticsReports.php

ابراهيم القصاب

قراءة في واقع الحركة النقابية البحرينية (١٤)

تناولنا في الحلقة السابقة النهج الذي اتبعته اللجة التحضيرية لفرض الأمر الواقع وفق الأجندة الموضوعة لتأسيس الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين والآليات التي اتبعتها، وكل ما تم الاتفاق عليه في اللقاءات التي تمت بين الكوادر النقابية ورئيس اللجنة التحضيرية واللقاءات المكوكية التي قام بها ممثل منظمة العمل الدولية مع الطرفين، كان لكسب الوقت وإلهاء الكوادر النقابية عن ما يدور وما يخطط لاتجاه سير عمل المؤتمر.

ومع اتضاح ما كان مبيتا لأعمال المؤتمر التأسيسي وفي الفترة القصيرة المتبقية لانعقاده، اتسعت الهوة بين الطرفين وتفاقمت الخلافات مجددا بين النقابيين وانعكست بصورة مباشرة على العمل النقابي ومجريات الأحداث وعلى رأسها مشروع تأسيس الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين هذا الحدث الذي كانت تتطلع إليه الطبقة العاملة البحرينية وتترقبه وكل آمالها أن يتكلل أعماله بالنجاح والسير قدما من أجل تحقيق أحلام وطموحات عمال البحرين في تأسيس حركة نقابية قوية متماسكة تدافع عن حقوقهم وتحسن ظروف معيشتهم وصيانة مصالحهم ومكتسباتهم وتوحد صفوفهم وجهودهم من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وحياة حرة كريمة.

إعلان عن قيام كتلة الوفاق والعمل الوطني في المؤتمر

فقد كان المناخ العام والأجواء التي خيمت على مجريات المؤتمر التأسيسي جمعت بين خطاب نقابي مليء بالشعارات والمباديء العامة حول الديمقراطية والاستقلالية والوحدة وبين شعارات التهديد والوعيد ضد كل من يحاول «شق الحركة النقابية» التي كانت تردد بعبارات مختلفة «سوف نقبر» و«سوف نقوض» و«سوف نضرب بيد من حديد» وغيرها من العبارات التي كانت تجييش القاعدة العمالية ضد كل من لا يتفق مع توجهات كتلة الوفاق والعمل الوطني، خاصة وأن هذه الكتلة بانت ومنذ اليوم الأول للمؤتمر أنها قادرة وبالأغلبية التي بحوزتها على تمرير كل مواد النظام الأساسي بالصيغة التي ترتضيها وتستحوذ على كل مقاعد الأمانة العامة. ومع الأغلبية التي تمتاز بها هذه الكتلة وضمانها لتحقيق أجندتها، كنا نتوقع أن تمارس الديمقراطية بشكل حضاري خاصة وأن الأمور حسمت بمجرد الإعلان عن قيام الكتلة ولكن ما حدث ومن وقائع المؤتمر بدى واضحا أن الإقصاء والتهميش هو الأسلوب الذي أتبع بحق الكوادر النقابية (المعارضة) التي حاولت جاهدة تقديم الاقتراحات والتوصيات من أجل تطوير النظام الأساسي بما يخدم الحركة النقابية والعمال.

وللتدليل على ذلك كان الموقف من الاقتراحات المقدمة يتحدد بالأشخاص الذين يقدمونه وليس بمحتواها. فكلما قدم اقتراح كان المندوبين يسألون عن مقدمه وبناء عليه يتخذ الموقف منه. حقا لقد غاب العقل والإرادة الحرة للعمال في المؤتمر التأسيسي وحل محلها الموقف الأعمى حسب التوجيهات الصادرة عن الكتلة. ومن المقترحات المقدمة التي اسقطت، اقتراح بتشكيل لجنة تنتخب من المؤتمر مباشرة تكون مهمتها تسلم التقرير المالي والأدبي من الاتحاد العام لعمال البحرين ودراستها ومن ثم تسليمها للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين كعهدة وإبراء الذمة. والغريب أن هذا الاقتراح يسقط بحكم الأغلبية التي تمتلكها الكتلة ويتم في اليوم الثاني استدراك أهمية تسلم العهدة وإبراء ذمة الاتحاد السابق وتقديم اقتراح بإيكال هذه المهمة للجنة الرقابة المالية المنتخبة من المؤتمر.

كان هناك أيضا اقتراح بإلغاء لجنة التنظيم الداخلي لتداخل مهامها مع مهام المجلس المركزي وفي ظل هذه الظروف قررت الكوادر النقابية سحبه للقناعة بأنه سوف يسقط بالتصويت كغيره من الاقتراحات. وأثناء المداولات في أروقة المؤتمر بين النقابيين استدركت الأغلبية صحة الاقتراح وضرورة إلغاء هذه اللجنة وتم خلال دقائق توجيه المؤتمرين بالتصويت لصالح إلغاء اللجنة وإحالة كل المهام الواردة في اللائحة الخاصة باللجنة إلى صلاحيات المجلس المركزي.

اقتراح آخر بزيادة عدد اعضاء الأمانة العامة إلى 15 عضوا الذي أسقط على الفور بتصويت الأغلبية من غير مناقشته والأسباب كانت معروفة وهي عدم الإخلال بالتوازنات السياسية داخل الكتلة.

من ضمن الاقتراحات التي قدمت من قبل الكوادر النقابية وكان مصيره السقوط اقتراح كحل وسط بين الكتلتين فيما يتعلق بانتخاب الأمانة العامة، وهو كما قدم «كون مؤتمرنا هو مؤتمر تأسيسي ولإنجاحه فأن الاقتراح هو أن يتم انتخاب الأمانة العامة من المؤتمر التأسيسي لهذه الدورة فقط على أن يتم تزكية أعضاء المجلس المركزي من قبل المؤتمر ويمنح صلاحيات المؤتمر ومنها محاسبة الأمانة العامة وحجب الثقة إن لزم الأمر».

لقد كان مصير هذا الاقتراح كبقية الاقتراحات التي قدمت من خارج الكتلة المهيمنة وهو السقوط ولكن المفارقة أن جميع الأيدي في باديء الأمر رفعت لصالح الاقتراح ولم يمض وقت قصير حتى تم التلويح بالأوراق الصفراء من قبل أقطاب الكتلة كإشارة للمندوبين بإسقاط المقترح وفعلا تم ذلك وفي أقل من دقيقة بنزول الأيدي مما يدل على أن الإرادة الحرة للمندوبين كانت غائبة والإملاءات كانت حاضرة.

لو أن الاقتراح نجح لضمنّا على الأقل وكأضعف الإيمان

أن نخرج من المؤتمر بهيئتين تملك صلاحياته وهما الأمانة العامة والمجلس المركزي وتجاوزنا مبدأ التعيين وأن يبدأ الاتحاد بممارسة مهامة بكامل هيئاته على غير ما هو حادث الآن حيث يعمل الاتحاد بهيئة واحدة وهي الأمانة العامة.

أثناء أعمال المؤتمر التأسيسي صرح لنا بعض النقابيين المحسوبين على الكتلة أثناء انعقاد جلسات المؤتمر أنهم يتفقون معنا في صحة مواقفنا وأطروحاتنا التي أعلناها من خلال مقتراحاتنا ولكنهم لم يكونوا قادرين على اتخاذ موقفا مخالفا لتوجهات الكتلة!! وهو ما يكشف أن قرارات المؤتمر التأسيسي لم تتخذ بإرادة المندوبين الحرة ومن منطلق القناعة وإنما من إملاءات خارجية أثرت على كل مجريات المؤتمر وهو جوهر تحفظاتنا عليها والتي أبديناها لرموز هذه الكتلة في حينه.

ظروف تشكيل تجمع القابيين الديمقراطيين

وخلال انعقاد المؤتمر كانت الكوادر النقابية المستقلة تتحاور مع أعضاء الكتلة المهيمنة على أعمال المؤتمر تعمل جاهدة للوصول إلى تفاهمات حول بعض مواد النظام الأساسي، وكانت تعقد اجتماعاتها أثناء فترات الاستراحة لتدارس ما يمكن عمله في المؤتمر لوقف بعض القرارات التي قد تؤدي إلى نتائج سلبية فيما لو تم اتخاذها، ولكن دون جدوى فالأمور قد حسمت من قبل الكتلة في اتجاه المضي قدما لما تم رسمه للمؤتمر التأسيسي وشكل الاتحاد القادم، وهو ما خلق شعور بخيبة الأمل والاحباط كان يدفع أكثر فأكثر في اتجاه المواجهة والتصعيد، وخرجت بعض الأصوات التي بدأت تنادي بالانفصال عن هذا الاتحاد والبدء العمل في تأسيس اتحادا آخرا وعدم الانصياع لهذه الكتلة وتوجهاتها.

لقد كان الأمر في غاية التعقيد والسؤال الذي طرح نفسه وبرز على السطح هو ما العمل؟ واستمر هذا الحال إلى ما بعد انتهاء أعمال المؤتمر وقيام الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين، حيث تكثفت اجتماعات الكوادر النقابية وتواصلت بشكل يومي لتدارس ما يمكن القيام به، وفي هذه الأثناء بدأت الأصوات المنادية بالانفصال تتزايدت وأصبحت أكثر حدية.

استمر هذا الحال إلى مدة ثلاثة أسابيع كانت خلالها الكوادر النقابية تجتمع بشكل مكثف وبشكل يومي يتداولون فيما بينهم مختلف السيناريوهات المحتمل اتخاذها، وبدأت تتبلور فكرة تشكيل كتلة نقابية تضم كوادر نقابية مستقلة تعمل في إطار الاتحاد العام ولجانه المختلفة تراقب مساره وتنتقده إذا ما كان خاطئا وتطرح رؤاها في مختلف جوانب العمل النقابي. هذا ما تم في اجتماع بتاريخ 5 فبراير 2004م ضم مختلف الكوادر النقابية التي توحدت إرادتهم في سبيل العمل النقابي الجاد والمخلص للقضايا العمالية، وجاء في الإعلان عن قيام تجمع النقابيين الديمقراطيين:

«نعلن نحن النقابيون الديمقراطيون فى هذا اليوم الموافق (5 فبراير 2004م) قيام هذا التجمع الذى يشكل اطارا عاما لجميع المؤمنين بحرية العمل النقابى بعيدا عن انتماءاتهم الفكرية او السياسية او الطائفية او الاثنية ليكون هذا التجمع لجميع الذين يناضلون من اجل الحقوق العمالية والنقابية وصيانتها من اية تجاوزارت او تدخلات، بما يعزز ويرسخ استقلالية القرار النقابى..

إن تجمع النقابيين الديمقراطيين يرفض المبدأ الذى يسعى لتحويل النقابات العمالية الى مجرد جماعات منفذة لأوامر وتعليمات او توجيهات سياسية او طائفية او فئوية، مما يتسبب في جمود أداء وفعل القيادات النقابية، وتبعدها عن المساهمة الفعلية في الحياة النقابية، وتؤدي بدورها الى سيطرة النزعة الفردية في العمل النقابى، ويحل التسلط محل الاقناع، ويجعل الاصلاح في بنية التنظيم النقابي مستحيلا، الامر الذى يحتم على تجمع النقابيين الديمقراطيين العمل لتأكيد وتعزيز الوعى بالحقوق النقابية والمعاشية للعمال وبأهمية الحياة الديمقراطية فى مؤسسات العمل النقابى ..

ان التاريخ النضالى لحركتنا النقابية يجعلنا نحن النقابيين الديمقراطيين ندرك أن جميع المقولات والشعارات حول استقلالية وحرية التنظيم النقابى لن تتحقق ما لم يتصدى العمال لتلك التجاوزات التى قد تحصل بسبب غياب الآليات والهياكل الدستورية التى تعزز دور النقابات واستقلالية قرارها النقابى، وهى شعارات تتوقف على الصيغ التنظيمية للحياة النقابية الداخلية من خلال الاطر والآليات التى تاخذ بمبدأ إحترام الارادة العمالية المستقلة من خلال الفهم الصحيح لآليات العمل النقابى التى تستند على المبادئ الاساسية لحرية العمل النقابى بعيدا عن الهيمنة السياسية او تدخلاتها وإملاءاتها لفرض إرادتها على القرار النقابى.“

أصدر تجمع النقابيين الديمقراطيين بيانا توضيحيا لمواقفه ودوره في الحركة النقابية مؤكدا على أن قيام تجمع النقابيين الديمقراطيين جاء كضرورة موضوعية فرضتها ظروف العمل النقابي في البحرين التي حتمت وجود إطار يجمع العمال والنقابيين على اختلاف انتماءاتهم العقائدية والفكرية والدينية والطائفية دون تمييز توحدهم القضايا العمالية والهم النقابي والوطني، إطار يضع على عاتقه مهمة مراقبة المسار النقابي ودعمه بكل الطاقات سواء بتثبيت النهج الذي يخدم مصالح العمال أو بالنقد لإصلاح أي اعوجاج في المسار النقابي. إطار يرسخ مبدأ احترام الرأي والرأي الآخر وضمان حقوقه وحرية التعبير وعدم التهميش والإقصاء، ويؤكد على أن الاختلاف في العمل النقابي هو من مظاهر وجوده وتطوره ومن أسباب حيويته وتقدمه ونموه وتحسينه. وانطلاقا من ذلك فأن تجمع النقابيين الديمقراطيين كما أعلن في بيان تأسيسه سوف يستمر في التعبير عن موقفه الناقد والمعبر عن مصالح العمال ويعمل من أجل نشر الديمقراطية في ممارسات الحركة النقابية وفي مختلف هياكلها ومستوياتها ساعيا لبناء حركة نقابية مطلبيه حرة مستقلة موحدة ديمقراطية. كما يرفض التجمع المبدأ الذي يسعى لتحويل النقابات العمالية إلى واجهات منفذة لأوامر وتعليمات أو توجيهات سياسية أو طائفية أو فئوية ، مما يسبب جمود أداء وفعل القيادات النقابية لارتهان إرادتها بإملاءات خارجية بعيدة عن المصالح العمالية والحياة النقابية، ويعمل من أجل ترسيخ وحدة الحركة النقابية والتصدي لكل محاولات النيل منها ومحاولات تهميش دور النقابات والنقابيين خاصة نقابات القطاع الحكومي التي تعاني من عدم اعتراف أجهزة الدولة بها وعدم التعامل معها مما يحرم قطاع كبير من الطبقة العاملة من حقهم في الدفاع عن حقوقهم وتحسين ظروفهم.

وقد أعلن التجمع في بيان تأسيسه عن الأهداف التي يعمل من أجل تحقيقها وهي:

1. تعزيز الانتماء الوطني من خلال استقلالية القرار النقابي من كل التدخلات السياسية والهيمنة الطائفية والفئوية.
2. الإيمان بحرية الرأي والرأي الآخر الذي يعزز الوعي بالحقوق النقابية ويرسخ الممارسات الديمقراطية في الحركة النقابية لتأخذ دورها في تعزيز الإصلاحات الديمقراطية والحقوقية في ظل سيادة القانون.
3. العمل من أجل خلق حركة نقابية مطلبيه ترتبط بهموم العمال ومعبرة ومدافعة عن مصالحهم.
4. العمل على تطوير نظم وقواعد العمل النقابي بالآليات الديمقراطية عبر المؤسسات النقابية.
5. وضع المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والنقابية ذات الارتباط بهموم العمال المباشرة بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والاتحاد العام لنقابات عمال البحرين. «

جاء في تصريح صحفي لعضو المجلس التنسيقي للتجمع ورئيس نقابة العاملين في البريد جمال عتيق:

وإن «تجمع النقابيين الديمقراطيين ليس موجها ضد أحد ويعترف بآلية العمل النقابي في الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين وسيكون داعما لتوجهات الاتحاد وضمن هذا الالتزام».

وأضاف «إن العمل النقابي في البحرين يحتاج إلى الكثير من التحرك ووجود عدد من المؤسسات التي تدعم العمل النقابي من دون أن تمثل النقابات أو تلغي شرعية الاتحاد، مؤكدا ان الـ 47 نقابيا الذين اجتمعوا مساء أمس الأول وانتخبوا 10 أعضاء بالتزكية للمجلس التنسيقي للتجمع النقابي الجديد هم ممن عملوا في المؤتمر ومن الأعضاء المؤسسين ويتمتعون بعضوية الاتحاد».

وأكد عتيق ان هذه التجربة موجودة في مختلف دول العالم ولكن تحت مسميات مختلفة، وهي كتلة لديها مساهماتها وبعض تحفظاتها على بعض الأمور.

وقال عتيق: «لا ينبغي لأي أحد أن يقلق من هذا التشكيل، إذ إن التجمع يسعى إلى التعامل مع قضايا الحركة النقابية برؤية ناقدة مع أصحاب الشأن (أطراف الإنتاج الثلاثة)، مشددا على ان هذا التجمع ليس تجمع نقابات وإنما تجمع نقابيين». وأضاف إن «فكرة التجمع كانت موجودة قبل انعقاد المؤتمر وليست من نتاج أو نتائج المؤتمر». ويتقدم تعزيز الانتماء الوطني من خلال استقلالية القرار النقابي أهم اهداف التجمع والإيمان بحرية الرأي والرأي الآخر الذي يعزز الوعي بالحقوق النقابية ويرسخ الممارسات الديمقراطية في الحركة النقابية لتأخذ دورها في الاصلاحات الديمقراطية والحقوقية في ظل سيادة القانون (الوسط العدد 532 20 فبراير 2004م)

وقد عمل تجمع النقابيين الديمقراطيين، كما جاء في بيانه الأول، من خلال هياكل الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين مساندا له في كل تحركاته من أجل دعم النقابات العمالية وتقوية مواقعها دون تمييز بينها، وناقدا له في القرارات التي من الممكن أن تؤثر على العمل النقابي بشكل سلبي لا تخدم مصالح عمال البحرين، وفي هذا الخصوص سوف يأتي ذكر نشاطات التجمع وتأثيراتها في الحلقة القادمة.

أخطر أنواع الإرهاب

الإرهاب كلمة حديثة في اللغة العربية وهي كلمة مشتقة أقرها المجمع اللغوي وجذرها رهب بمعنى خاف، وكلمة إرهاب هي مصدر الفعل أرهب، أرهبه بمعنى خوفه، ولا يوجد في المعاجم العربية كلمات الإرهاب والإرهابي لأن تلك الكلمات حديثة الاستعمال، وقد ورد لفظ الرهبة ومشتقاته في القران الكريم بعدة معاني، منها الخشية وتقوى الله، وبمعنى الردع بالمفهوم العسكري.

جلال إبراهيم

والإرهابيون في المعجم الوسيط وصف يطلق على الذين يسلكون سبيل العنف والإرهاب لتحقيق أهدافهم السياسية، والإرهابي في المنجد، من يلجأ إلى الإرهاب لإقامة سلطته، كما وردت أيضا فيما يتعلق بالحكم الإرهابي أنه نوع من الحكم يقوم على الإرهاب والعنف تعمد إليه حكومات أو جماعات ثورية، ويعود استعمال اصل كلمة الإرهاب كمصطلح إلى فترة الثورة الفرنسية، وترتبط بما يسمى بحكم الإرهاب.

ويعرف القانون الجنائي الدولي الإرهاب بأنه تلك الأفعال العنيفة التي تهدف إلى خلق أجواء من الخوف، ويكون موجهاً ضد أتباع فرق دينية وأخرى سياسية، أو هدف أيديولوجي، وفيه استهداف متعمد أو تجاهل سلامة غير المدنيين. وفي تعريف آخر إن الإرهاب هو عمل عنفوي يستهدف ارضاخ الجماعة لآرائه وفرض معادلة مغايرة بمنطق القوة، من خلال تجذير الخوف وزرع القلق في محيطه. ويكون الإرهاب وسيلة يستخدمها الأفراد والجماعات ضد الحكومات، ويمكن أن تستخدمها وترعاها حكومات ضد مجموعات معينة. ولكن بسبب التعقيدات السياسية والدينية فقد أصبح مفهوم هذه العبارة غامضاً أحيانا ومختلف عليه في أحيان أخرى.

خلال السنوات الأخيرة ازدادت العمليات الإرهابية في جميع أنحاء العالم وإن كانت موجودة منذ القدم بل ومنذ ما قبل التاريخ إلا أنها لم تكن على هذا النحو من الضراوة والخطر الذي أصبح يهدد العالم بأسره إلا انه يصعب تحديد الجذور الحقيقية للإرهاب أو بداية الإرهاب والعمليات الإرهابية بشكل عام. فهناك من يرى أن العمل الإرهابي يعود إلى ثقافة الإنسان بحب السيطرة وزجر الناس وتخويفهم بغية الحصول على مبتغاه بشكل يتعارض مع المفاهيم الاجتماعية الثابتة.

ارتبط الإرهاب في العصور القديمة بالحكم المطلق فكان الحكام يجمعون بأيديهم كل السلطات ويقومون بتشكيل محاكم خاصة لمعاقبة الذين يخلون بالولاء لهم، حيث كان العقاب بمنتهى القسوة والعنف والإرهاب. وتطور مفهوم الإرهاب السياسي في العصور الوسطى نتيجة تطور المجتمعات وظهور الإقطاع وارتباط الأفراد بالسادة الإقطاعيين بروابط التبعية والخضوع ومحاولة السادة الإقطاعيين توطيد نفوذهم، وكذلك محاولة الملك أو الإمبراطور الاستئثار بالسلطة والانفراد بها، وما محاكم التفتيش التي نشأت للمعاقبة على جرائم الكفر والإلحاد في هذه العصور إلا أحد أساليب هذه الأعمال الإرهابية.

بينما تشير الأدلة أن بداية عصر الإرهاب الحديث كانت بالغرب وبالتحديد مع بداية الثورات الأوروبية وبالأخص مجريات الثورة الفرنسية وما نتج عنها من مذابح دامية حيث أطلق على تلك الفترة لقب حكم الإرهاب ومن هنا اشتقت كلمة الإرهاب بالإنجليزية والفرنسية حيث أن حصيلة الثورة الفرنسية وحدها كانت قطع راس (140) ألف شخص بالمقصلة وسجن (300) ألف آخرين، وقد اغتيل نتيجة ذلك كله العديد من ملوك وقادة أوروبا وقادة طبقاتها الحاكمة.

توجد أسباب عديدة للإرهاب، تنقسم إلى أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية. من الأسباب السياسية: الاحتلال الأجنبي، التمييز العنصري، استخدام القوة ضد الدول الضعيفة، ممارسة القمع والعنف والتهجير أو للسيطرة على شعب معين. أما الأسباب الاقتصادية فتكمن في الاستغلال الأجنبي للموارد الطبيعية للدول النامية، وفي التفاوت الطبقي الحاد، وفي عدم التوازن في النظام الاقتصادي العالمي. وأخيرا الأسباب الاجتماعية التي تتمثل في انتهاك حقوق الإنسان، ومن الجوع والحرمان والبؤس والجهل، ومن تجاهل معاناة شعب ما تعرض للإضطهاد.

وفي الحديث عن أنواع الإرهاب فهي متعددة وتختلف من حيث الأسلوب والأهداف ويمكن تصنيف الإرهاب إلى الأنواع الرئيسية التالية:

إرهاب الأفراد: ويبتدأ في السطو المسلح، وقطع الطريق وأعمال الثأر والانتقام للشرف، والاختطاف من اجل الفدية أو التهديد به، والابتزاز وما إلى ذلك من الأعمال التي يقوم بها أفراد معنيون منحرفون، سواء كانوا منضوين تحت مظلة عصابة صغيرة أو يقومون بها وحدهم، ومن إرهاب الأفراد أيضا الإرهاب ضد نظام قائم بهدف الإطاحة به وإحلال نظام آخر محله، وينتهي هذا النوع من الإرهاب إما بقيام النظام البديل، أو بانتصار النظام القائم على معارضيه.

الإرهاب المؤسسي: ويتمثل في غياب القوانين والأنظمة التي تحمي العاملين من العقاب، كالفصل التعسفي، أو النقل إلى مكان بعيد، أو الحرمان من الترقية، أو الزيادة السنوية، أو حقوق نهاية الخدمة، من تقاعد مكافأة، فيتحول الموظفون العاملون إلى عبيد، وتسود سطوة صاحب المؤسسة أو مديرها، سواء كان على صواب أو خطأ، ولا يكون للعاملين فيها رأي، وإنما يكونون أدوات تنفيذية جسدية فقط، ويصير التزييف والنفاق وسائل مشروعة، بل مستحبة، ويحل الخوف والقلق على المصير ويعيش العاملون في رعب مستمر وتوتر دائم.

إرهاب الجماعات المنظمة (المافيا): تعمل وفق تخطيط مبرمج هادف، ويقوم على تسييرها مجموعات من المتطرفين فكريا وتدعمهم مؤسسات رأسمالية وعسكرية وقانونية واقتصادية، وينتشر خطرها ليشمل مناحي الحياة كافة، ولهذا عدت المافيا دولة داخل الدولة، بسبب قوة تأثيرها، واستغلالها للعالم بالعمل السري لتنفيذ مخططاتها، مستعملة المخدرات والجنس، والإغراء والتهديد والقتل وكل الوسائل سبيلاً للوصول إلى غايتها، وأعمال المافيا كلها تدخل في دائرة الإرهاب والعنف، لأنها تعد الإنسان سلعة، وكما لا قيمة له مطلقا إلا بقدر الفائدة المادية التي تجنى من ورائه.

إرهاب الدولة: هي أعمال الإرهاب التي تقوم بها الدولة ضد شعبها أو أهداف أجنبية. أو وصف انتشار أعمال العنف من جانب دولة ما ضد شعبها. ولإرهاب الدول تاريخ طويل. على سبيل المثال، كتب أرسطو بأن الإرهاب استخدم من قبل

الطاغية ضد رعاياه. وتتحول الدولة إلى عصابة إرهابية خطيرة عندما يحكمها دكتاتور يتفنن في تعذيب وسفك دماء شعبه. مثلا أثار صدام حسين نزاعات عدة عندما كان رئيساً للعراق، وارتكب جرائم إبادة جماعية في حق الأكراد والأشوريين ومجموعات عرقية أخرى تمردت على حكمه، كما خاض حربين ضد كل من إيران والكويت، متسبباً في مقتل ما يقرب من اثنين مليون شخص. وما قام به نظام الفصل العنصري(الأبارتهايد) في جنوب أفريقيا(1948–1990) من جرائم كبرى في حق السود بحتقارهم وظلمهم وفصلهم عن البيض ومن ثم تعذيبهم وتهجيرهم وقتل الآلاف منهم.

الإرهاب الدولي: وهو أفدح أنواع الإرهاب وأعمه خطرا لأنه يشمل الكون بأسره شعوبا وحكومات، ويتمثل هذا الإرهاب في محاولة فرض الذات على الآخرين بالإكراه أو الإغراء، والإرهاب الدولي هو أفعال الإرهاب المرتكبة من قبل الدول بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ويكون إرهاب الدول مباشرا عندما تقوم القوات المسلحة النظامية لدولة من الدول بشن هجوم أو هجمات على دولة أو دول أخرى أو ممتلكاتها، من اجل تحقيق أهداف سياسية معينة ومن أمثلة ذلك: الغارة الإسرائيلية على المفاعل النووي العراقي 1981، وعملية عناقيد الغضب الإسرائيلية في عام 1996، وهي المجزرة الوحشية التي نفذتها إسرائيل في جنوب لبنان وذبحت فيها مئات المدنيين العزل في قانا ودمرت فيها نسبة كبيرة من بنية جنوب لبنان الأساسية واعتدت فيها على مقر قوات الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة عندما لجأ إليه الأهالي المذعورون.

رغم مخاطر الارهاب الفردي ومآسيه وقصصه المخيفة، ألا أنه يزداد عند إرهاب الجماعات وحشية وكارثية، خصوصا عندما تلقى الدعم من دول تمدها بالبشر والمال والسلاح كداعش التي تخترق حدود الدول من أجل تحقيق أهداف سياسية واقتصادية واستراتيجية(مريضة) لصالح دول صغرى وكبرى في العالم، وأكثر من يدفع ثمن هذا الإرهاب المتوحش الشعبان العراقي والسوري.

أما إرهاب الحكومات ضد شعبها فيكتوي من ناره العشرات من الشعوب في القرن الواحد والعشرين، ويعد الشرق الأوسط أكثر مناطق العالم التي تعرف مثل هذا النوع من الإرهاب.

ولا شك أن أخطر أنواع الإرهاب على الإطلاق هو الإرهاب الدولي الذي تنتهك فيه سيادة دولة ما فتصبح أرضها مستباحه وجيشها منحل وثرواتها منهوبه واقتصادها تابع وطوائفها وقومياتها متصارعه على السلطة. ومثال ذلك الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003م .

وإذا ما أردنا أن نبعد أو نقلل من أضرار الإرهاب في مجتمعاتنا العربية، فيبقى الحل الأمثل والأنجع هو في نشر ثقافة المحبة والمواطنة والتسامح والسلام في مؤسساتنا السياسية والاجتماعية والتعليمية. وفي التأكيد على العدالة الاجتماعية وتحجيم الفساد والتباين الطبقي بين مكونات الشعب الواحد. وفي نشر الحريات السياسية والدينية والفكرية واحترام حقوق الإنسان، وبالتالي الإنتقال إلى الدولة المدنية الديمقراطية التي هي حلم الشعوب العربية.

دوائـر الـوعـي

تركيبة الأمم حسب ايمانهم الحيزوي
2008

قاسم الحلال

حين يزحف علينا الجهل وتترجل أمامنا ثلة غير عابئة باستنارتنا وتقدمنا وإنجازاتنا التي تحققت بفضل عمل أفراد نخبنا، الذين أخذوا على عاتقهم إيجاد نهج يسمو بطبقتنا العاملة وجماهيرنا الكادحة، دافعين ثمن خيارهم بالتغرب والنفي في أصقاع العالم، متحملين ألم البعد عن الوطن متأبطين منهجاً يرسم آمال شعبهم، حيث عادوا، وأثبت المخلصون منهم أنهم باقون على عهدهم في الوقوف إلى جانب شعبهم، رغم أنهم يدركون أنهم قد يدفعون ثمن هذه التضحيات.

وهؤلاء من أخذوا بيدنا قبل رحيلهم إلى اتقان المنهج والعودة به، من هنا علينا ان نستقي من ثقافة بينة المصادر وعالية في دقائق الفهم والمعرفة، التي تستمد مداركها من الفكر (الماركسي اللينيني) الذي نعتمد عليه في مسيرتنا النضالية.

من الضرورة أن نحدد مسارنا كمناضلين ننتهج فكراً تقدمياً، متفهماً لعدم خلط الأوراق في طرح الرؤى والمفاهيم، فهناك الكثير من الإجابات التي بها نستطيع لو أكثرنا من الاطلاع والقراءة والتحاور مع الذات أن نذلل الكثير من الصعاب.

إننا ندرك تماماً أن طرق العنف والتشدد ونبذ الآخر وعدم وضع مراجعة الذات هي من أبرز الإعاقات بوجه تطور العمل ونضجه، وهو ما يشوه الحراك الوطني، ويطبعه بصبغة طائفية تحت يافطة حرية المعتقد سواء كان ذلك بوعي أو بدون وعي.

لو تأملنا في الشكل المرفق لوجدنا الدوائر المختلفة التي يمكن أن تشكل وعي الفرد، فنوع تفكيرك وسلوكك يتحدد بالدائرة التي تقف فيها، وكلما ضاقت هذه الدائرة ضاق التفكير، وأصبح موقفك ملتبسا، والعكس صحيح، فكلما انطلقنا نحو الدائرة الأرحب نكون أقرب إلى الفهم الصحيح.

ازدواجية السياسات الأمريكية من حقوق الانسان

في العام ٢٠٠٤ تلقيت دعوة لزيارة الولايات المتحدة في إطار برنامج قيادة للزائر الدولي من الشرق الأدنى وشمال افريقيا، وهو برنامج معد من قبل أكاديمية التنمية التعليمية وبرعاية مكتب الشئون التعليمية والثقافية بوزارة الخارجية الامريكية.
بدأ البرنامج في الاول من يونيو ٢٠٠٤ واستمر حتى الثامن عشر منه، وكان همنا آنذاك ان نتعرف على مختلف المؤسسات المدنية والرسمية لمعرفة ما يدور في هذه المؤسسات وطريقة التفكير والمعلومات التي يحصلون عليها، وماهي نظرتهم للعرب والمسلمين وما هو موقفهم من سياسة الإدارة الأمريكية، آنذاك، في حربها على العراق ودعمها الدائم لإسرائيل، وكانت الفرصة سانحة لطرح هذه الأسئلة والتساؤلات على أعلى المستويات كاللقاء الذي تم مع نائب وزير الخارجية آنذاك مايكل كوزاك، إضافة لمؤسسات اخرى قمنا بزيارتها.
كما سنحت لنا الفرصة في الاجتماع مع منظمات حكومية وغير حكومية، ومع نشطاء عاملين في مجال حقوق الانسان، إضافة إلى محامين وصحافيين وقضاة وكذلك باحثين يعملون في مجال زيادة الوعي بحقوق الانسان.

المحامي حميد الملا

وفي إطار البرنامج المذكور زرنا الجامعة الامريكية وكان لنا لقاء مع أساتذة عرب أمريكان وغيرهم من الأعراق الامريكية يتقدمهم د. عبدالعزيز سعيد، د. مبارك عِوَض، د. إدموند غريب، د.جو البرج، د. عائشة حيث اشتركوا معنا في نقاش لا يخلو من الطرافة بسبب انتقاداتهم الشديدة للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وموقفها المزدوج والمخاتل من حقوق الإنسان ومن دعمها للأنظمة الدكتاتورية على حساب الشعوب في ظل الحرب الباردة والموقف من الصراع في الشرق الأوسط وانحيازها الدائم لإسرائيل.

فالهيئة التدريسية المدعوة للقاء معنا بادرت بإعطاء لمحة عن السياسة الخارجية الأمريكية والدور الذي تلعبه في بلورة مفاهيم مزدوجة لحقوق الانسان، وكيف أن الإدارة الأمريكية سعت، كما ذكر د. جو البرج، إلى تسييس حقوق الانسان إثناء الصراع مع الإتحاد السوفيتي، وبدا ذلك واضحاً بعد انهيار المنظومة الاشتراكية والمعسكر الشرقي.

كما بدا ذلك واضحاً، أيضاً، من خلال علاقة الولايات المتحدة بالبلدان الأخرى بالسكوت عن الإنتهاكات التي تحدث فيها، وغض النظر عنها والدخول في صراع مع دول أخرى كالعراق وغيرها تحت شعار الدفاع عن حقوق الأنسان ونزع أسلحة الدمار الشامل، وبالتالي نجد أن الأحداث أظهرت بأن التزام الولايات المتحدة بحقوق الإنسان كان بلاغياً، بل أستخدم كسلاح انتقائي لردع الدول التي تختلف مع الهيمنة الامريكية.

فكثيرا ما أدت سياسة حكومة الولايات المتحدة إلى التضحية بحقوق الانسان من أجل مصالحها السياسية والإقتصادية والعسكرية، فخلال الحرب الباردة قتل عدد كبير من المدنيين العزل على أيدي قوات دربتها ومولتها وسلحتها او أشرفت عليها الولايات المتحدة بصورة سرية أو علنية وكما يحدث حاليا مع داعش وغيرها من المنظمات الإرهابية.

واستمرت كذلك في استخدام القانون الدولي والأمم المتحدة والمنظمات الدولية لتحقيق مآربها السياسية وكيف أن الادارة الأمريكية لا تأبه لتلك المنظمات بل لا تعيرها إهتماما وتدينها عندما ترى في ذلك تعارضاً مع مصالحها.

كما أوجز د. عبد العزيز سعيد البرنامج الخاص بحقوق الإنسان في الجامعة وعرج د. مبارك عِوَض على الحقوق الفردية التي حصل عليها المواطن الأمريكي بخلاف ما يحدث في بلداننا العربية، كما أن المعلومات متوفرة لهذا المواطن بشكل كبير لتساعده على تأسيس وتكوين قاعدة معرفية للمضي به قدما نحو عالم الإبداع والازدهار.

وعلى هذا الأساس توجد شبكات واسعة وعديدة ومتنوعة من نشطاء حقوق الانسان في الولايات المتحدة وهنالك العديد من المدافعين الذين كرسوا جل حياتهم لهذه المهمة ومن تلك المؤسسات ما هو قديم تأسس منذ مدة طويلة ومنها ما هو حديث العهد، والبعض منها ديني والآخر علماني وهي شبكات محلية أو على مستوى الولاية أو على مستوى البلاد بأسرها والكثير من هؤلاء النشطاء يعملون على تحسين الأحوال المعيشية للفئات المحرومة بينما يركز آخرون على تعزيز الحماية القانونية للذين يتعرضون للتمييز والانتهاكات.

كما أن كثيراً من المنظمات تعمل على حماية حقوق المرأة والأقليات العرقية والإثنية والجماعات الدينية والفقراء والمعوقين والأطفال والجانحين الأحداث والمهاجرين واللاجئين، وتقوم هذه المؤسسات بدور كبير وحيوي في ضمان الحقوق من خلال إقامة الدعاوى والدفاع عن تلك الحقوق إضافة لزيادة الوعي لدى المواطنين وافهامهم بحقوقهم ولمجمل قضايا حقوق الانسان.

في الثاني من يونيو كان هذا اللقاء الأهم مع السيد مايكل كوزاك النائب الرئيسي لمساعد وزير الخارجية، من حيث انه أرفع مسؤول نلتقي به، ومن حيث الموضوع المطروح المتعلق بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة وعلاقتها بحقوق الإنسان.

طرحنا علية عدة أمور تتعلق بالسياسة الأمريكية في مختلف البلدان وبالأخص الشرق الأوسط، خاصة في فلسطين والعراق ومعتقلي غوانتنامو والاتفاقيات الدولية التي لم تقم الولايات المتحدة بالتوقيع عليها. وذكرناه

بالمعايير المزدوجة للولايات المتحدة حول الحماية الدولية لحقوق الإنسان من خلال رفضها الاعتراف والاذعان لتحقيقات أجهزة الامم المتحدة وبتباطئها في الموافقة على المعايير الدولية لحقوق الإنسان وعدم مصادقتها على الإتفاقيات الدولية العديدة كاتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتجاهل بنود في الاتفاقيات والموقف من إنشاء محكمة الجزاء الدولية.

كما ذكرناه أيضا بكيفية تقويض الولايات المتحدة الأميركية للمعاهدات من خلال إضعاف قوتها بالتحفظات والتفسيرات التي توضع على هذه الاتفاقيات مما يُحد من الحماية التي توفرها، كما أن الولايات المتحدة قد أعلنت بأنها ستقوم بتطبيق العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب ولكن إلى الحد الذي تسمح به القوانين الوطنية، الأمر الذي يجعل مثل هذه الاتفاقيات غير ذات جدوى في مجال تعزيز حماية حقوق الانسان.

كما ان الولايات المتحدة قد تحفظت على المادتين (6،7) للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمتعلقة بالإعدام والمواد (1،3،16) من اتفاقية مناهضة التعذيب.

وكان اللقاء مع وزارة العدل، بالنسبة لنا نحن المحامين من اللقاءات الضرورية والمهمة لما للجانب الاختصاصي من أثر نحتاجه في عملنا القانوني، موضوع هذا اللقاء كان حول الحكومة الفيدرالية وحماية الحقوق المدنية، حيث قدمت لنا لمحة عامة عن بعض آليات النظام القانوني الأمريكي لحماية الحقوق المدنية وحقوق الانسان للمواطنين وكيف أن دائرة الحقوق المدنية بوزارة العدل تم تأسيسها بناءً على خشية الوزارة من عدم التبليغ عن حالات التمييز في الولايات المتحدة بسبب عدم معرفة المجني عليهم لحقوقهم أو خوفهم من تقديم شكوى للحكومة ولمواجهة ذلك أسست هذه الدائرة مجموعة من المواطنين من اجل مساعدة الآخرين من المهاجرين وغيرهم لمعرفة حقوقهم الشرعية.

ودور هذه الدائرة هو الكشف عن مواطن التمييز في مجالات التربية والتعليم والتوظيف والعمل والسكن والإقراض والخدمات العامة وسوء المعاملة من قبل الشرطة والجهات المختصة في تنفيذ القوانين.

كما ان هذه الدائرة تأخذ على عاتقها تطبيق القوانين التي تمنع التمييز بسبب العجز وتحمى حقوق الأشخاص الذين هم تحت رعاية بعض مؤسسات الدولة على الصعيد المحلى أو الولاية، كما ان لها دور في المحاكمات التي ترتكب بسبب العرق أو اللون او الموطن الأصلي للمجني عليه.

في الثالث من يونيو اخذنا الي مؤسسة السوق الحرة التابعة للمعهد الاسلامي، حيث استقبلنا من قبل السيد خالد صفوري عضو مجلس الادارة ليحدثنا عن "الجالية الإسلامية الأميركية والمشاركة السياسية"، والسيد صفوري هو بالمناسبة من أصول فلسطينية أخذته الحياة في الولايات المتحدة وانتماؤه للحزب الجمهوري عن علاقته بموطنه الأصلي ليدافع بكل قوة عن سياسات الإدارة الأميركية في السراء والضراء وكان وقع ذلك سيئا على الكثير من الوفود العربية للطريقة التي بدا فيها ملكياً أكثر من الملك.

تأسست هذه المؤسسة في العام 1988 وهي مؤسسة غير ربحية وأهدافها تتمثل في توفير فهم أفضل بين الجالية الإسلامية الأميركية والقيادة السياسية، وتوفير برنامج للترويج للمنظور الاسلامي حول قضايا محلية اجتماعية ومالية وزيادة مشاركة الجالية الاسلامية في العملية الانتخابية وتعريفهم بالقيم الأميركية التقليدية وصانعي القرار بالقيم والتعاليم الاسلامية التقليدية.

في الخامس من يونيو 2004 حطت بِنَا الطائرة في مطار جاكسون مسيسبي وللوهلة الأولى اتضَحت لنا الفروقات بين واشنطن وهذه الولاية من حيث التقدم في مختلف المجالات ليخال إليك بأنك في دولة اخرى.

فهذه المدينة سُميت على اسم الجنرال أندرو جاكسون الرئيس السابع للولايات المتحدة الأميركية وهي منطقة تجارية أسسها الفرنسيون وهي العاصمة لهذه الولاية وفي هذه المدينة تطورت الملاحة والصناعة والتعليم وأصبحَت مركزا هاما للسكك الحديدية.

وبرنامج جاكسون هو عبارة عن دراسة لحالة حركة حقوق الانسان والحقوق المدنية في الولايات المتحدة وتحديدا حركة الحقوق المدنية للأفارقة الأميركيين، حيث أن البرنامج في هذه الولاية يؤكد على دور المجموعات والمنظمات المختلفة في الترويج التاريخي والمعاصر للحقوق المدنية وحقوق الانسان من حيث ان البرنامج يشتمل على الأدوار التي تقوم بها الولاية والحكومة المحلية والنساء والمنظمات الدينية، والشركات، والمنظمات الشعبية في ضمان حماية الحقوق والفرص المتكافئة لمختلف الفئات.

كما إن البرنامج الدراسي في هذه الولاية سيوضح لنا أهمية حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة وفي إطار سياسات الحقوق المدنية وحقوق الانسان وكيف يمكَن لهذه السياسات ان تؤثر على السياسة الخارجية الأميركية العامة فيما يتعلق بمختلف القضايا التي تمس حقوق الانسان.

كان اللقاء الاول في هذه الولاية مع البرفيسور ايدل كنج وهو مناضل أبيض تعرض كثيرا للمضايقات والاعتقالات بسبب دوره البارز في حركة الحقوق المدنية والدفاع عن السود والملونين في الولايات المتحدة حيث اعطانا فكرة تاريخية عن نضال السود في محاربة الفصل العنصري والعبودية والفقر، وكيف انهم استطاعوا أن يقضوا على نظام الفصل العنصري في المداس وغيرها من خلال النضال السلمى والمطالبة المستمرة بالحقوق ومن خلال المحاكم وكيف أن للسود حاليا مشاكل عديدة في مجال التعليم والصحة والفقر والمخدرات وغيرها من المشاكل وأهمية التغلب عليها من خلال الحاجة إلى عمل شبكة دعم وطنية ودولية للتخلص من هذه المشاكل .

واللقاء الثاني في هذه الولاية مع رابطة النساء الناخبات، وهذه الرابطة لها رئيستان كان لنا لقاء مع إحداهن وهي السيدة Fran Labor التي شرحت لنا طريقة عمل منظمتهن من حيث أن النساء قد حصلن على حق التصويت في العام 1920 وينصب عملهن تثقيف الناخبين وذلك عن طريق تسجيلهم في الدوائر الانتخابية وإصدار الكتيبات والنشرات ومن خلال الانترنت، كما أن لهذه المنظمة دور في دعم النساء للترشح والعمل ومساواتها مع الرجل في مختلف الميادين وبالخصوص العمل على مساواة المرأة بالرجل في الاجور.

وهذه المنظمة تطوعية يبلغ عدد أعضاؤها حوالي 120 ألف عضو ويحصلون على الدعم من مختلف المؤسسات وهي ليست مرتبطة بأي من الأحزاب.

كما ان الدور الأساسي لهذه المنظمة هو ضمان الحقوق المدنية وحقوق الانسان للمرأة وحشد وتمكين النساء عن طريق تشجيعهن على الانخراط في السياسات المحلية والتصويت.

ثم التقينا بالسيدة Benita Burt مديرة رابطة جاكسون المدنية وهذه المنظمة غير تطوعية تحصل على الدعم والتمويل من الحكومة الفيدرالية من خلال قيامها بالترويج للبرامج التي تساعد السود في الحصول على المسكن وعمل برمج للشباب الذين ليس لديهم مهارات أو وظائف، وكيفية التعامل مع المشاكل الصحية التي تواجه السود.

وهي رابطة من مجموع 114 رابطة في مختلف الولايات المتحدة وقد بدأت العمل منذ العام 1910 عندما هاجر السود للمناطق الصناعية في الولايات المتحدة وبروز المشاكل العديدة لهم اثناء هذه الهجرة.

ومن أهم اللقاءات التي حصلت كانت مع النائب فريزر وهو من السود المناضلين والمسؤول الأول عن إعداد الموازنة الخاصة بالولاية والذي قام باطلاعنا على تجربتهم في الحصول على الحقوق من خلال النضال السلمي وكيف أن سياسة الفصل العنصري كانت تُمارس حتى العام 1954 حتى استطاعوا ومن خلال المحاكم أن يحصلوا على أحكام تمنع التمييز في المدارس والمرافق الاخرى.

كما شرح لنا الدور الذي قاموا به في تعديل دستور 1890 والـذي بموجبه منع السود من المشاركة في الانتخابات بسبب العراقيل العديدة التي وضعت لهم للترشح كعدم تمكنهم من القراءة والكتابة، إضافة لعدم إمكانياتهم في الحصول على الأموال اللازمة لدعم حملاتهم الانتخابية وبالتالي حتى العام 1967 لم يترشح أي من السود في برلمان الولاية بسبب سياسات الحكومة الفيدرالية والحكومة المحلية للولاية والمظاهر غير العادية التي تعرض لها السود من حيث الرعاية الصحية والتعليم والبيئة الاجتماعية مما ساعد على الارتفاع الاستثنائي في معدلات الوفيات بينهم .

بخلاف ما حدث من تطور ففي الولاية اليوم 11عضواً اسود من أصل 52 في مجلس الشيوخ و37 عضوا في مجلس النواب من أصل 122 عضو.

كما شرح لنا الدور الذي قاموا به في التقدم بمشاريع قوانين للمصادقة على التعديل في الدستور في العام 1994 في حظر العبودية، وإصدار تشريع باعتبار يوم ميلاد لوثر كينج كيوم اجازة رسمية .

كما قاموا بدور كبير في إصدار قوانين تحضر الفصل العنصري في المدارس وإلزامية التعليم وتحويل المدارس بشكل متساو، والضغط على المشرعين الفيدراليين في إصدار قوانين لمصلحة السود وحذف القوانين التي تضمن للبيض معاملة مختلفة.

شبحها ما زال يطارد الرأسمالية

الماركسية بين الأمس واليوم – ٤

تشارلز داروين Charles Darwin، الذي كان مادي فطري، شَرَحَ تطور الأنواع كنتيجة لتأثيرات البيئة الطبيعية. وشَرَحَ كارل ماركس تطور الكائن البشري من تطور البيئة "الصناعية" التي نُسميها المجتمع. والفرق يقع من ناحية في الصفة المُعقدة جداً للمجتمع البشري مُقارنةً بالبساطة النسبية للطبيعة، ومن ناحية ثانية في التغير المُتسارع لسير المجتمع مُقارنةً للسير البطيء غير العادي الذي بواسِطتهِ يكشف الانتخاب الطبيعي عن التطور.

ترجمة:
غريب عوض

بقلم: ألان وودز Alan Woods

وعلى أساس العلاقات الاجتماعية للإنتاج – بعبارة أُخرى، العلاقات بين الطبقات الاجتماعية – يظهر هناك أشكال قانونية وسياسية مُعقدة بإنعكاساتها الأيديولوجية والثقافية والدينية المُتشعبة إن هذا البناء الكبير من الأشكال والأفكار أحياناً يُشارُ إليهِ بالبناء الاجتماعي العُلوي. بالرغم من أنهُ يرتكز دائماً على قواعد اقتصادية، إلا أنهُ يرتفع فوق القاعدة الاقتصادية ويتفاعل فوقها، أحياناً بأسلوب حاسم.

إن هذهِ العلاقة الجدلية بين القاعدة والبناء العُلوي مُعقدة جداً وليست واضحة دائماً. ولكن في التحليل النهائي، تُصبح القاعدة الاقتصادية دائماً القوة الحاسمة.

إن علاقات المِلكية هي ببساطة التعبير القانوني للعلاقات بين الطبقات. في البداية، تُساهم هذهِ العلاقات – بمعية تعبيرها القانوني والسياسي – في تطوير قوى الانتاج. ولكن تطور قوى الانتاج يميل إلى العمل ضد القيود التي تُمَثِلُها علاقات المِلكية القائمة. وتُصبح الأخيرة عائق لتطور الانتاج. وعند هذهِ النقطة ندخل في فترة ثورية.

يرى المثاليون الوعي البشري على أنهُ المنبع الرئيسي لجميع أفعال الإنسان، القوة المُحركة للتاريخ. ولكن التاريخ كُلهُ يُثبت العكس.

إن الوعي البشرى بصفة عامة ليس تقدمياً ولا ثوري. فهو بطيئ التفاعل مع الظروف ومُحافظ جداً. اغلب الناس لا تُحب التغيير، وأقلها التغيير الثوري. إن هذا الخوف الدفين من التغيير مُتجذرٌ في اللاوعي الجمعي. إنهُ جزء من آلية دفاع التي تعود أصولها إلى الماضي البعيد للنوع البشري.

وكقانون عام، نستطيع القول، أن المجتمع لم يُقرر قط أن يأخذ خطوة إلى الأمام إلا إذا كان مُضطراً أن يفعل ذلك تحت ضغط الضرورة القُصوى.

طالما أنهُ من المُمكن أن يتخبط الإنسان في الحياة مستعيناً بهدي الأفكار القديمة، مُتكيفاً معها على نحو غير محسوس إلى واقع يتغير ببطء، سوف يستمر الرجال والنساء لفترة طويلة التحرك مع الأساليب والطُرق المُستهلَكة. ومثل قوة القصور الذاتي في علم الميكانيكا تُشكل التقاليد والعادات والروتين عبءً ثقيلاً جداً على الوعي البشري، والذي معناه أن الأفكار تتخلف دائماً عن الأحداث. ولكي نتغلب على هذا القصور الذاتي نحتاج إلى ضربات مطرقة للأحداث العظيمة لتُجبر الناس على مُسائلة المجتمع القائم، أفكارهِ وقيمهِ.

إن كل ما تُبَيِّنُهُ الثورة هو حقيقة أن التناقُضات الاجتماعية التي أنشأها الصراع بين التطور الاقتصادي والبُنية القائمة للمجتمع، أصبحت لا تُطاق. إن هذا التناقض المركزي لا يمكن حلهُ إلا بالتخلُص من النظام الحالي وإحلال علاقات اجتماعية جديدة بديلة لهُ تجعل القاعدة الاقتصادية تنسجم مع البناء العُلوي.

في الثورة تُعاني القواعد الاقتصادية للمجتمع من التحول الراديكالي. ثم يتعرض البناء القانوني والسياسي إلى تغيير جذري. وفي كُل حالة، إن علاقات الإنتاج العُليا الجديدة قد اكتمل نموها في رحم المجتمع القديم، وتُشكل حاجة مُلِحة للتحول إلى نظام اجتماعي جديد.

المادية التاريخية

تُحلل الماركسية المنابع الرئيسة الكامنة والموجودة وراء تطور المجتمع البشري، من المجتمعات القَبَلية المُبكرة إلى يومنا هذا. وتُسمى الطريقة التي من خلالها تَقتَفي الماركسية أثر هذا الطريق المُتَعَرج التَصوّر المادي للتاريخ. إن هذهِ الطريقة العلمية تُمَكِنُنا من فهم التاريخ، ليس كَسلسلة من الحوادث غير المُترابطة وغير المُتَوَقعَة، وإنما بالأحرى كجزء من صيرورة مُترابطة ومفهومة بوضوح.

إنهُ سلسلة من الأفعال وردود الأفعال تُغطي السياسة والاقتصاد وكامل طيف التطور الاجتماعي. إن شرح العلاقة الجدلية المُعقدة بين جميع هذهِ الظواهر هي مُهمة المادية التاريخية.

كَتَبَ المؤرخ الإنجليزي الكبير إدوارد جيبون Edward Gibbon، مؤلف كتاب (اضمحلال الامبراطورية الرومانية وسقوطها)، أن التاريخ "ما هو إلا مُسجل لجرائم وحماقات وسوء حظوظ البَشَر."

(جيبون، اضمحلال الامبراطورية الرومانية وسقوطها، المُجلد الأول، صفحة 69). جوهرياً، إن آخر تفسير للتاريخ ما قبل الحداثة لم يتقدم خطوة واحدة مُنذُ ذلك الحين. يُنظر إلى التاريخ بإعتباره سِلسِلة من "الروايات" غير المُترابطة دون ارتباط عضوي ودون معنى عميق أو منطق. لا نستطيع القول أن هذا النظام الاقتصادي الاجتماعي أفضل من ذاك أو أسوء مِنه، ولهذا لا يمكن أن يكون هناك حالة تقدُم أو تَخَلُف.

ويبدو التاريخ هُنا وكأنهُ سِلسِلة من الأحداث أو الحوادث العشوائية التي لا معنى لها بالضرورة. فهو لا تحكمهُ قوانين نستطيع فهمها.

ولهذا فإن محاولة فهم التاريخ ستكون عملٌ لا طائل من وراؤه. والشيء المُغاير لهذا الموضوع، هي الفكرة، المُنتشرة الآن بين بعض الدوائر الأكاديمية، بأنهُ ليس هناك شيء يُسمى شكلٌ أعلى أو أدنى في عملية التطور الاجتماعي والثقافي. وهم يزعمون أنهُ ليس هناك شيء يُسمى الإرتقاء، والذي يعتبرونهُ فكرة قديمة من مُخلفات القرن التاسع عشر، حينما نشرها ليبراليو الحقبة الفيكتورية والاشتراكيون الفابيون – وكارل ماركس.

إن هذا النكران للإرتقاء في التاريخ هو مِيزة سياكيولوجية البرجوازية في طور اضمحلال الرأسمالية.

إنهُ انعكاس أمين لحقيقة أنهُ في ظل الرأسمالية وصل التقدم فعلاً إلى حُدودهِ القُصوى ويُهَدِد بالتراجُع. ومن الطبيعي جداً، أن تكون البرجوازية ومَن يُمَثلُها من المُثقفين غير راغبين بقبول هذه الحقيقية. بالإضافة إلى أنهم عضوياً غير قادرين على استيعابها.

وقال لينين مَرَة، إن الإنسان الواقف فوق طرف الجبل إنسان غير عاقل. غير أنهم غير مُدركين الوضع الحقيقي إلا قليلاً، وهم يحاولون العثور على نوع من التبرير لمأزق نظامهم عن طريق إنكار إمكانية الإرتقاء برُمَتِها.

وقد غاصت هذه الفكرة عميقاً في الوعي حتى إنها انتقلت إلى داخل حيّز عملية التطور غير البشري. وحتى مُفكرٌ لامع مثل ستيفن جي غولد Stephen Jay Gould، الذي غيّرت نظريتهُ الديلكتيكية (التوازن النُقطي) الطريقة التي يُنظَر من خِلالها إلى عملية التطوّر، قال أنهُ من الخطأ الحديثُ عن الإرتقاء من الأدنى إلى الأعلى في عملية التطور، حتى أنهُ لا بُد أن نضع الجراثيم في نفس مستوى الكائنات البشرية. هذا صحيح من ناحية، بأن جميع الكائنات الحية تُنسَب إلى بعضها البعض (وقد أثبتت بشكل حاسم مجموعة العوامل الوراثية البشرية صحة هذا). إن النوع البشري ليس خلقٌ الله الخاص، وإنما هو نتاج لعملية التطوّر. وليس صحيحاً أيضاً النظر إلى عملية التطور، النشوء والارتقاء كنوع من التصميم العظيم، الذي كان هَدَفهُ خلق كائنات على شاكلتُنا. ومع ذلك، فإن رفض فكرة خاطئة لا يعني بالضرورة الذهاب إلى النقيض، مما يُفضي إلى أخطاء جديدة.

إنها ليست مسألة القبول بخطة ما مُقدَرَة سلفاً إما إنها مُرتَبطة بتدخل إلهي أو بنَهاية ما، ولكن من الواضح أن قوانين عملية التطور المُتأصِلة في الطبيعة لا تُحدد في الحقيقة التطوّر من أشكال بسيطة من الحياة إلى أشكال أكثر تعقيداً. إن الاشكال المُبكِرة للحياة تتضمن الآن فيما بينها جنين جميع التطورات المُستقبلية.

من المُمكن شرح تطور العينين والأرجُل وأعضاء أُخرى دون الإلتجاء إلى أى خِطة مُقدَرَة سلفاً. في مَرحلة مُعيّنة نحصل على تطور نظام الأعصاب المركزي والدماغ. وأخيراً مع الإنسان العاقل نَصِلُ إلى الوعي البشري. وتُصبح المادة واعية بذاتها.

لَم يعُد هناك ثورة مُهمة إلى الآن مُنذُ تطوّر المادة العضوية (الحياة) من المادة غير العضوية.

وإرضاءً لناقدينا ربما علينا أن نُضيف العِبارة من وجهة نظرنا نَحنُ.

إن كانوا قادرين على طرح وجهة نظر تَخُصُهم، ففي أغلب الضن إن التشكيك في مسألة الجراثيم من المُحتمل أن يُثير اعتراضات خطيرة. ولكننا بشر لا بُد أننا بالضرورة نرى الأشياء من خلال عيون البشر. ونَحنُ نؤكد فعلاً بأن عملية التطور لا تُمثل في الحقيقة تطوّر أشكال الحياة البسيطة إلى أشكال أكثر تنوع وتعقيد – بعبارة أُخرى الارتقاء من الأشكال الأدنى للحياة إلى الأَشكال الأعلى للحياة. إن الاعتراض على مثل هذه الصياغة يبدو أنهُ لا معنى لهُ، وغَير علمي وإنما مُجرد إعتراض مدرسي. وعندما نقول هذا، لا شك أننا ليس قصدنا إهانة الجراثيم، والتي هي في النهاية وجودها أطول من وجودنا بكثير، وإذا لم يتم التخلص من النظام الرأسمالي، فربما هو من يضحك في النهاية.

القوة المُحَركة للتاريخ

في نَقده للإقتصاد السياسي يُوضح ماركس العلاقة بين قوى الإنتاج و "البناء العُلوي" على النحو التالي:

"في الإنتاج الاجتماعي الذي يقوم به الإنسان يدخل في علاقات مُحدد ضرورية خارجة عن إرادته؛ وعلاقات الإنتاج هذه تستجيب لمرحلة مُحددة لتطوّر قوى الانتاج المادي لديه ... إن اسلوب الانتاج في الحياة المادية يُحدد الصفة العامة لصيرورة الحياة الاجتماعية والسياسية والروحية.

ليس وعي الإنسان هو الذي يُحدد وجوده، وإنما على العكس من ذلك، الوجود الاجتماعي للإنسان هو الذي يُحدد وعيه."

وحيثُ أن ماركس وأنجلز بذلا جهوداً جبارة ليوضحا، أن المُشاركين في التاريخ قد لا يكونوا على وعي دائماً بالمُحَفزات التي تُحرِكُهُم، فهُم يحاولون تعقل تلك المُحَفزات بطريقة أو بأُخرى، ولكن تلك المُحَفزات موجودة ولها أُسُسُها في العالم الواقعي.

تماماً مثلَ ما يَشرح تشارلز داروين إن الأنواع ليست ثابتة وأن لها ماضي وحاضر ومستقبل، تتغير وترتقي، وكذلك يَشرَح ماركس وأنجلز بأن نظام اجتماعي مُعيّن ليس ثابت إلى الأبد. ذلك هو وهم كلُ حَقبة من الزمن. يعتقد كل نظام اجتماعي بأنهُ يُمَثّل الشكل الوحيد المُمكن لوجود الكائنات البشرية، إنها أعرافهُ ودينهُ وأخلاقهُ، وهذه أخر الكلمات التي يمكن أن تُقال.

ذلك ما آمَنَ به بحماس آكلة لحوم البشر والكُهان المصريون القُدَماء وماري أنطوانيت والقيصر نِكولوس. وذلك أيضاً ما ترغب البرجوازية والمُدافعين عن الدين لديها أن يُظهروه لنا عندما يُطمئنوننا، دون أدنى أساس، بأن ما يُسمى نظام "السوق الحُرة" هو النظام الوحيد المُمكن – ولكن مع الأسف بَدَأ يتداعى.

والآن بشكل عام تم قبول فكرة "التطوّر" على الأقل من قِبَل الأشخاص المُثقفين. وأفكار داروين، التي كانت ثورية في عَصرهِ أصبحت مقبولة الآن وكأنها قضية مُسَلَم بها تقريباً. إلا إن التطوّر يُفهَم عموماً كصيرورة بطيئة تدريجية دون إعاقات أو فَوَرَانات عنيفة. في السياسة كثيراً ما يُستخدم هذا النوع من المُحاجات كمُبَرر للإصلاح. وتتأسس على سؤ فهم، لسؤ الحظ.

إن الآلية الحقيقية للتَطوّر تبقى حتى اليوم كِتاباً مختومٌ بسبعة أختام. وهذا ليس أمرٌ مُفاجئاً بتلك الدرجة حيثُ أن داروين نفسهُ لم يفهمها. فقط في العقد الماضي تقريباً تم الكشف عن أن التطوّر ليس عملية تدريجية، بمُساعدة الاكتشافات الجديدة في علم الأحياء القديمة التي توصل إليها ستيفن جي غولد Stephen Jay Gould، الذي اكتشف نظرية التوازن النُقطي. هناك فترات طويلة لم يُلاحظ خلالها تغيُرات كبيرة، ولكن في لحظات مُعيّنة، ينكسر خط التطوّر بإنفجار، ثورة بيولوجية مُتنوّعة تتميز بإنقراض واسع لبعض الكائنات الحية وبظهور سريع لكائنات أخرى جديدة.

إن التشابُه بين المجتمع والطبيعة، لا شك أنهُ مُجرد تقريبي. ولكن حتى أكثر الاختبارات سطحية للتاريخ تُبيّن أن تأويل الذين يزعمون بالتدرج لا أساس لهُ من الصحة. إن المجتمع مثل الطبيعة يمرُ بفترات طويلة من التغيّر المُتَدرج البطيئ، ولكن هنا أيضاً تعترض الخط تطورات انفجارية – حُروبٌ وثورات، التي من خلالها تتسارع عملية التغيّر بكثافة.

وفي الواقع إن هذه الحوادث هي التي تقوم بدور القوة المُحركة الرئيسة للتطور التاريخي. وإن السبب الجذري لقيام الثورات في الحقيقة هو أن نظاماً اجتماعياً اقتصادي وصل إلى حُدُودِه القصوى وهو غير قادر على تطوير قوى الإنتاج كما كان يفعل ذلك في السابق.

من يخشى النقد ؟

هل سنكون على خطأ إذا قلنا اليوم أن ليس للماركسية حيزاً واسعاً في قراءة وتحليل الواقع الإجتماعي؟ بديهياً نجيب بنعم .. ولكن بديهياً نسأل: أهناك في الحيز الثقافي الواسع الموجود اليوم قوة لقراءة هذا الواقع نفسه ؟ فمن إتجاهات النقد الثقافي، إلى الأفكار ما بعد الحداثية، إلى فلسفات الأكاديميين، إلى الأثروبولوجيين وعلماء الإجتماع الموجودين، لا نجد تحليلاً متماسكاً واحداً للواقع الإجتماعي البحريني، دع عنك: الخليجي أو العربي أو العالمي. صحيح هناك إستثناءات فردية يجتهد فيها مفكرون يحاولون تحليل جانب (أو جوانب معينة) من هذا الواقع الإجتماعي ويقدمونه بطريقة تحليلية صحيحة .. ولكنها تظل ناقصة.

هشام عقيل

لن أدعي أن سبب ذلك هو «لا– ماركسية» أغلب هؤلاء المفكرين، لأن ليس لهذا الإدعاء أي معنى .. بما أن الماركسية نفسها ناقصة. ولكن الماركسية ناقصة لأنها لن تكتمل أبداً، ومكتملة لأنها ليست ناقصة أبداً – أتمنى أن لا أثير أحداً بهذه العبارة المتناقضة، لكنها صحيحة. الماركسية ناقصة لأنه لا يمكنها أن تكتمل، لأنه لا يمكنها أن تدعي معرفتها بالواقع الموضوعي بشكل مكتمل سلفاً.. فهي ناقصة بقدر ما الواقع الموضوعي نفسه ناقص. وهي مكتملة فقط عندما تحلل الواقع الموضوعي (أو ما يسميه لينين معرفة الملموس في المجرد العلمي) كما يقدم نفسه بشكله المكتمل لحظياً. الماركسية ناقصة لأنه لم تكتمل عملية تفكيكها بعد، لأنها لا زالت تصارع ما بين الماركسية الخلاقة والماركسية الجامدة، ولأنها لم تتمكن من وضع نظريات واضحة لـ: اللحظة الراهنة، والدولة، ومقولات فلسفية مثل «مكان النفي» (كما يقول آلان باديو)، أو مكان «الإقرار»، أو»الديالكتيك»، إلخ.

بينما، في الجانب الآخر، تدّعي النظريات الأخرى الموجودة في الفضاء الفكري الإجتماعي والفلسفي بأنها نسق متكامل قادر على إكتشاف الإختلالات الإجتماعية (سواء أكانت لتبيان المناطق الحساسة التي يسيطر فيها خطاب واحد وحسب، أو لمضايقة – ولا أقول تمرد – الأفكار القائمة، أو لإثبات أن واقعنا اليوم هو واقع رقمي تقني وليس هناك ما يسمى بواقع موضوعي إلخ) وهي أساساً ناقصة (أيّ من دون مفاهيم : الصراع الطبقي، ونمط الإنتاج، والتاريخ، إلخ).

فبينما نقص الماركسية هو نقص واع، فنقص هذه الأفكار هو نقص غير واع. فنعم .. رغم غياب الماركسية عن الساحة الفكرية، فإنه لا يزال بإمكانها أن تعيد إحتلاله ليس بسبب قوتها الجبارة، بل بسبب ضعف هذه الأفكار.

كل هذا طبيعي، لكن من غير الطبيعي أن لا نجد راية ماركسية واحدة مرفوعة من قِبل الماركسيين أنفسهم. أهناك حاجة أكثر لأعلل هذا الكلام وأقول أن التنظيم المفترض به أن يجمع أكبر عدد من الماركسيين يفشل في أن يرفع راية الماركسية ؟

أستطيع أن أسمع صدى أصوات بعض القراء الذين يحتجون قائلين: «نعم لكن ألا يوجد عند هشام أي عمل آخر غير الكشف عن الجوانب السلبية ؟» أو " الآن نحن تحت هجوم وإنشقاق فعلي، هذا ليس الوقت المناسب للنقد .. لأن هذا يعطي أعدائنا الفرصة لأن يكشفوا جوانب نقصنا». لكن حقاً متى سيكون الوقت مناسباً للنقد (البناء) ؟. كما هو معروف عند الجميع لم تمر، ولن تمر، لحظة عند الماركسيين لن يكونوا فيها تحت هجوم واضح، فهل يمكننا أن نقول بذلك: علينا أن نمنع النقد للأبد لأننا تحت هجوم دائم ؟ لا أعتقد ذلك. فلا يوجد هناك شيئ سيئ، على حد علمي، لم يقل سلفاً حول ماركس، والماركسية، والإشتراكية، والشيوعية، إلخ.. كل الأمور الشنيعة قيلت ولا تزال تقال حول الماركسية. ولكننا عندما نقولها نحن، الماركسيون، فإننا على العكس نمنع مناهضيها من النقد نفسه (النقد غير المبني على أسس علمية أعني) .. لأننا سننتقد الماركسية، أو الأحزاب الشيوعية، أو الأحزاب التي تتضمن أعضاءاً شيوعيين (مثل جمعية المنبر التقدمي)، أو الحركة الشيوعية، من وجهة نظر الماركسية نفسها.

من يخشى النقد ؟ هذا هو السؤال، من يخشى بعروقه أن يقرأ نقداً ؟ هو الشخص – أو التنظيم أو الجماعة – المغلوب على أمره، الذي يحس بهشاشته في إنكسارات في أطرافه، الذي يحس أنه سيضيع من أمره بعد كشفه بالكامل.

فنقدي هذا، ونقدي الذي قدمته في المقالات السابقة، لا يخرج نحو صفوف «الآخر»، وإلا لماذا سأكتب في نشرة «التقدمي» ؟، ولماذا سأقدم نقدي الموجه لكم عندكم ؟ إذا لم أكن أساساً أعلن عدم ضديتي لتاريخكم ووجودكم ؟. لكن علينا الإعتراف أن التوجه العام عند المنبر التقدمي اليوم، وهذا فقط سيفهمه القراء الماركسيون، هو توجه ديموقراطي (تقدمي ؟) غير ماركسي، رغم وجود الأعضاء الماركسيين فيه.

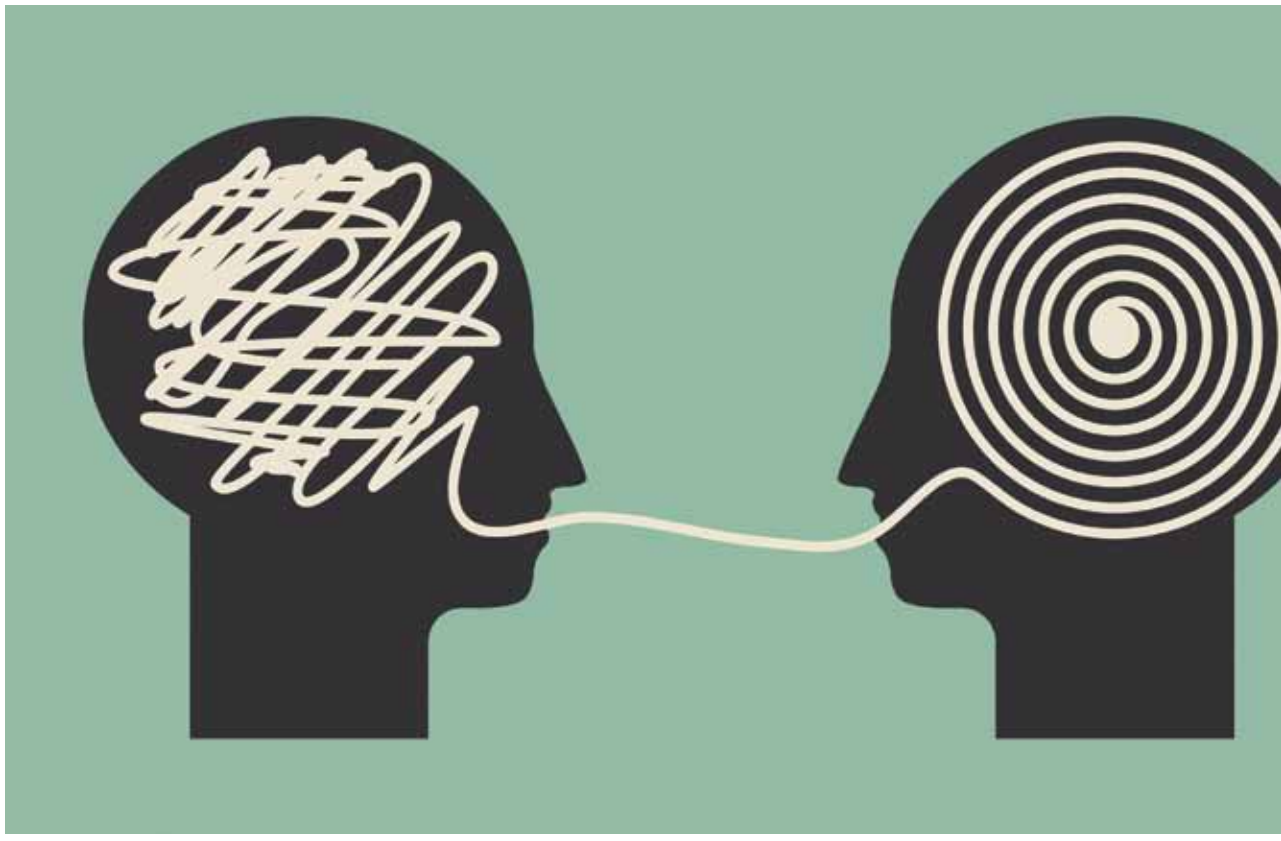

كيف يمكننا حل هذا التناقض إذن ؟

برأيي يعود غياب الماركسية عن جمعية تدعي أنها تحمل «الفكر المادي الجدلي» هو بسبب ضعف التيار الماركسي فيها. هل سبب الضعف هذا العدد القليل من الماركسيين فيه ؟ نعم، ولكن هذا ليس السبب الوحيد.

الحقيقة هي : تغيب عن الجمعية نفسها حركة ثقافية واضحة تميز الجمعية عن غيرها فكرياً. هذا ليس رأيي أنا وحسب، بل أنه حتى رأي الراحل عبدالله خليفة (الذي تطرف وقال أن بعض قادة جبهة التحرير كانوا قادة تنظيمين ينقصهم الجانب الفكري). هل سبب ذلك أن هناك قلة قليلة جداً يفقهون جوهر النظرية الماركسية اللينينية بحقيقتها – وليس عبر ما سمعوا عنها أو قراؤوا عنها في الشروحات البائسة ؟ ربما.

الطريقة الوحيدة التي آراها ممكنة أن تنتعش فيها الماركسية في جمعية المنبر التقدمي هي عبر الجانب الثقافي. لا أعني بذلك طبعاً ما يجري حالياً من «التربية الحزبية» لألف باء المادية الجدلية البعيدة جداً عن الروح الماركسية المعرفية، وعن روح ماركس نفسه الذي قال أن على قراء «الرأسمال» أن يتعلموا أن يفكروا لأنفسهم.

وهذا الإنتعاش الثقافي لن يحدث من دون تلك العناصر «الماركسية» (أو ما تبقى منهم) الجادة في معرفتها، أو إرداتها أن تعرف، للفكر الماركسي نفسه. فإذا غاب الفكر عن التنظيم ضاعت القدرة على تحليل الواقع، وإذا ضاعت هذه القدرة فإن التنظيم نفسه يدخل، وأنه قد دخل سلفاً، في متاهات التحريفية الواضحة، وبذلك الممارسة الخاطئة. ما على هذه العناصر الماركسية سوى أن تشكل نفسها كتيار ماركسي حاضر في الجمعية، ثقافياً وسياسياً، ويعبر عن نفسه كتيار متميز ينعش الجانب الغائب الوحيد من المنبر التقدمي وهو الجانب الثقافي الذي عبره ندخل حتماً في الجانب السياسي.

الآن ما أقصده بالجانب الثقافي هو ليس الجانب التعليمي (ما هذا .. من هو هذا .. كيف هو ذلك .. إلخ) وليس الجانب الأرشيفي (الذكريات المجيدة التي تعاد كل سنة – والتي تصبح أحياناً مملة)، بل أعني حرفياً الجانب الفكري – النظري لكلمة الثقافة. كيف ستكون سيرورة هذه المسألة ؟ لا أدري (الندوات ؟.. الحلقات النقاشية ؟.. إلخ)، ولكن حتماً ستبدأ حالما نعترف بأزمة الجمعية (أو قل : إن الجمعية في أزمة)، وأزمة الأحزاب الشيوعية، وأزمة الماركسية .. وأن الطرق القديمة، أعني الطرق التنظيمية والقيادية القديمة التي اعتاد عليها القدامى لا تنفع لعصرنا ولا لزماننا الحالي. نحن لا نريد الذكريات المجيدة (نعم سنتذكرها بشكل ما يسميه دريدا «تفكيكي»، ولا نريد الجانب التعليمي للأفكار الحزبية (أو الجمعية) الوطنية غير الماركسية ولا نريد بروبغاندا فارغة من أي معنى.

إذا لم تدرك القيادات الحاجة الملحة للتغيير (فسح المجال للشباب)، والحاجة الملحة لتبني أسلوب جديد للعمل (القائم على الفكر الماركسي)، والحاجة الملحة لتغيير النمط القديم في إدارة الأمور، وفوق كل هذا: الحاجة الشديدة في تغليب الماركسية الخلاقة على الماركسية الجامدة، وتعزيز الهوية الماركسية للتنظيم، فإذن المستقبل هو واضح جداً: هوة تنتظر أن تبتلعنا كلنا.

صحيح أن أزمة الماركسية وأزمة الشيوعيين هي نتاج لأزمة أعمق وأكبر، ولكن علينا ألا نتفاجئ إذا قلنا: إن أزمة الماركسية وأزمة الشيوعيين سببها الماركسيون والشيوعيون أساساً. من المهم جداً التخلي عن مبدأ إلقاء اللوم على العوامل الأخرى وعدم الوقوع في التقديس الفارغ للأمور، ونبدأ في النظر كيف نحن ساهمنا بشكل واضح لتعميق هذه الأزمة.

هل ستكون القيادات الحالية قادرة على إدراك تلك الحاجات الملحة ؟ هل ستكون هناك أية فرصة في أن تنتعش الماركسية في السنوات المظلمة «المظلمة جداً» القادمة ؟ لا أدري .. ولكن عليها، عليها، ذلك، أو إلا كلنا سنقفز قفزة عظمى إلى ما وصفه دانتي: «المكان الذي لا يضيء فيه شيئاً» .. إلى «الظلام الأبدي..».

(قف)

الإسلام السياسي والديمقراطية

فهد المضحكي

ما يميز الحداثة في البلدان العربية أنها مشوهة أو كما يقول المفكر عزمي بشارة انها غير عضوية، تطورت بناء على جدول أعمال «الآخرين» لا بناء على جدول أعمالنا أو حاجاتنا، والشكل الذي اتخذته هذه الحداثة هو الرسملة المشوهة والهجينة لعلاقات الإنتاج، مما أدى إلى قيام رأسمالية غير منتجة، كومبرادورية تابعة بالتصدي لمهمات التحديث جنباً إلى جنب مع بيروقراطية ورأسمالية دولة (قطاع عام) ما لبثت أن فشلت في أداء مهماتها بانتهاء مرحلة التراكم الأولى. لقد حطمت العلاقات الريفية دون أن يحل محلها نظام رأسمالي أو اقتصاد صناعي يستوعب الهجرة إلى المدينة.

وفي الوقت نفسه أدت الحداثة وعملية التثاقف مع الغرب والتحول إلى سوق لبضائعه إلى انتاج حاجات لا يستطيع النظام الاجتماعي / الاقتصادي القائم تلبيتها؛ فالحداثة في شرقنا تنتج الحاجات، وتنتج عدم القدرة على تلبيتها في الوقت ذاته، ويزيد من حدة هذه الظاهرة العظيمة الأثر ازدياد تأثير وسائل الاتصال ودخولها إلى كل بيت بشكل لم يعد بالإمكان أن نتعامل معها كأنها موضوع ثانوي أو جزء من المبنى الفوقي، بل تعامل أساسي ينتمي اقتصادياً إلى المبنى التحتي للمجتمع ويساهم بشكل مباشر في تشكيل شخصية الإنسان المعاصر.

وإلى جانب ذلك يشير بشارة إلى أن ما يميز الإسلام السياسي عن المؤسسة الدينية هو رفضه المطلق للواقع الذي أتت به الحداثة. فالإسلام السياسي ليس محافظاً او مدافعاً عن الواقع القديم فحسب، بل انتقل إلى الهجوم لتوحيد عالمين يبدوان له انهما منفصلين: الدين والدولة، القداسة والسياسة.

في بحثه «مدخل إلى معالجة الديمقراطية وأنماط التدين « كتب بشارة أن تزامن أفكار حسن البناء في مصر حول إعادة بناء الخلافة الإسلامية والأمة الإسلامية مع أفكار علي عبد الرزاق الإسلامية أيضاً الرافضة لاعتبار الخلافة اصلاً اسلامياً من أصول الحكم والمتقبلة عملياً فصل الدين عن الدولة، لم يكن مجرد مفارقة تاريخية فالعملية نفسها التي أدت إلى فصل الدين عن الدولة في الطرح الفكري (وليس في الواقع فحسب) أدت إلى طرح فكر مضاد.

وهذا يعني على حد رأيه – إن التيارات الأولى في الفكر الإسلامي السياسي لم تبتعد كثيراً عن تيارات الإصلاح الديني في حينه، وإن كانت تظهر بوادر للأصول الراديكالية، إلا انها كانت أكثر اعتدالاً في موقفها من القومية العربية ومن الديمقراطية بالشكل النيابي المبتور الذي طرحت فيه في تلك الفترة من الحركات الأصولية في السبعينيات والثمانيات.

لم يكن حسن البناء معادياً بل مجنداً في مصر في فترة ما بين الحربين كما انه لم ير في القومية العربية عدواً لدوداً بل كان يراها خصماً يجب تحويله إلى مكمل وحليف في الصراع من أجل اقامه الدولة الإسلامية.

وبشيء من التوضيح يرى باحثنا مرحلة الصراع العنيف مع التيارات القومية العلمانية التي تبنت خطاباً سياسياً تحررياً وشيدت رأسمالية الدولة اقتصادياً وأنظمة المجالس الثورية والحزب الواحد سياسياً تمخضت عن نوع جديد من الإسلام السياسي يصطلح المؤرخون على انهاء مرحلة انتقال أفكار أبي علي المودودي في الوطن العربي ومنعطف سيد قطب في تاريخ الإسلام السياسي.

ولقد أفرز هذا التحول في الحقيقة تيارين:

تيار طور اتجاه سيد قطب إلى نهايته القصوى من حيث تكفير المجتمع والحاكم المسلم واعتبار الجاهلية حالة عقلية (حالة زمنية) والهجرة من هذه الجاهلية لإقامة المجتمع الإسلامي المصغر الذي يعد العدة لتحرير المجتمع الأكبر بالجهاد وقد أفرز هذا التيار جماعات العنف على أنواعها!

تيار الحركات الإسلامية التي تعيش فترة ارتداد إصلاحي تحاول فيها البحث عن حلول وسط مع الأنظمة تمكنها من العمل العلني وحلول وسط مع مطالب الحركة القومية التاريخية، فقد علمتها التجربة أن المواجهة مع هذه المطالب تعني عزلة جماهيرية. وقد ساعد على بروز التيار الإصلاحي داخل الحركات الإسلامية بروز موضوع الديمقراطية وشرعية ومشروعية السلطة كموضوع يشغل الانتخابات في العالم الثالث خاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي العالمي كما ساهمت في ذلك أزمة الثورة الإيرانية وكذلك انهيار وانعدام شعبية الحكومات الدكتاتورية التي دعمها الإسلاميون (باكستان – السودان) على سبيل المثال.

وفي مقابل ذلك يقول لقد ترافقت هذه العملية بانتقال وربما هجرة للمثقفين العلمانيين القوميين واليساريين إلى المواقع الإسلامية باعتبارها الخيار الحضاري في مواجهة الغرب الاستعماري، لقد نقل أولئك إلى صفوف الحركات الإسلامية أو الادبيات الإسلامية على الأقل بعض الأفكار الأكثر تطوراً وديمقراطية ومع ذلك يتحول موقف الإسلام السياسي من الديمقراطية إلى موقف تكتيكي خاضع للمرجعية الإسلامية، فاجتهاد حركة إسلامية من اجل الديمقراطية لا ينفي اجتهاداً آخر ضد الديمقراطية اذا اقتضت المصلحة!

والأمر الأساسي هنا ان مشروعية الديمقراطية بموجب هذا النهج من التفكير لا تختلف عن مشروعية عدائها وتكفيرها والمقدس الوحيد هو النص أو "الإسلام"، يتعارض هذا الموقف تماماً مع الديمقراطية فيما لا يجوز تجاوزه في حالة الالتزام بالنظام الديمقراطي هي "مقدسات" أخرى مثل: المساواة أمام القانون وحرية التعبير والتعددية وحق الانتخابات العام والموقف الديني السياسي في هذا الاطار يعتبر مجرد رأي، أما بالنسبة إلى من يقبل الديمقراطية كنوع من التكتيك فحسب فإن الديمقراطية بحد ذاتها هي رأي مشروع تتفاوت مشروعيته بتفاوت التفسيرات للثابت المقدس وهو "النص" "الشريعة".....الخ.

ويستطرد بشارة موضحاً: وتبرز غالبية الأدبيات الإسلامية المشاركة في الانتخابات البرلمانية بهدف واحد وهو المحافظة على الشريعة في الدولة، ويقصر التيار الغالب في الإسلام السياسي التعامل مع الديمقراطية على الجانب السياسي معتبراً هذا الجانب مقبولاً بدرجات متفاوتة، ثم يعود إلى تقييد هذا الجانب ايضاً بحكم الشريعة (تجربة مصر في عهد الرئيس المخلوع مرسي).

ومن الأمثلة أيضاً لا يقبل القرضاوي أي من أسس الديمقراطية وهو يحدد هذه الأسس بالعلمانية بمعنى فصل الدين عن الدولة؛ واطاعة القوانين الأجنبية الوضعية والحرية الشخصية بالمفهوم الغربي وخاصة حرية المرأة في التبرج والاختلاط، ولا يختلف الحال بالنسبة للإسلام السياسي الإيراني فهو يعارض الديمقراطية وحقوق المرأة وتحديث المجتمع بمرجعية متشددة خاضعة لحكم الفرد في ظل نظام ولاية الفقيه الذي يتعارض تماماً مع قيم الديمقراطية!

إذا كانت الأنظمة القمعية في البلدان العربية تعطل الديمقراطية بأحكام جائرة، فإن الإسلام السياسي بكافة أشكاله ومرجعياته يعتبر الديمقراطية وسيلة للوصول إلى الدولة الدينية التي تنطلق من طقوس ومقدسات ماضوية تفرض قيم الماضي على الحاضر والمستقبل!

السعداوي ليس مجنوناً فحسب!

وميض

حسين العريبي

ليس فناناً مسرحياً مجنوناً فحسب، وليس فقط صاحب تجربة تقدمية في الحركة المسرحية، بل هو إنسان موسوعي قارئ للزمن. كل ما جالسته أحسست خلف لغته الساخرة وأسئلته المستفزة في حين والمُقنعة بالسذاجة في أحيان أخرى غزارة في الوعي وفي التوجه.

إنه عبدالله السعداوي رائد المسرح التجريبي في البحرين، وأحد أعضاء أول فرقة مسرحية قائمة على المختبر المسرحي.

يعرف في الشبكة العنكبوتية «بالمخرج وكاتب سيناريوهات مسرحية، وناقد في مجال السينما والمسرح والأدب والقضايا الفكرية المتنوعة»، وأعرفه القائد والملهم لمسيرة فنية استثنائية في البحرين والخليج.

بداية دخوله المجال كانت منذ منتصف الستينات وكانت التجربة الأولى للفنان عبد الله السعداوي من خلال تأليف مسرحية (الحمار ومقصلة الإعدام) وقام بإخراجها الفنان جمال الصقر تحت عنوان (مؤلف ضاع في نفسه). بعدها التحق السعداوي بفرقة مسرح الاتحاد الشعبي ليشارك في أول عمل مسرحي تقدمة الفرقة تحت عنوان (انتيجون).

ومنذ ذلك الحين ولغاية اليوم قدم السعداوي تجارب مسرحية ثرية ومتعددة في شكلها ومضمونها، لكنها اجتمعت حول سمة واحدة هي إعلائها لقيمة الانسان.

ساهم السعداوي في تأسيس مسرح السد في دولة قطر عام 1973، قبل أن ينتقل إلى الإمارات العربية المتحدة عام 1975 ليشارك في تأسيس مسرح الشارقة، وخلال عمله في الإمارات تعرف على المخرج العربي الكبير إبراهيم جلال، ثم المخرج عوني كرومي اللذين شكلا تجربة فارقة في مسيرته المسرحية حيث فتحت للسعداوي نوافذ الانفتاح على التجارب المسرحية الحديثة لستانسلافسكي، وغروتفسكي وغيرهما، واستطاع اخيراً أن يجد الرابط الذي طالما كان يبحث عنه ويؤرقه وهو الجامع بين المسرح وفلسفة الحياة.

لدى عودته للبحرين طرح السعداوي اتجاهاً جديداً للمسرح بشكله ومضمونه، مما دعا الكثيرين من عتاولة المسرح البحريني التقليدي إلى نبذه ووصفه بالجنون.

إلا أن مجموعة صغيرة من الشباب تحلقت حول السعداوي في منتصف ثمانينيات القرن الماضي وآمنت به، وهو ما دعاه لشحذ كل طاقته وكنزه المعرفي ونقله لهذه المجموعة، فكانت نتيجة النقاش العميق، والقراءة المكثفة، والتمرينات المسرحية الصارمة، ومشاهدة ما تيسر من كاسيتات الفيديو، مساراً جديداً ومتميزاً في المسرح البحريني أشاد به القاصي قبل الداني بدءاً بمسرحيات «الصديقان» و «الرجال والبحر» ثم « الجاثوم» و «سكوريال» و «الكمامة» التي نال جزاء إخراجه لها جائزة أفضل مخرج عالمي في مهرجان القاهرة الدولي للمسرح التجريبي عام 1994 واضعاً حداً لكل المشككين في عمق تجربته ووعيه.

مرت تجربة السعداوي في أشكال عديدة اساسها التجريب في المسرح، أحياناً كان الجسد هو محور الإخراج لديه، ثم الممثل، ثم النص، ثم السرد، ثم الصوت في قلب العتمة، وهكذا دواليك يقدم السعداوي في كل تجربة من تجاربه شكلاً إخراجياً مختلفاً محاولاً من خلاله قياس أثر العرض المسرحي في المتلقي، وجامعاً من اجل ذلك علم الاتصال وعلم النفس، والفلسفة، والتقنيات المسرحية.

يعرف كل من اقترب من السعداوي بأن للرجل أشكالاً عديدة للإخراج وموقفاً شبه موحد في مضامين أعماله وهو موقف حاد من العولمة، ومن النظام العالمي الجديد وهو ما يجعلك تحتار في تصنيفه، فهو ماركسي لينيني حيناً و يساري أناركي في حين آخر، واسلامي أصولي بينهما. إلا أن الجامع بين كل تلك التوجهات هو بغض السعداوي لما وصفه بعولمة السوق التي تعتبر المركبة الذي تعبر بها الإمبريالية الجديدة في طريق سلبها للعالم وتجريده من انسانيته.

مؤخراً ألفّ السعداوي كتاباً شيقاً من إصدار الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون بالدمام، بعنوان «المسرح القلب المشترك للإنسانية» عارضاً خلاله مزيجاً بين سيرته الشخصية، وتجربته الفنية، وتساؤلاته الوجودية، وقراءاته المسرحية.

يقول السعداوي في مقدمة هذا الكتاب «إن التاريخ يتشوه مع مرور الزمن والميثولوجيا تترسخ مع تقادم الأيام، ولا تتجسد اللحظة الفعلية حقاً إلا على خشبة المسرح. فإذا كان المسرح مهدداً بالموت لنصرخ معاً عاش المسرح!!

فالمسرح يدفعك إلى ذاتك، واكتشافها، يدفعك إلى تلك البقعة المغيبة في العالم، بقعة أن تكون إنساناً، أن تكون حراً أن تكون محباً، المسرح يرمي للكشف عن نظام داخلي يحميك من حالة الشلل، إنه يعكس الحياة حتى في حالة الموت، إنه يوفر للكائن الإنساني آفاقاً للانعتاق وتحقيق الهوية، أكثر مما توفر ه الفيزياء».

إن السحر فيما قدمه ويقدمه السعداوي على الصعيدين الفني والانساني، يبان جلياً في البريق الصادر عن تلامذته ومريديه كلما ذكرت سيرته، ليبقى السعداوي علامة فارقة في مسيرة المسرح البحريني والخليجي.

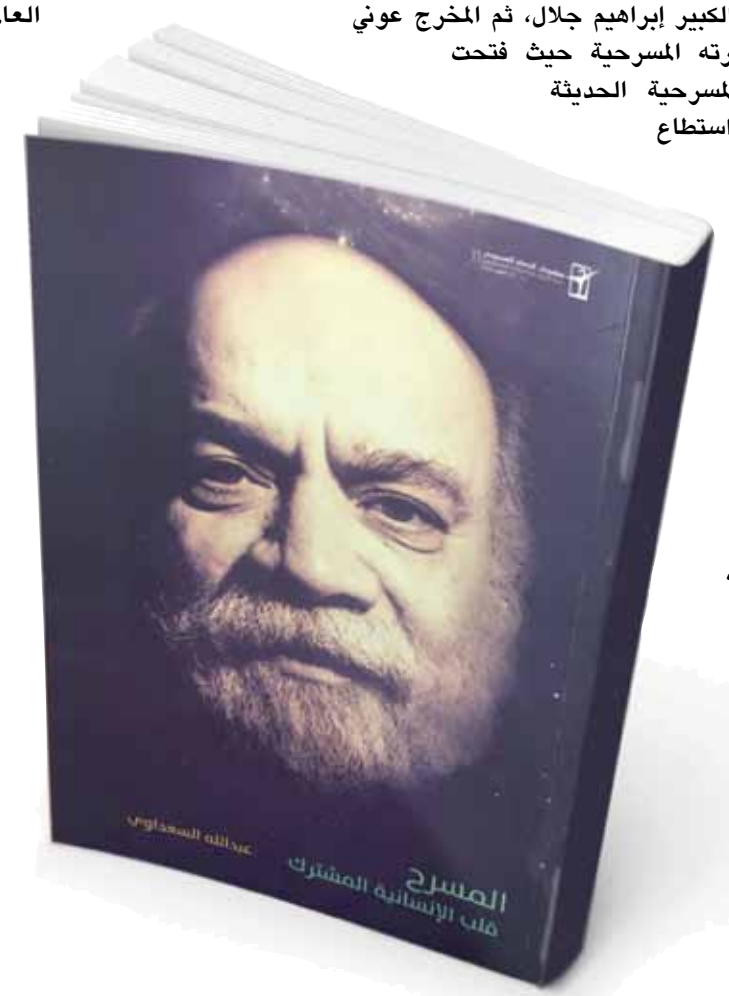

على غير ما تتمنى القصيدة

شعر: فاطمة محسن

على غير ما تتمنى يداي
حزمتُ ورودي
وغادرتُ نحو الفراغ
سئمت حنين الحريق إلى غيمة تشتري
حزنه الأبدي
سئمت انحدار النجوم على كوكبٍ نام دون
غطاء
سئمت مروري على جثةِ الوقتِ
ظلَّ يلملم أشلاءه في الجنون
ويمضي إلى خيمة الشمس دون نعال
يُحدثني عن صبي القصائد
ويمضي إلى حيث نهد الصبيةِ
فيصدمهُ عطشٌ في القصيدة
أَغادرها الحبر ليلاً؟
أم غابَ نهر الحروف نهاراً
لتصير المآذن بوق الجثامين
فيندلق الموتُ منها ويعطش نخل الوجود
على غير ما تتمنى الجداول
تجف الطفولة فيَّ
تتراقصُ أعمار تلك الزنابق
ثم تلفظ حصتها من جنون الجنون
سئمت صراخ الدفاتر حين الكتابة
أين أفرُ إذا ما تلا الحبر قصته
وجعاً غائراً في النخيل
وأين أفرُ إذا صبَّ في الروح أناته
وأين أفرُ إذا احترق السطر من سطوة الموت
فوق رغيف الحياة
وأين أفرُ إذا فرَّ موتي وقت الصلاة .

الصورة التي ترعب وتغيّر

سوسن دهنيم

دخلنا مرحلة رعب الصورة. الصورة اليوم تملك إمكانات وهندسة رعبها لمن ظلوا؛ أو ظنوا أنهم على مبْعدة من شعور وحس ينتاب مليارات البشر ممن تضرروا بشكل مباشر أو غير مباشر من عناوين حفظ كرامتهم؛ فيما الممارسة على الأرض تقول خلاف ذلك والنقيض منه.

رعب الصورة اليوم يتمثل في انحراف الإنسان عن مقاصده الأخلاقية والقيمية. رعبها يتمثل في قدرتها على كشف المستور وقدرتها على قول ما لا تستطيع آلاف الكلمات قوله.

رعب الصورة لا يحضر إلا في الطمأنينة الزائفة على حساب طمأنينات غائبة ومصادرة. الصورة اليوم هي الصكّ القادر على الترافع ببلاغة، والإدانة بثقة في الوقت نفسه. الصورة ليست لقطة عابرة. إنها تختزل عذابات وتجاوزات وانتهاكات طالت أشرف وأنبل مخلوقات الأرض.

إنها الحد الفاصل بين السهو وبين الحضور والانتباه. وحين أقول رعب الصورة ليس بمعنى الممارسة التي تنتهك حق الإنسان في أن يكون مطمئناً فحسب. أتحدث عن الرعب الذي تسجّله في خلخلة الطبيعي من حياته والحق في ذلك الطبيعي من الحياة. أتحدث عن الرعب الذي تسجله وتدونه في المراحل الشاذة والأوقات الخارجة على الذوق والأخلاق والقيم والفطرة لدى ما دوننا من مخلوقات.

الصورة اليوم يمكن أن تفصل في الكثير من القضايا المعلقة أو التي يراد أن تظل معلقة، وأن تضع الإعلام الموجّه والملغّم في أكثر من زاوية ضيقة وحشره في مساحة من المساءلة والاستجواب وصولاً إلى الإدانة.

رعب الصورة اليوم لا يأتي في المراحل واللحظات المستقرة لأي منا. يأتي في مصادرة اللحظات تلك والاستيلاء عليها وإدخالها ضمن الإرث الشخصي وحتى المقتنيات بثقة زائفة وفائضة عن الحاجة.

في الجانب الآخر، ثمة طمأنينة تتيحها الصورة نفسها لمن كانوا موضوع الامتهان. امتهان كرامتهم وامتهان اعتبارهم الإنساني ودورهم في هذا الفضاء المفتوح على الممارسة ضمن ضوابط يعيها كل واحد منا بعيداً عن صرامة التعريف في التشريعات والتفصيل فيه. طمأنينة ليس بالضرورة أن يتحصّل من خلالها أولئك على حقوقهم بشكل فوري – ذلك لن يحدث بطبيعة ادعاء الانشغال بما هو أهم وأجدى – وردّ اعتبارهم المفقود، بقدر تقديم تلك الصورة لمساحة الألم الذي تم، والعذاب الذي حدث، والتجاوز الذي تم استمراؤه وتكراره والاستهانة بالمخلوقات والتعامل معها باعتبارها فائض شيء وآخر الهم!

الصورة لا تُحسن ولا تُسيء الظن في طرف دون آخر. إنها تقدم الحال. تقدم تقريرها وضميرها وحسّها عبر عدسة، عين، لقطة، لحظة في حدث، حراك، ثابت أو متحول، تلك مسألة أخرى. تقدم قلقها أيضاً. يقدم صاحبها ضميره في الصورة نفسها. في موضوعها. في الناس، الموقف، الحدث كما هو من دون تدخل أو تداخل. كما هو بفطرته أيضاً. للصورة فطرتها تماماً كفطرة صاحبها وروحه لحظة انتخاب الموقف وتوجيه العدسة وزرّها.

رعب الصورة اليوم يحيي جانباً، بشراً، منفذاً؛ لكنه في الوقت نفسه يفعل فعله في إبطال الزائف من المعتم، والخادع من العرف، والمعتاد من الممارسة.

الصورة لا يمكن رشوتها وإغراؤها كي لا ترى ما لا يريد بعضهم أن يُرى. لا يمكن إخضاعها لآلة الإغراء وما يمكن أن تفعله في منظومة الإفساد والتزوير وتوجيه الضمائر بحسب ما تشتهي وتريد. لا يمكن إخضاعها أيضاً لسلطة عين تريد أن ترى ما تريد رؤيته في محافل وحفاوة وحفلات استقبال ووداع ولهو؛ فيما البشر في الطرف الآخر من المكان والزمان في المنسي والمغيّب وما بعدهما!

تقول سوزان سونتاغ : «إن صورة مثل تلك التي نشرت في العام 1972، على الصفحات الأولى للصحف في الكثير من بلدان العالم – وهي صورة طفلة فيتنامية جنوبية، عارية، تركض بعد أن طاولها رذاذ قنابل النابالم خلال غارة أميركية، على الطريق في اتجاه آلة التصوير ويداها مفتوحتان وهي تصرخ من الألم – هذه الصورة تمكنت على الأرجح من أن تغذي عداء العالم كلّه إزاء الحرب، أكثر مما كان يمكن أن تفعل مئات الساعات من الأخبار التلفزيونية المصوّرة لفظاعة العمليات العسكرية الاستعراضية».

هكذا يمكن للصورة أن تحدث فارقاً لا يمكن تجاهله.

«كلمـــــات» ســـــارتـــــر

يخيب ظن القارئ بشكل كبير عندما يقرأ بداية سيرة جان بول سارتر الشخصية ليكتشف أنه كتاب يهاجم الكتاب ويزدري مهنة الكاتب بحد ذاتها. هو الذي أصر على أن يصبح كاتباً منذ صغره، يشيخ ليعلن عدم جدوى الرواية، ويشكك في إمكانية الأدب على التغيير ليخبرنا فيما بعد أنه قرر ترك الكتابة للتركيز على العمل السياسي: «ماذا يستطيع الأدب فعله؟ هل كنت أعرف أن بعض الكتّاب كادوا يموتون من الجوع؟ وأن بعضاً آخر، من أجل الحصول على شيء من الطعام، باعوا أنفسهم؟ إن كنت أريد الاحتفاظ باستقلاليتي، يجب عليّ أن أختار مهنة أخرى».

سوسن حسن

هكذا اختار سارتر أن يضع قلمه على الطاولة ويستبدل الكلمات بالأفعال.

لكن ماذا عن إنتاجه الأدبي والفلسفي؟ ما الذي دفع سارتر لأخذ هذا الموقف من الكتابة؟

البعض يزعم بأن جان بول مرَّ بموجة صادمة سببها قرب ساعة الوالدة، ومن ثم موت واختفاء أصدقائه الفلاسفة كألبرت كامو و موريس ميرلو بونتي. كل هذه الأحداث دفعت سارتر إلى التفكير ملياً في التغيير الذي أحدثه عبر فلسفته الوجودية وروايات كالغثيان، والحائط وطريق الحرية. لمساعدة عقله على استيعاب ما حصل و كيف أصبح على ما هو عليه، يرجع سارتر إلى طفولته ليحكي لنا عن أول علاقة أنشأها مع الكتاب.

يروي لنا في بداية «الكلمات» عن انتماء عائلته لنخبة فكرية راقية، يملك كل فرد فيها كنزاً من الكتب و الأفكار. يسعى سارتر الطفل ، أو «بولو» كما كان يسميه جده إلى تعلم القراءة من أجل منافسة والدته التي كان يغار عندما تهمله من أجل إنهاء كتاب. يأتي يوم يلتقط فيه سارتر رواية «محن صيني في الصين» التي لم تكن لراو آخر غير الفرنسي جول فيرن، فيحاولً سارتر التركيز على الكلمات المتلاصقة التي لم تشكل بالنسبة له غير خط أسود، و لكن يزعم في الوقت ذاته قدرته على القراءة أمام أفراد أسرته. تلاحظ الأسرة فضول سارتر فتقرر تعليمه القراءة، تبدأ الحصص و لكن سارتر لا يكتفي بذلك : «وصلت الى مرحلة أدرس نفسي بنفسي». يروي لنا سارتر فيما بعد مشاعره الفرحة عندما تعلم القراءة: «لم أحفر في التراب كباقي الأطفال، لم أبحث عن أعشاش الطيور لأقذف الأحجار على ساكنيها لأن الكتب كانت طيوري و أعشاشي، كانت ريفي الخاص، كانت المكتبة عالم في مرآة وكنت أرى فيها اللانهائي و اللامتوقع».

عندما أنهى سارتر سرد قصته مع القراءة، وجه قلمه لاستذكار قصته مع الكتابة ليعرف من أين ورد قرار: «أريد أن أصبح كاتباً». في هذا الفصل، يروي الكاتب مواقفه مع الجد الذي اهتم بتعليمه أسس الكتابة عندما لاحظ بأن حفيده ينتحل الآراء و يسرق كتابات الغير من أجل واجباته المدرسية. سارتر أقبل بعدها على الكتابة بكثافة غير متوقعة، ليقرر الجد المتسلط السيطرة على زمام مهنة سارتر المستقبلية، التي لا تجب أن تكون الكتابة، يا للمفاجأة! و إنما التدريس، لإيقانه بأن الكتابة لا توفر خبزاً. كان من وجهة نظر الجد، أنه يجب على سارتر أن يصبح مدرس أدب فرنسي وأن يكتب في جريدة الأحد إن أحبب. كبر سارتر ليصبح كاتباً ويحمي نفسه مما أراد الآخرين أن يصبح: «لم أختر إسمي وشخصي، كل هذا كان في يد الكبار؛ تعلمت رؤية نفسي من خلال أعينهم، كنت طفلاً، كنت وحشاً ناتجاً عما لم يستطيعوا انجازه».

لا نعجب إذاً إن وجدنا الفلسفة الوجودية تجتاح كيان سارتر في مرحلة يستوعب فيها تسلط الأسرة على قراراته، فيستنتج فعلاً أننا نتاج ما أراد الآخرين أن نصبحه. هذا بالضبط ما دفع سارتر للتمرد على سلطة الجد باختيار مهنة الكتابة حتى أصبحت سلاحاً و جزءاً منه: «اتخذت القلم سلاحاً منذ وقت طويل. الآن فقط بت أعرف نقطة ضعفنا، أنا والقلم. في الحقيقة، لا يهم كل ذلك... سأكتب، الكتابة نافعة في كل الأحوال. الثقافة قد لا تنقذ أحداً وقد لا تجد الحلول العالمية، لكنها إنتاج الكائن البشري، من خلالها يتعرف المرء على نفسه ويجدها.

وحدها الثقافة، تلك المرآة النقدية التي تستطيع إعطاءنا صورة لذواتنا».

يستنتج سارتر وهو يكتب بأن الكلمات ليست مذكرات تعلن نهاية علاقته مع الكتاب وإنما تأكيد بأن حياته ستنتهي مع الكتاب: «بدأت حياتي مثل ما سأنهيها بالتأكيد: بين أوساط الكتب و الكتابة»

الفلسفة علم حي يجدد نفسه

مصير الأفلاطونية

يشوب الفلسفة والتاريخ علاقة مبهمة، إذ ليس بالضرورة أن نرى الفلسفة من وجهة نظر تاريخية. قد تغرينا على سبيل المثال طريقة المؤرخين في تحليل تاريخ الفلسفة، فهم يرسلون كل فكر فلسفي إلى مدرسة معينة ويختصرونه في إطار ضيق، غير قابلين بأي قاعدة استثنائية، إلا أن الفلسفة علم حيّ ولا يمكن تأطيره وفقاً لفترة زمنية معينة. تاريخ الفلسفة مؤلف من أفكار ما زالت تتناظر، وما يحدث، مع الأسف، هو إخفاء للتحفة الفلسفية، بل وقبرها في تاريخ، من وجهة نظرهم، لن يعود. يظنون بأنهم، بهذه الطريقة، يتيحون فهماً واضحاً لتطور الفلسفة، متناسين روح تلك الأخيرة النابضة.

ايبوليت دواين *

بإمكاننا إعادة تذكر تلك الروح الفلسفية إن رأينا تاريخ الفلسفة من خلال لوحة مدرسة أثينا للرسام الإيطالي رفائيلو سانزيو، الذي اختار أن يجعل فلاسفة روما القديمة موضوعاً لتحفته. نرى على ظهر اللوحة هؤلاء الفلاسفة يفكرون، ويتبادلون أطراف الحديث فيما بينهم، ننظر ويتحول الجماد إلى حقيقة كما لو أننا معهم نشهد ما يفعلون. بإمكاننا إذاً استبدال نظرتنا التاريخية بنظرة فنية. هؤلاء الفلاسفة الذين هم في الأساس مختلفون، ويميز كل واحد منهم عن الآخر لون مختلف، يجتمعون في لوحة واحدة. هذا الحديث اللانهائي بين هؤلاء الحكماء يلفت نظرنا إلى زاوية أخرى من زوايا الفلسفة التي تصبح حاضرة جداً إن فصلناها عن التاريخ.

في كتاب «ما هي فلسفة روما القديمة؟ «يتحدث الفرنسي بيير هادو عن الأفلاطونية، نرى الفيلسوف يصر على لازمة متكررة لدى فكر روما القديم، و هي رؤية الفلسفة كتمرين وممارسة يهدفان إلى تغيير الذات. تحدثنا في البداية عن لوحة مدرسة أثينا، حيث يتناقش الفلاسفة وهذا ليس بصدفة و ليس بغريب، إذ أن هذا التواصل هو من أسس الأفلاطونية. هذا التواصل هو ما أطلق عليه: الجدلية. بيير هادو يشير إلى أن الجدلية جهد مشترك، بعيد كل البعد عن حرب أنانية، ويضيف بأن الجدلية زهد، وولادة لروح تهدف إلى إيضاح الرؤية. جدلية أفلاطون ليست بجدلية هيغل لأن جدلية أفلاطون تحتمل الاختلاف في صدد حركة فكرية واحدة على عكس جدلية هيغل.

من الصعب جداً الإسهاب في شرح الأفلاطونية لعمقها، لكننا نستطيع قول التالي: الأفلاطونية تعتمد في حركتها الأولى على دحض الواقع السطحي والفوضوي، المفروض على الإنسان، في سبيل واقع حقيقي، وأكثر عمقاً، يرد على الغرائز الأساسية للإنسان. العالم كما نراه بأعيننا هو عالم حكمه غياب المعنى، إذ أصبح الإنسان في خدمة الآلة وفي صراع بين ميوله وهدفه في الحياة وبين عدم مقدرته على فعل ذلك.

هنا تأتي أهمية الأفلاطونية في تحويلها الفلسفة إلى تمرين حضور المعنى في كل شيء نفعله. من هذا المنطلق، اختار أفلاطون أن يولي الحب مكاناً رئيسياً في فلسفة المعنى لديه.

الحب من وجهة نظر أفلاطون يفرض حضوراً ملموساً وفورياً للحبيبة، ويعكس إمكانية إيجاد هذا الحضور على الصعيد الالهي. إن كان الحبيب يشعر بحضور الحبيبة، فإنه يستطيع الشعور أيضاً بحضور الإله. لا يجب علينا أن نحلل ذلك على انه محض ارضاء أناني لحاجة ورغبة إنسانية، بل على انه تحول جذري لعلاقة الانسان بالكون؛ أعين أفلاطون ترى الحب مرشداً لوجودية أكثر حرية وعمقاً من الوجودية الاجتماعية، إذاً، الحب يرتبط بالمعنى الكبير ب: الحرية.

تعوَّدنا القول بأن الفلسفة الأفلاطونية مبهمة، غير واضحة وتجريدية، بل وأنها ترفض العالم الملموس، مفضلة الميتافيزيقا. نيتشه بالذات، كان أكثر من انتقد أفلاطون في فلسفته، إلا أن الدراسة المعمقة لفكر أفلاطون ترينا بأن هذا الأخير لا يرفض العالم الحسي. أفلاطون لا ينتقد غير الرغبات المادية العابرة، والسريعة الزوال، هذا التجوال العبثي بين : «أريد و لم أعد أريد». أفلاطون يقوض هذه الرغبات الحسية، داعياً الى حس أكثر شفافية وحرية، لا يؤذي صاحبه، ولا يخضع لعيوبِ هذا الكون.

نستطيع استيعاب أفلاطون من هذا المنظور. ورثة الأفلاطونية من الفلاسفة انطلقوا من أهمية فلسفة أفلاطون في دراساتهم. الأفلاطونية لم تتوقف عند محطة روما القديمة، بل أكملت طريقها لتزور باقي الحضارات، خارجة عن نطاق المؤرخ الذي كان يريد قبرها في الماضي، من أجل أن تعيش في قلب كل حضارة. بهذا الشكل، شهدنا إحياء الأفلاطونية الإنسانية في إيطاليا خلال القرن السادس العشر مع فلاسفة كبار مثل مارسيليو فيسينو وأنجلو بوليزيانو، كما شهدنا إحياء الأفلاطونية في الإسلام على يد شهاب الدين عمر السهروردي وشمس الدين الشهرزوري. ما الذي يجمع هؤلاء الفلاسفة المختلفين في الدين والحضارة؟ قاسم الحس المشترك، رغبة التحرر من عيوب هذا الكون، وقاسم الحب والشغف بالعلم الذي سبق لنا ذكرهم. فلاسفة كهؤلاء يستطيعون بفلسفتهم، مثل ما قال الفيلسوف الفرنسي بيير هادو، أخذنا الى أصل الفلسفة: ذلك التمرين الذي يهدف إلى تحويل الذات إلى ما هو أحسن وأجدر قبل كل شيء.

عندما نقرأ كتاباً لفيسينو أو للسهروردي، نشعر بأن الإثنين يتحاوران كما في لوحة مدرسة أثينا، حاضران أمام أعيننا أثناء القراءة وكأنهما لم يرحلا. لا تجمع بين الإثنين وحدة الدم وإنما مثالية مشتركة تتفوق على الإطار التاريخي الضيق، وتستطيع إحياء نفسها بذاتها، أفلاطونية حية مرتبطة بالوجود.

* كاتب فرنسي

واحة الفكر

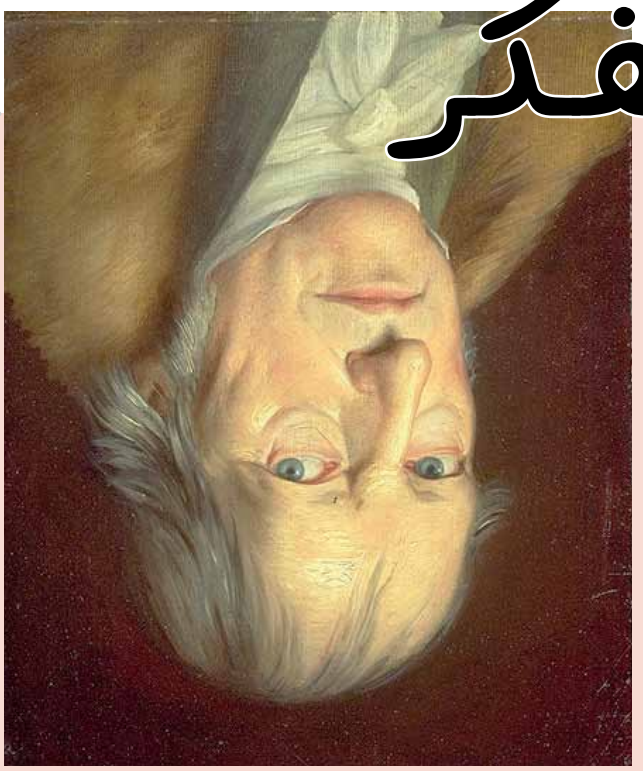

«هيغل .. مقلوباً .. لا يزال هيغل»

ترجمة وإعداد : هشام عقيل

اسمح !

يجب تكرار ذلك، وعليكم أن تسمعوا ذلك حتى تسأموا : ستنتصر الحركة الثورية على الفاشية !

(أنطونيو غرامشي، في خطاب إلى البرلمان الإيطالي الفاشي (1925) بعد أن قيل له : «يا غرامشي المحترم، لقد كررت هذه الفكرة كثيراً. ففي النهاية نحن أعضاء هيئة المحلفين ولا نحتاج إلى كل هذا التكرار»

مقدمة ماركس

كل بداية هي صعبة .. هذا هو حال كل العلوم. أعظم صعوبة قد تواجه القارئ هي في الفصل الأول من هذا الكتاب، وبالأخص القسم الذي يتضمن تحليل السلع. (...) وبإستثناء القسم حول شكل – القيمة، فإن لا يمكن إتهام هذا المجلد بالصعوبة. ولكنني أفترض طبعاً أن هناك قارئ مستعد لأن يتعلم شيئاً جديداً وبذلك يفكر لنفسه. (...) أنا أرحب بكل الآراء المبنية على النقد العلمي، أما بالنسبة إلى الأحكام المسبقة العائدة لما يسمى بـ " الرأي العام" الذي لم أقدم أية تنازلات له أبداً.. فأنني أتبع حكمة الفلورنسي العظيم: سر في طريقك، ودع الناس يتحدثون كيفما يشاءون".

(كارل ماركس، من مقدمة الطبعة الألمانية الأولى للمجلد الأول من كتاب (رأس المال)، 1867)

مقدمة ماكيافيلي

أن الطبيعة الحسودة للبشر لم تقلل المخاطر لإكتشاف طرق وأسس جديدة وحسب، بل على البحث عن أراض وبحار مجهولة أيضاً ... ولكنني عزمت أن أسلك الطرق التي لم يسلكها أحد من قبل رغم أن هذا الطريق قد يجلب لي المشقة والمحنة إلا أنني قد ألقى ترحيباً وإمتناناً من قبل الذين يحكمون على جهدي هذا بروح طيبة.

(نيكولو ماكيافيلي، من مقدمة المطارحات عن الكتب العشرة الأولى لتيتوس ليفي، 1531)

كل شيء على ما يرام

أنه أمر في غاية الأهمية أن تحاول، ولمرة واحدة على الأقل، زيارة باريس.. بعيداً عن بروكسل المملة التي أنت فيها... فقط لو كان مدخولي خمسة آلاف فرنكاً لوجدتني لا أفعل شيئاً سوى العمل وإمتاع نفسي إلى أن أتلاشى إلى قطع صغيرة..

(فريدريك إنغلز، من رسالة إلى ماركس، 1847)

مقدمة سبينوزا

أما بالنسبة إلى الآخرين فأنني لا أنصحهم بقراءة رسالتي هذه لأنني لا أعتقد أنها ستحظى بقبولهم. فأنا أعلم جيداً كيف تتشبث هذه الأحكام المسبقة بعقولهم بشكل مشبع بالأفكار الدينية. وأنا أعلم أيضاً أنه من المستحيل أن يتحرر عامة الناس من الخرافات كما أنه من الصعب عليهم التحرر من الخوف. (...) فأنا بذلك أدعو العامة أو من يخضع لمثل أفكارهم أن لا يقرأوا هذا الكتاب.. بل أُفضل أن يتجاهلوه تماماً، فضلاً عن يؤولوه تأويلاً خاطئاً كما يفعلون دوماً.

(باروخ سبينوزا، من مقدمة رسالة حول اللاهوت والسياسة، 1670)

مقدمة «مقدمة» ابن خلدون

واعلم أن الكلام في هذا الغرض مستحدث الصنعة، غريب النزعة، غزير الفائدة، أعثر عليه البحث وأدى إليه الغوص. وليس من علم الخطابة .. (...) ولا هو أيضاً من علم السياسة المدنية .. (...) وكأنه علم مستنبط النشأة. ولعمري لم أقف على الكلام في منحاه لأحد من الخليقة. ما أدري ألغفلتهم عن ذلك ؟ وليس الظن بهم أو لعلهم كتبوا في هذا الغرض واستوفوه ولم يصل إلينا فالعلوم كثيرة والحكماء في أمم النوع الإنساني متعددون، وما لم يصل إلينا من العلوم أكثر مما وصل.

(عبدالرحمن بن خلدون، من مقدمة كتاب «العبر»، 1377)

التقدمي

رئيس التحرير: د. حسن مدن ـ مدير التحرير : فاضل الحليبي

التقدمي العدد 113 ـ أبريل 2017 السنة الخامسة عشر SDPA 499

مقبلٌ موعد
المهرجان الذي
نكتبُ الآن تاريخه

■ الشهيد سعيد العويناتي

د. حسن مدن

أحمد جناحي

رجل من بُناة الوحدة الوطنية

غيَب الموت في الفترة الأخيرة وجهاً بارزاً من وجوه البحرين، المرحوم أحمد جناحي، أحد أبناء مدينة المحرق الأوفياء لتاريخها الوطني، بعد حياة حافلة أعطى جزءاً كبيراً منها للعمل التربوي والكشفي، وللنشاط التطوعي، وأظهر التصاقاً كبيراً بقضايا وطنه ومجتمعه، من موقع الانحياز العميق للوحدة الوطنية بين كافة مكونات المجتمع، فكان في مواقفه وفي الندوات التي ينظمها في مجلسه في منزله بمنطقة عراد داعية من دعاة إعادة بناء ما تصدع بعد ما جرى في البحرين منذ العام ٢٠١١.

وفي الوقت الذي كانت فيه معاول الفتنة والبغضاء تعمل على تحطيم ما شُيد من جسور للوحدة بين أبناء البحرين على مدار عقود، بفضل جهود الحركة الوطنية البحرينية منذ دور قادة هيئة الاتحاد الوطني في منتصف الخمسينات، وصولاً إلى دور التنظيمات الوطنية اليسارية والقومية، حيث عمل أصحاب هذه المعاول على إعادة تعميق الهوة بين مكونات الشعب، بخطابات التجييش المذهبي والتسعير الطائفي من جهة، وبرفع الشعارات المتطرفة التي ليست هي محل اجماع وطني من جهة أخرى، فإن المرحوم أحمد جناحي كان واحداً من أهم الأصوات الوطنية الشجاعة التي رفضت هذا المنهج المدمر، متمسكاً بوحدة شعبه ومجتمعه، وساعياً، بكل ما في وسعه، لخلق البيئة الضرورية لها.

فقد أدرك الرجل أن المخاطر على الوحدة الوطنية في المجتمع ماثلةً بصورة خاصة في المقاربات السياسية التي ترمي لتصوير التناقض أو الصراع في المجتمع كما لو كان صراعاً بين الطوائف والمذاهب، لا بين المصالح الاجتماعية والسياسية المختلفة، التي من شأنها أن توحد المواطنين، سنة وشيعة، في المطالب والطموحات، على النحو الذي عرفناه في الخمسينيات، أيام هيئة الاتحاد الوطني، وفي انتفاضة مارس عام1965، وفي النضالات العمالية والجماهيرية في السبعينات والثمانينات قبل أن تجتاحنا هذه الغلواء الطائفية.

وهي الغلواء المسؤولة عن إعادة فرز المجتمع على أسس واهية وهشة، خالقة الوهم لدى أفراد كل طائفة بأن الخطر الذي يتهددها آت من الطائفة الأخرى، مما يدفع الجميع إلى التخندق داخل شرنقة طائفته بدل الانصهار في البوتقة الوطنية الشاملة.

وكان أحمد جناحي واحداً من المخلصين، وما أكثرهم في هذا الوطن، في إدراكه بأن الرد على هذه الغلواء الطائفية يمر عبر بناء صف وطني واسع يتجاوز التصنيفات المذهبية والطائفية، والتجربة الملموسة على مدار السنوات المنقضية تؤكد ان الوحدة الوطنية لن تنشأ إلا من خلال الروافع الجديرة بانجاز هذه المهمة، لذلك كان ضمن أولئك الذين عملوا خلال السنوات الماضية على أن يعيدوا بناء ما جرى هدمه، طوباً وراء طوب بصبر ودأب وجلد، دون أن يستسلم للمثبطات والمعوقات وما أكثرها.

كان الفقيد العزيز يدرك أن الاختبار الحقيقي لجدية أي خطاب يكمن في وطنيته، والمقصود بوطنية الخطاب مقدرته على التعبير عن المصالح المشتركة لجميع مكونات الشعب، ومقدرة أصحابه على مخاطبة هذه المكونات جميعاً، وتلمس مصالحها ومطالبها وتطلعاتها، لذلك فإنه جعل من المنتدى المنتظم في ندواته وفعالياته الذي يتخذ من بيته مقراً له، منبراً مفتوحاً لأصحاب الآراء المختلفة، بمن فيهم قادة المعارضة الوطنية، الذين ما أكثر ما دعاهم للتحدث حول وجهات نظرهم فيما يجري في البلد، غير آبه بمن لم يكونوا يرحبون بذلك، لأنه، بحسن سريرته وبعد نظره، كان يدرك أن التيار الوطني العابر للطوائف هو القادر، إن أحسن عمله، على أن يكون رافعة الوحدة الوطنية لمجتمعنا.

وهذه ليست مهمة سهلة، لكن بدونها لن يخطو المجتمع إلأى الأمام، إذا ما استمر دفعه نحو الاصطفافات المذهبية أو الطائفية التي أعادتنا وستعيدنا عقودا إلى الوراء وستصرف الأنظار عن مهام التحول الديمقراطي الحقيقي الذي ناضل شعب البحرين وضحى في سبيله.

أحمد جناحي إبن البحرين المخلص والبار بأُق في وجدانها وفي ذاكرة كل الوطنيين والمخلصين لقضية شعبهم.

لروحه الرحمة ولذكراه الطيبة طول البقاء.